أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
22 يونيو 2026م
7 محرم 1448هـ
85

كَنْزٌ مَلْعُونٌ

تُعدّ الموارد مدخلاً للتعمير وبناء الدولة وتعزيز رفاه المجتمعات، لكن المفارقة السودانية جعلتها تتحول إلى عامل هدم لا بناء. فبدلاً من أن تكون الثروات المعدنية رافعة للاستقرار والتنمية، أصبحت موضوعاً للصراع ومصدراً لتغذية الحرب وإطالة أمدها، حتى غدا ما يفترض أن يكون أساساً للازدهار معولاً تدمير يفتت الدولة ويستنزف الإنسان والمكان فباتت كنوز باطن الأرض تنطبق عليها عبارة « الكنوز الملعونة»

من الحرب إلى الدولة...
العقد الاجتماعي سؤال السودان الكبير

بينما لا تزال الحرب تلقي بظلالها الثقيلة على السودان، وتعيد تشكيل الجغرافيا والوعي والعلاقات الاجتماعية والسياسية، يبرز سؤال يتجاوز وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار إلى سؤال أكثر عمقاً: كيف يُعاد تأسيس الدولة السودانية نفسها؟

لسنوات طويلة، ظل السودانيون يختلفون حول شكل الحكم، والدستور، والهوية، وتقاسم السلطة والثروة، لكن الحرب الأخيرة كشفت بصورة قاسية أن الأزمة لم تكن أزمة حكومة أو نظام سياسي فحسب، بل أزمة تأسيس، وأزمة اتفاق وطني على القواعد التي تنظم العيش المشترك داخل الدولة.

من هنا تنطلق أهمية النقاش الذي يفتتحه منتدى «أفق جديد» حول اليوم التالي للحرب، عبر حلقة نقاش تُعقد غداً الثلاثاء، يشارك فيها طيف واسع من السودانيين؛ إذ لا يهدف المنتدى إلى البحث عن تسوية سياسية عابرة أو إعادة إنتاج ترتيبات سابقة، وإنما إلى فتح نقاش جاد حول فكرة أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: العقد الاجتماعي الجديد.

لقد تعددت المقاربات التي طُرحت خلال سنوات الأزمة والحرب؛ بين العودة إلى الإرث الدستوري، أو استلهام مشاريع التأسيس الجديدة، أو البحث عن مبادئ فوق دستورية تحفظ الانتقال. غير أن فكرة العقد الاجتماعي تظل المقاربة الأوسع والأكثر قدرة على بناء الاستقرار؛ لأنها لا تبدأ من سؤال: من يحكم؟ بل من سؤال: كيف نعيش معاً داخل دولة واحدة؟

إن العقد الاجتماعي ليس وثيقة قانونية فحسب، بل اتفاق أخلاقي وسياسي ومجتمعي يؤسس للشرعية، ويحدد علاقة المواطن بالدولة، والدولة بالمجتمع، والمجتمع بمكوناته المختلفة. وهو بهذا المعنى يمثل انتقالاً من شرعية القوة، أو شرعية التاريخ، أو شرعية الثورة، إلى شرعية التوافق الوطني الحر.

وليس هذا السؤال جديداً على السودان. فمنذ الاستقلال ظل مشروع الدولة الوطنية يواجه تحديات بنيوية مرتبطة بالهوية، ومركزية السلطة، وعدم التوازن التنموي، وضعف المؤسسات، وتداخل الانتماءات، وتعثر الانتقال الديمقراطي، حتى تراكمت الأزمات وانفجرت في دورات متكررة من النزاع والحروب.

اليوم، وبعد ما خلفته الحرب من كلفة إنسانية واجتماعية وسياسية باهظة، لم يعد ممكناً الاكتفاء بإدارة الأزمة؛ بل أصبح ضرورياً التفكير في إعادة تعريف الدولة نفسها: دولة المواطنة لا الامتياز، دولة القانون لا الغلبة، دولة المؤسسات لا الأشخاص.

إن الحديث عن العقد الاجتماعي الجديد يعني مناقشة أسئلة ظلت مؤجلة طويلاً: كيف نبني هوية وطنية جامعة؟ كيف ننظم العلاقة بين الدين والدولة؟ كيف نحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة؟ كيف نبني جيشاً مهنياً قومياً واحداً؟ وكيف نستعيد ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها؟

هذه ليست أسئلة نخبوية، بل أسئلة وجودية تتعلق بمصير السودان نفسه.

يأتي هذا المنتدى إيماناً بأن الخروج من الحرب لا يكتمل إلا بالدخول في حوار وطني عميق وشجاع، يشارك فيه الجميع: القوى السياسية، والمجتمع المدني، والشباب، والنساء، وضحايا الحرب، وكل أصحاب المصلحة في المستقبل.

فالدول لا تُبنى بانتصار طرف على آخر، وإنما تُبنى حين يتواضع الجميع على قواعد عادلة للعيش المشترك.

وربما يكون السؤال الحقيقي الذي ينبغي أن يقود نقاشاتنا ليس: كيف ننهي الحرب؟ بل: كيف نمنع الحرب القادمة؟

الغلاف

وجهات نظر

الخرطوم ليست ثكنة عسكرية وليست غنيمة حرب
حيدر المكاشفي 14

هل يصلُحُ برنامج «بيرنام» للحكم الحالي في بريطانيا لإصلاحِ الحال في السُّودان؟
محمّد خلف 17

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي
من يملك حق تأسيس السودان؟
حاتم أيوب أبوالحسن 25

السودان الذي لم يره السودانيون
سلسلة مقالات تحليلية
محمد أحمد شبشة 28

حين تصبح الشعارات بديلاً عن التفكير
الحلقة الثانية: هل نختلف حول القضايا أم حول معاني الكلمات؟
عبده الحاج 37

الإسلام والعلمانية وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات
محمد عمر شمينا 41

هل يقود إلى سلام مستدام أم يفتح الباب لحرب جديدة؟
الهادي الشواف 47

حكاية من بيئتي (37)
زرافـــات الحلـــة
محمد أحمد الفيلابي 62

على حافة الكارثة.. الأبيض تغرق في الظلام والعطش
04

معركة الرواتب والمستحقات.. المعلمون يصعدون مطالبهم
20

الرغيف وأسعاره حرب السودانيين داخل الحرب
22

حزب رئيس الوزراء الإثيوبي يحقق فوزاً ساحقاً وسط تزايد المخاوف من اندلاع صراع جديد
30

إيران انتصرت في الحرب لكنها قد تخسر السلام
طهران على وشك المبالغة في تقدير قوتها
33

شبكات الكارتلات تعمل على ترسيخ وجودها بشكل أكبر في أفريقيا
44

المريخ يشعل الميركاتو الصيفي مبكراً
ثلاث صفقات إفريقية يتصدرها أفضل لاعب في الدوري الكيني
68

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

على حافة الكارثة.. الأبيض تغرق في الظلام والعطش

ملخص

تعيش مدينة الأبيض أوضاعًا إنسانية متدهورة نتيجة استمرار القصف والعمليات العسكرية، التي تسببت في أضرار واسعة للبنية التحتية والخدمات الأساسية. وأدى تدمير مرافق صحية وانقطاع الكهرباء والمياه واستهداف محطات الوقود إلى شلل شبه كامل في الحياة اليومية، وسط معاناة متزايدة للسكان.

ويواجه المواطنون صعوبات حادة في الحصول على المياه والغذاء والدواء، بينما خرجت عدة مستشفيات ومراكز صحية عن الخدمة بسبب الأضرار المباشرة أو نقص الوقود والإمدادات الطبية. كما تسبب انقطاع الكهرباء في تعطل الآبار ومحطات ضخ المياه وحفظ الأدوية والمواد الغذائية، ما فاقم الأزمة المعيشية والصحية.

وتصاعدت المخاوف مع حشد قوات الدعم السريع تعزيزات عسكرية حول المدينة وتكثيف هجمات الطائرات المسيّرة، ما دفع الأمم المتحدة إلى التحذير من هجوم وشيك قد يعرّض مئات الآلاف من المدنيين لخطر أعمال عنف واسعة النطاق وجرائم دولية خطيرة.

وفي ظل تزايد خطر انتشار الأمراض وتدهور الأوضاع الإنسانية، تطالب منظمات وفعاليات مجتمعية بتحييد المرافق المدنية وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والوقود والمواد الطبية بشكل عاجل، لمنع وقوع كارثة إنسانية أكبر في المدينة.

طونيو غوتيريش:

دعا إلى منع المزيد من إراقة الدماء وعدم السماح بـ«تكرار المآسي» التي شهدتها الفاشر في الأبيض.

تشهد مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، أزمة إنسانية وأمنية متفاقمة نتيجة استمرار العمليات العسكرية والقصف المتبادل الذي ألحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية.

ومع تدمير عدد من المرافق الصحية وانقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل، وتوقف إمدادات المياه، واستهداف محطات الوقود، يواجه مئات الآلاف من السكان أوضاعًا معيشية بالغة الصعوبة وسط مخاوف من كارثة إنسانية واسعة النطاق.

ويقول سكان إن المدينة أصبحت تعيش حالة من الشلل شبه الكامل، حيث تراجعت الخدمات الصحية إلى أدنى مستوياتها، فيما بات الحصول على المياه والغذاء والدواء تحديًا يوميًا يثقل كاهل الأسر التي أنهكتها الحرب والحصار.

وأكدت مصادر محلية أن عددًا من المستشفيات والمراكز الصحية خرج عن الخدمة نتيجة الأضرار المباشرة أو بسبب نقص الإمدادات الطبية والوقود اللازم لتشغيل المولدات، الأمر الذي حرم المرضى والجرحى من الرعاية الصحية في وقت تزداد فيه الحاجة إلى الخدمات الطبية الطارئة.

ويقول المواطن خالد مصطفى لـ«أفق جديد»: «نقضي ساعات طويلة في البحث عن المياه. بعض الأحياء لم تصلها المياه منذ أشهر، وأصبحنا نعتمد على مصادر بعيدة وغير مضمونة. الأطفال وكبار السن هم الأكثر معاناة في هذه الظروف.»

أما المواطنة آمنة عيسى فتصف الوضع الصحي بالكارثي، قائلة: «عندما مرض ابني لم أجد مستشفى يعمل بصورة طبيعية. الأدوية نادرة وأسعارها مرتفعة، وحتى الوصول إلى المرافق الصحية أصبح محفوفًا بالمخاطر بسبب القصف وانعدام الأمن.»

وتفاقمت الأزمة مع الانقطاع الكامل للكهرباء، ما أدى إلى تعطل العديد من الخدمات الحيوية، بما في ذلك تشغيل الآبار ومحطات ضخ المياه وحفظ الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية.

ويقول التاجر عاطف نور الدين لـ«أفق جديد»: «انقطاع الكهرباء أثر على كل شيء. المواد الغذائية بدأت تتلف، والأسعار ترتفع يوميًا بسبب صعوبة النقل ونقص الوقود. كثير من الأسر لم تعد قادرة على شراء احتياجاتها الأساسية.»

كما أدى استهداف محطات الوقود أو خروجها عن الخدمة إلى تفاقم معاناة السكان، حيث تعطلت وسائل النقل وواجهت المرافق الخدمية صعوبات كبيرة في تشغيل المولدات والآليات اللازمة لاستمرار عملها.

وتقول عائشة إسماعيل، وهي نازحة تقيم داخل المدينة: «كنا نعتقد أن الأبيض ستكون أكثر أمنًا، لكننا الآن نعيش تحت ضغط الخوف والعطش والجوع. نحتاج إلى ممرات آمنة وإغاثة عاجلة قبل أن تتدهور الأوضاع أكثر.»

مؤخرًا حذّر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، من خطر موجة جديدة

فولكر تورك:

«إن الهجوم الوشيك على الأبيض ينطوي على خطر ارتكاب جرائم دولية خطيرة، ويعمّق الآثار الكارثية الواقعة على سكان مدنيين يرزحون بالفعل تحت وطأة معاناة هائلة

من العنف تطال الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، في ظل حشود عسكرية كبيرة لقوات الدعم السريع وتصاعد هجمات الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي.

وحشدت الدعم السريع أعدادًا كبيرة من مقاتليها حول مدينة الأبيض جنوبي السودان، مع تكثيف هجمات الطائرات المسيّرة على مواقع حيوية في المدينة، بما في ذلك محطات الوقود.

وقال المتحدث باسم الأمين العام في بيان إن أنطونيو غوتيريش يشعر بانزعاج بالغ إزاء نشر تعزيزات عسكرية كبيرة حول الأبيض، مما يشير إلى هجوم بري وشيك على المدينة، الأمر الذي قد يعرّض مركزًا سكانيًا رئيسيًا آخر في السودان لخطر جسيم يتمثل في اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق.

وطالب غوتيريش جميع الأطراف والجهات التي تملك نفوذًا على أطراف النزاع باستخدامه لمنع المزيد من إراقة الدماء، وعدم السماح «بتكرار المآسي التي شهدتها الفاشر في الأبيض».

من جهته، حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، من أن الهجوم الوشيك على الأبيض قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم دولية خطيرة جديدة، ويزيد من تفاقم الأوضاع الكارثية التي يعاني منها السكان المدنيون المنهكون أصلًا.

وقال تورك: «إن الهجوم الوشيك على الأبيض ينطوي على خطر ارتكاب جرائم دولية خطيرة، ويعمّق الآثار الكارثية الواقعة على سكان مدنيين يرزحون بالفعل تحت وطأة معاناة هائلة».

وأضاف: «لقد رأينا هذا السيناريو من قبل، ولا يمكننا السماح بتكرار الفظائع التي كان من الممكن منعها، والتي وثقناها في الفاشر ومخيم زمزم للنازحين في شمال دارفور العام الماضي. فالمدنيون يواجهون خطرًا جسيمًا في ظل غياب إجراءات تحول دون وقوع هجوم وشيك أو مزيد من التصعيد العسكري.»

وأشار تورك إلى أن الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة في تنفيذ الغارات الجوية يخلّف آثارًا مدمرة إضافية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في إقليم كردفان.

وأوضح أنه خلال الأسبوعين الماضيين شهدت مدينة الأبيض عشرات الهجمات بالطائرات المسيّرة، استهدفت بشكل خاص محطات الوقود والشاحنات، وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين.

وتابع: «ليكن هذا إنذارًا واضحًا للعالم بشأن كارثة وشيكة في مجال حقوق الإنسان وتدهور متفاقم للوضع الإنساني. وتقع على عاتق الدول ذات النفوذ مسؤولية استخدام نفوذها الآن لوقف هذا الجنون قبل فوات الأوان.»

وفي السياق نفسه، طالبت 29 دولة، بينها بريطانيا وفرنسا، الدعم السريع بوقف الهجوم المعتزم على الأبيض غربي السودان.

وقال «ائتلاف منع الفظائع وتحقيق العدالة في السودان» و21 دولة أخرى، في بيان، إنهم «يدعون الدعم السريع إلى الوقف الفوري لهجومها على الأبيض، حيث إن خطر التصعيد الوشيك يعرّض 500 ألف مدني، بينهم 100 ألف نازح، لخطر الوقوع ضحايا لفظائع واسعة النطاق.»

ويحذر مراقبون من أن استمرار تدهور الأوضاع قد يؤدي إلى انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه وسوء الأوضاع الصحية، خاصة مع تكدس السكان في بعض المناطق وغياب الخدمات الأساسية.

وتطالب فعاليات مجتمعية ومنظمات إنسانية بضرورة تحييد المرافق المدنية والخدمية عن دائرة الصراع، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والمواد الطبية والوقود إلى المدينة بصورة عاجلة، لتخفيف معاناة السكان والحيلولة دون وقوع مزيد من الخسائر الإنسانية.

في مدينة الأبيض، لم يعد السكان يواجهون فقط أصوات القذائف ومخاطر الحرب، بل أصبحوا يخوضون معركة يومية من أجل الماء والدواء والغذاء والكهرباء. وبينما تتآكل الخدمات الأساسية وتتسع دائرة المعاناة، يظل الأمل معلقًا على تحرك عاجل يضع حدًا لتدهور الأوضاع ويمنح المدنيين فرصة للعيش بكرامة وأمان بعيدًا عن ويلات الصراع.

بلد تدمره موارده.. ويعيش أسوأ لحظاته

«المعادن الحرجة».. خنجر السودان المسموم

ملخص

يمر السودان بواحدة من أكثر مراحله تعقيداً، حيث تتداخل الحرب مع وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، ما يجعل الثروات الموجودة في باطن الأرض جزءاً من الأزمة بدلاً من أن تكون مدخلاً للحل أو التنمية.

تضع المعادن الحرجة مثل الذهب والنحاس والمنغنيز والتيتانيوم البلاد داخل اهتمام عالمي متزايد مرتبط بالتحول في الاقتصاد الصناعي وسلاسل الإمداد، غير أن هذا الاهتمام لا ينعكس عملياً بسبب ضعف البنية المؤسسية وغياب الاستقرار.

يبرز الذهب كأهم مورد حالي، لكنه في الوقت نفسه أصبح جزءاً من اقتصاد غير رسمي وشبكات تهريب، ما حدّ من قدرته على دعم الاقتصاد الرسمي وساهم في تعقيد المشهد.

وفي المحصلة، لا تكمن الأزمة في نقص الموارد، بل في طريقة إدارتها، حيث يؤدي ضعف الدولة وتداخل الحرب مع الاقتصاد إلى تعطيل تحويل الثروة الطبيعية إلى تنمية حقيقية.

في بلدٍ يمتد فوق واحد من أغنى الأحزمة الجيولوجية في إفريقيا، لا تبدو الحرب في السودان مجرد صراع على السلطة أو النفوذ السياسي، بل أقرب إلى طبقة مرئية فوق صراع أعمق يدور في الأسفل

في بلدٍ يمتد فوق واحد من أغنى الأحزمة الجيولوجية في إفريقيا، لا تبدو الحرب في السودان مجرد صراع على السلطة أو النفوذ السياسي، بل أقرب إلى طبقة مرئية فوق صراع أعمق يدور في الأسفل، حيث تختبئ خريطة أخرى من الذهب والنحاس والمنغنيز والكروم والتيتانيوم، كأن الأرض نفسها أصبحت جزءاً من معادلة الحرب لا مجرد مسرح لها. وبينما تتقدم خطوط القتال فوق السطح، تتشكل تحتها أسئلة أكثر تعقيداً حول من يملك حق الوصول إلى الموارد، وكيف تتحول الثروات الطبيعية من فرصة تنموية إلى عنصر في اقتصاد الصراع، بل وفي أحيان كثيرة إلى وقود غير مباشر يعيد إنتاج الحرب بدل إنهائها.

وفي لحظة عالمية شديدة الحساسية، لم يعد هذا النمط محلياً أو معزولاً، إذ يتصاعد اهتمام القوى الكبرى بما يُعرف بـ«المعادن الحرجة» باعتبارها عصب الاقتصاد العالمي الجديد، من السيارات الكهربائية إلى تقنيات الطاقة والذكاء الصناعي والصناعات الدفاعية. وقد تجسد هذا التحول بوضوح في اجتماعات مجموعة السبع، حيث تصدرت قضية تأمين سلاسل إمداد المعادن الحرجة جدول النقاش، في ظل سعي الدول الصناعية الكبرى إلى تقليل الاعتماد على مصادر محدودة للمواد الخام، وإعادة رسم خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي على أساس الموارد الاستراتيجية لا الطاقة التقليدية فقط.

في هذا السياق العالمي المتسارع، يصبح السودان أكثر من مجرد حالة نزاع داخلي، بل جزءاً من جغرافيا أوسع تتقاطع فيها الحروب مع المعادن، وتتداخل فيها الثروة الطبيعية مع حسابات الأمن القومي والاقتصاد الدولي، لتتحول الأرض من مجرد وطن إلى سؤال مفتوح حول من يملك المستقبل الصناعي للعالم القادم.

في قلب التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي اليوم، لا يبدو السودان مجرد دولة تعيش حرباً معقدة بقدر ما يبدو مساحة تتقاطع فيها الجغرافيا بالاقتصاد والسياسة والأطماع البعيدة المدى، في زمن لم

صورة من مناجم شركة ارياب شرق السودان (من موقع الشركة)

تعد فيه الحروب تُقرأ فقط بعيون البنادق، بل بعيون الخرائط الجيولوجية وسلاسل الإمداد ومعادلات الطاقة الجديدة.

في هذا السياق، تتقدم فكرة المعادن الحرجة من خلفية الاقتصاد إلى واجهة الجغرافيا السياسية، حيث تتسابق القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، لإعادة رسم خطوط النفوذ في العالم عبر السيطرة على المواد الخام التي تُشغّل الثورة الصناعية الرابعة، من السيارات الكهربائية إلى أشباه الموصلات إلى الصناعات الدفاعية الدقيقة.

السودان هنا لا يظهر كمنتج رئيسي في السوق العالمية، لكنه يظهر كحالة جيولوجية واعدة تقع داخل واحد من أهم التكوينات المعدنية في إفريقيا، وهو الدرع العربي النوبي الذي يمتد عبر البحر الأحمر ويحتوي على بيئات جيولوجية قادرة على إنتاج النحاس والنيكل والكوبالت والمنغنيز والتيتانيوم وغيرها من المعادن التي باتت تُصنف اليوم ضمن قائمة الموارد الاستراتيجية التي لا غنى عنها في الاقتصاد العالمي الجديد.

غير أن ما يجعل السودان جزءاً من هذه المعادلة ليس حجم إنتاجه الحالي، بل طبيعة أرضه التي لم تُستكشف بعد بشكل كامل وفق المعايير الدولية الحديثة، حيث ما تزال أجزاء واسعة من البلاد خارج نطاق المسح الجيولوجي التفصيلي، ما يجعلها، في نظر الشركات والدول

لم يعد هذا النمط محلياً أو معزولاً، إذ يتصاعد اهتمام القوى الكبرى بما يُعرف بـ«المعادن الحرجة» باعتبارها عصب الاقتصاد العالمي الجديد.

تختبئ خريطة أخرى من الذهب والنحاس والمنغنيز والكروم والتيتانيوم، كأن الأرض نفسها أصبحت جزءاً من معادلة الحرب لا مجرد مسرح لها

مواقع التعدين التقليدي في السودان

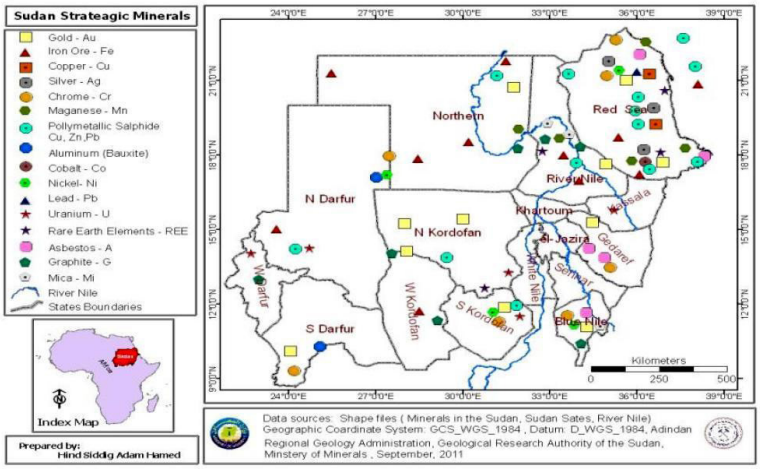

خارطة توضح مواقع المعادن في السودان

الكبرى، مساحة احتمالات أكثر منها مساحة احتياطات مثبتة.

في هذا الفراغ بين الإمكان والتوثيق تتحرك الجغرافيا السياسية بهدوء شديد، فالصين التي رسخت حضورها في إفريقيا عبر نموذج يعتمد على الاستثمار في البنية التحتية مقابل الوصول إلى الموارد، تنظر إلى القارة باعتبارها خزاناً طويل الأمد للمعادن اللازمة لاستمرار صناعتها الضخمة، بينما تحاول الولايات المتحدة إعادة بناء قدرتها على تأمين سلاسل الإمداد عبر تنويع مصادرها بعيداً عن الاعتماد المفرط على طرف واحد.

أرض محتملة

في هذه المنافسة لا يتم التركيز على السودان بوصفه منتجاً فورياً، بل بوصفه أرضاً محتملة ضمن شبكة أوسع من الدول الإفريقية التي قد تلعب أدواراً مستقبلية في تزويد العالم بالمعادن الحرجة إذا ما استقرت أوضاعها السياسية وتم تطوير بنيتها التحتية التعدينية.

لكن السودان في هذه اللحظة يقف على مفارقة حادة، إذ تتقاطع ثروته الجيولوجية المحتملة مع واحدة من أعقد الحروب الداخلية في تاريخه الحديث، ما يجعل السؤال حول المعادن لا ينفصل عن سؤال السلطة والسلاح والاقتصاد غير الرسمي والقدرة على إدارة الموارد في ظل غياب الاستقرار. ورغم كثافة الحديث عن الثروات المعدنية، فإن الواقع العلمي يشير إلى أن السودان لا يزال في مرحلة المؤشرات الجيولوجية أكثر من مرحلة الاحتياطات المؤكدة. فالتيتانيوم مثلاً، الموجود في صورته المرتبطة بالإلمنيت والروتيل في مناطق البحر الأحمر، لا يزال بحاجة إلى استثمارات ضخمة وتحويله من احتمال جيولوجي إلى مورد اقتصادي فعلي. أما المنغنيز، الذي تظهر بعض مؤشرات وجوده في تكوينات محددة من شرق البلاد، فهو الآخر لم يتحول إلى صناعة تعدين متكاملة تدخل الأسواق العالمية بشكل مؤثر.

في هذا الإطار يصبح الذهب هو اللاعب الأكثر حضوراً في الاقتصاد السياسي السوداني اليوم، إذ يشكل المورد الأكثر تأثيراً في تمويل الاقتصاد الموازي وشبكات النفوذ المحلي، لكنه في الوقت ذاته لا يمثل سوى جزء من الصورة الأكبر التي تتعلق بالمعادن الحرجة التي لم تدخل بعد فعلياً في معادلة الإنتاج.

ومع ذلك فإن غياب الإنتاج لا يعني غياب الاهتمام، فالتجربة الإفريقية خلال العقدين الأخيرين أظهرت أن مجرد وجود مؤشرات جيولوجية في دول غير مستقرة كفيل بجذب اهتمام دولي متزايد، لأن القيمة الحقيقية لم تعد في استخراج الخام فقط، بل في السيطرة على المستقبل الصناعي المرتبط به من التكرير إلى التصنيع إلى النقل إلى سلاسل القيمة.

في هذه النقطة تحديداً يبدأ الربط غير المباشر بين المعادن والصراع، فالحرب في السودان لا يمكن اختزالها في الموارد، لكنها في الوقت ذاته لا تنفصل عنها بالكامل، إذ تتحول الموارد إلى جزء من اقتصاد الحرب وليس سبباً مباشراً لها، ما يعني أن السيطرة على الأرض قد تعني السيطرة على تدفقات مالية حتى وإن لم تكن المعادن هي الشرارة الأولى للصراع.

«الأرض نفسها أصبحت جزءاً من معادلة الحرب لا مجرد مسرح لها.»

«السودان لا يظهر كمنتج رئيسي في السوق العالمية، لكنه يظهر كحالة جيولوجية واعدة.»

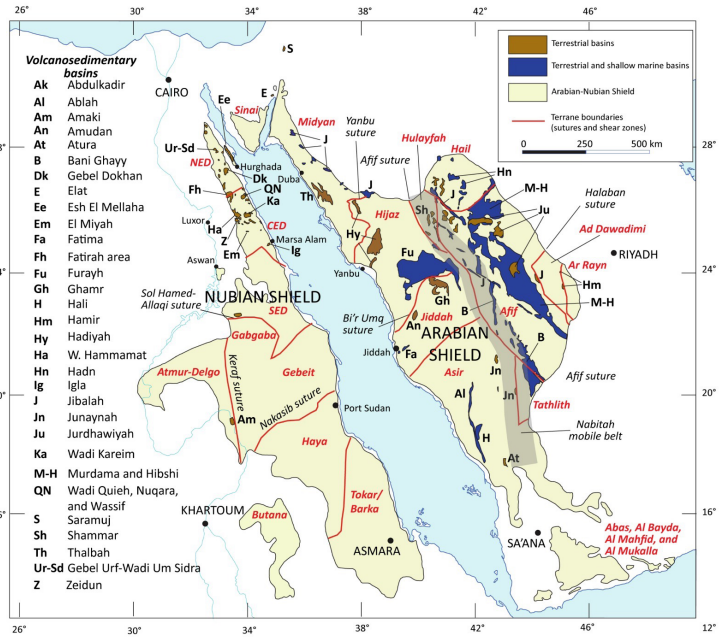

آلية تابعة لشركة أرياب

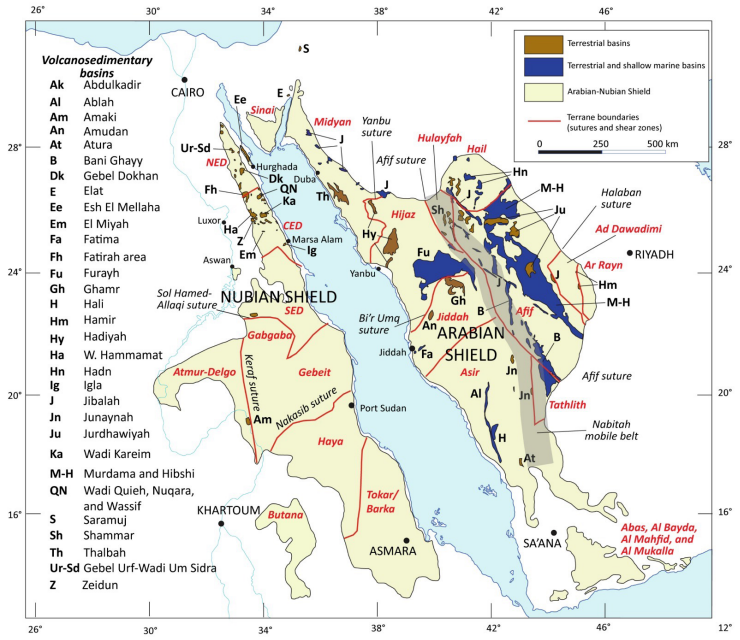

أحواض بركانية رسوبية في الدرع العربي النوبي غير متوافقة على قاعدة مكونة من صخور قوسية أقدم وتضاريس متحدة (أسماء التضاريس باللون الأحمر المائل

لعنة الموارد

في هذا السياق الذي تتداخل فيه الجيولوجيا مع هشاشة الدولة، يعيد الخبير الاقتصادي عمر سيد أحمد طرح واحدة من أكثر الأطروحات حضوراً في أدبيات الاقتصاد السياسي الإفريقي، حين يشير إلى أن كثيراً ما ترتبط الثروات المعدنية بما يُعرف بـ«لعنة الموارد»، حيث لا تتحول الوفرة الطبيعية إلى قوة تنموية بقدر ما تنزلق إلى دائرة الصراع السياسي والفساد وضعف مؤسسات الدولة، ويذهب إلى أن السودان يقدم نموذجاً مكثفاً لهذه الظاهرة، بما يجعل ثروته المعدنية أقرب إلى اختبار قاس لقدرة الدولة على البقاء أكثر من كونها مجرد فرصة اقتصادية مؤجلة.

ومن هذا المنظور لا تظهر المعادن في السودان كخريطة جيولوجية صامتة، بل كجزء من معادلة سياسية واقتصادية مفتوحة، إذ يمتلك البلد واحداً من أكبر المخزونات المعدنية غير المستغلة في القارة الإفريقية، حيث تتقاطع فيه مؤشرات الذهب مع النحاس والكروم والحديد والمنغنيز والفوسفات، إلى جانب احتمالات وجود معادن أرضية نادرة في مناطق من الصحراء الشرقية، غير أن هذه الوفرة لم تتحول إلى قاعدة إنتاجية صلبة، بقدر ما اندمجت في اقتصاد هش تتقاسمه قنوات رسمية ضعيفة واقتصاد ظل متنامٍ واقتصاد حرب يفرض منطقه على الأرض.

وفي قلب هذه المعادلة، طبقاً لعمر سيد أحمد في مقاله المنشور في أفق جديد، يظل الذهب المثال الأكثر وضوحاً على كيفية تحول المورد إلى بنية اقتصادية موازية، فبعد انفصال جنوب السودان في عام 2011 وخسارة الجزء الأكبر من عائدات النفط، أصبح الذهب المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في البلاد، ومع توسع التعدين الأهلي بصورة كبيرة نشأت شبكات معقدة للتهريب والتجارة عبر الحدود، ربطت مناطق الإنتاج بأسواق إقليمية ودولية خارج الأطر الرسمية، ما جعل الذهب ليس مجرد سلعة تصديرية، بل نظاماً اقتصادياً قائماً بذاته.

وتشير تقديرات وتقارير دولية إلى أن إنتاج السودان من الذهب بلغ نحو 80 طناً في عام 2024 بقيمة تتجاوز 6 مليارات دولار، غير أن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج لا يمر عبر القنوات الرسمية، إذ تتحدث تقارير عن تسرب أكثر من نصفه عبر شبكات تهريب إقليمية تتجه إلى أسواق خارجية متعددة في المنطقة والعالم، ما أدى إلى إدماج السودان في ما يُوصف بـ«اقتصاد الصراع الإقليمي المرتبط بالذهب»، حيث يصبح المعدن نفسه جزءاً من منظومة تمويل تتجاوز حدود الدولة.

ومع الوقت لم يعد الذهب مجرد مورد اقتصادي، بل تحول إلى عنصر فاعل في هندسة القوة داخل الصراع، إذ أسهمت عائداته في

«ما يجعل السودان جزءاً من هذه المعادلة ليس حجم إنتاجه الحالي، بل طبيعة أرضه التي لم تُستكشف بعد بشكل كامل.»

تمويل شبكات مسلحة وشراء السلاح وتغذية الاقتصاد الموازي وتوسيع شبكات التهريب العابرة للحدود، الأمر الذي جعل من التدفقات المالية المرتبطة بالتعدين جزءاً من البنية غير المرئية للحرب، وليس مجرد نشاط اقتصادي منفصل عنها.

فاعلون خارجيون

وتشير بعض التقارير التحليلية إلى دخول فاعلين خارجيين في شبكة الذهب السوداني، بما في ذلك شركات وشبكات مرتبطة بروسيا، في إطار علاقات غير مباشرة شملت عمليات تهريب ونقل عبر وسطاء اقتصاديين، وهو ما يعكس كيف يمكن لمورد محلي أن يتحول إلى نقطة تقاطع في شبكة جيوسياسية عالمية أوسع.

وبالتوازي مع ذلك، يظل السودان جزءاً من الجغرافيا الجديدة للموارد التي تتشكل عالمياً تحت ضغط التنافس بين القوى الكبرى على تأمين المعادن الاستراتيجية، حيث تتزايد أهمية الدول الغنية بالموارد غير المستقرة أو غير المستغلة ضمن حسابات إعادة رسم سلاسل الإمداد العالمية. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى السودان باعتباره جزءاً من الحزام النوبي العربي الممتد من البحر الأحمر إلى الصحراء الشرقية، وهو أحد أقدم الأقاليم المعدنية في العالم، ويحتوي على تنوع جيولوجي يشمل الذهب والمعادن الصناعية ومؤشرات للمعادن الحرجة.

غير أن المفارقة الأساسية التي يبرزها عمر سيد أحمد أن الأزمة في السودان ليست في ندرة الموارد، بل في طبيعة المؤسسات التي تديرها، إذ يعاني قطاع التعدين من ضعف الإطار القانوني وغياب الشفافية في عقود الامتياز، وانتشار التعدين غير المنظم، وضعف البنية التحتية، وغياب الصناعات التحويلية القادرة على رفع القيمة المضافة للخام، ما يجعل الموارد تتحرك خارج الاقتصاد الرسمي بسهولة أكبر من قدرتها على توليد تنمية مستدامة.

وفي ظل الحرب المستمرة منذ عام 2023، تتعمق هذه الاختلالات أكثر، إذ تتقلص قدرة الدولة على التنظيم والرقابة، وتتصاعد أهمية الاقتصاد غير الرسمي، بما يحول الموارد الطبيعية إلى جزء من آليات البقاء الاقتصادي اليومية بدلاً من أن تكون جزءاً من مشروع تنموي طويل المدى.

ومن هنا تأتي المقارنة مع التجارب الدولية الناجحة، حيث يلاحظ أن دولاً مثل أستراليا وكندا والنرويج لم تحقق نجاحها من وفرة الموارد وحدها، بل من خلال بناء مؤسسات قوية قادرة على إدارة الثروة عبر الشفافية وسيادة القانون والانضباط المالي والاستثمار في سلاسل القيمة المحلية. أما في غياب هذه الشروط، فإن الموارد تميل تاريخياً إلى التحول إلى مصدر للاختلال لا التنمية.

وهكذا يصبح ما يواجهه السودان اليوم ليس مجرد تحدٍ اقتصادي تقليدي، بل اختباراً وجودياً لطبيعة العلاقة بين الدولة وثروتها الطبيعية، حيث تقف المعادن عند الحد الفاصل بين أن تكون رافعة لإعادة بناء الدولة أو أن تظل جزءاً من ديناميات الصراع التي تعيد إنتاج الأزمة بدلاً من حلها.

من زاوية أخرى، يرى خبير استراتيجي اشترط عدم ذكر اسمه، في حديثه لـ«أفق جديد»، إن التنافس الأمريكي الصيني يمنح هذا المشهد بعداً إضافياً أكثر هدوءاً لكنه أكثر عمقاً، إذ لا يتعلق الأمر بتدخل مباشر، بل بإعادة توزيع النفوذ عبر الاستثمار والتمويل وبناء الشراكات طويلة الأمد، ما يجعل الدول الغنية بالموارد في إفريقيا أمام اختبار مزدوج يتمثل في قدرتها على تحقيق الاستقرار من جهة، وإدارة مواردها بشفافية من جهة أخرى.

ويضيف: السودان في هذا السياق لا يبدو ساحة مواجهة باردة بين واشنطن وبكين بقدر ما يبدو هامشاً مفتوحاً على احتمالات متعددة، قد يتحول فيه إلى شريك اقتصادي في سلاسل الإمداد العالمية، أو يبقى في دائرة الاقتصاد غير الرسمي، أو يتأرجح بين الاثنين وفق تطورات الداخل والخارج.

إعادة تموضع

وفي سياق محاولات الدولة السودانية لإعادة تقديم قطاع التعدين بوصفه جزءاً من الاقتصاد العالمي الجديد، كشف وزير المعادن السوداني السابق محمد بشير أبو نمو، خلال مشاركته في مؤتمر التعدين الذي عُقد في الرياض في يناير 2023، عن توجه حكومي نحو ما يُعرف بالمعادن الخضراء، في إشارة إلى المعادن

«الحرب في السودان لا يمكن اختزالها في الموارد، لكنها في الوقت ذاته لا تنفصل عنها بالكامل.»

المرتبطة بالتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية، مؤكداً أن السودان يمتلك، وفق تقديرات حكومية، مجموعة من هذه المعادن التي باتت تحتل موقعاً مركزياً في الاقتصاد العالمي الجديد، بما في ذلك الكوبالت والليثيوم واليورانيوم والألومنيوم، وهي عناصر تُصنف ضمن سلاسل القيمة المرتبطة بالسيارات الكهربائية والطاقة البديلة والصناعات منخفضة الانبعاثات.

وأوضح الوزير في حينه أن الحكومة كانت قد دخلت في تفاوض مع شركات دولية متخصصة في هذا النوع من التعدين، وأن مسوحات جيولوجية وأعمال بحث أولية قد أُجريت وحددت مواقع اختبار يُعتقد أنها تحتوي على هذه المعادن، مشيراً إلى أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الموارد، بل في محدودية التمويل اللازم لتحويل المؤشرات الجيولوجية إلى إنتاج فعلي، وهو ما يعكس الفجوة المزمنة بين الإمكانات الطبيعية والقدرة الاستثمارية في قطاع التعدين السوداني.

وأضاف أن برامج استكشاف حديثة نُفذت في مناطق مختلفة من البلاد، من بينها شمال السودان حيث جرت مأمورية جيولوجية في صحراء بيوضة لاستكشاف الليثيوم، إلى جانب إعادة تقييم مواقع معروفة للكوبالت من حيث الجودة والكمية، في حين تعمل شركات عاملة في قطاع التعدين على تطوير مشاريع مرتبطة بالنحاس في مناطق من شرق السودان، وتحديداً في نطاق البحر الأحمر الذي يُعد من أكثر الأقاليم الجيولوجية نشاطاً من حيث التنوع المعدني.

وفي ما يتعلق بالنيكل، أشار إلى أنه يوجد في السودان غالباً كمعدن مرافق لتكوينات معدنية أخرى، وأن الدراسات الجارية تعمل على تطوير تصنيف أكثر دقة لهذه الموارد ضمن ما وصفه بمراحل متقدمة من إعادة هيكلة المعرفة الجيولوجية للمعادن الاستراتيجية، بما يعكس اتجاهاً رسمياً نحو مواءمة الموارد السودانية مع الطلب العالمي المتزايد على المعادن المرتبطة بالطاقة النظيفة.

وفي سياق موازٍ، تحدث أبو نمو عن خطة حكومية لإنتاج خرائط تعدين متقدمة بالاستعانة بخبرات دولية، بينها شركات روسية، موضحاً أن العمل على هذه الخرائط وصل إلى مراحل متقدمة تشمل الخرائط الميتالوجية التي تهدف إلى تحديد نوعية وكميات المعادن في البلاد، إضافة إلى خرائط ميتاهيدروجينية يجري تطويرها لتوسيع فهم العلاقة بين المياه الجوفية والتكوينات المعدنية، إلى جانب تحديث الخرائط الجيولوجية العامة التي تغطي كامل السودان وتُحدَّث بصورة مستمرة وفق نتائج الأبحاث والاستكشافات الجديدة.

وتعكس هذه التصريحات، في سياقها الأوسع، محاولة لإعادة تموضع السودان داخل الجغرافيا الجديدة للمعادن الحرجة عالمياً، حيث لا يعود الأمر متعلقاً فقط بامتلاك الموارد، بل بقدرة الدولة على إنتاج معرفة جيولوجية دقيقة قابلة للتحويل إلى استثمارات وسلاسل إنتاج، وهو ما يضع ملف التعدين السوداني في تقاطع مباشر بين الطموح التنموي من جهة، والقيود السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى.

مرآة عاكسة

وفي نهاية هذا المشهد المعقد، لا تبدو المعادن الحرجة في السودان مجرد ثروة كامنة، بل تبدو أيضاً مرآة تعكس طبيعة الدولة نفسها وقدرتها على التحول من ساحة نزاع إلى فاعل اقتصادي، ومن مساحة جغرافية غنية بالإمكانات إلى عنصر مستقر في معادلة الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تصبح القوة ليست فقط في ما تحت الأرض، بل في القدرة على إدارة ما فوقها.

في قلب التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي اليوم، لا يبدو السودان مجرد دولة تعيش حرباً معقدة بقدر ما يبدو مساحة تتقاطع فيها الجغرافيا بالاقتصاد والسياسة والأطماع البعيدة المدى، في زمن لم تعد فيه الحروب تُقرأ فقط بعيون البنادق، بل بعيون الخرائط الجيولوجية وسلاسل الإمداد ومعادلات الطاقة الجديدة.

في هذا السياق، تتقدم فكرة المعادن الحرجة من خلفية الاقتصاد إلى واجهة الجغرافيا السياسية، حيث تتسابق القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، لإعادة رسم خطوط النفوذ في العالم عبر السيطرة على المواد الخام التي تُشغّل الثورة الصناعية الرابعة، من السيارات الكهربائية إلى أنظمة الموصلات إلى الصناعات الدفاعية الدقيقة.

خريطة مفتوحة

أهم ما يميز هذه الجغرافيا أنها لم تُستكشف بالكامل وفق المعايير الحديثة، ما يجعل السودان أقرب إلى خريطة مفتوحة من الموارد المحتملة أكثر من كونه دولة ذات احتياطات معدنية مثبتة بشكل شامل. ومع ذلك، فإن ما هو معروف جيولوجياً حتى الآن يسمح برسم صورة تقريبية لموارد البلاد وتوزيعها.

لكن ما وراء الذهب تبدأ خريطة أكثر تعقيداً للمعادن المرتبطة بالتحول الصناعي العالمي، فشرق السودان، وتحديداً نطاق جبال البحر الأحمر، يُعد من أهم المناطق الواعدة جيولوجياً، حيث تظهر مؤشرات لوجود النحاس في تكوينات بركانية قديمة تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الشرقي، كما تظهر دلائل على وجود الزنك والرصاص في بعض التراكيب الجيولوجية المرتبطة بالأحزمة الخضراء القديمة.

في نفس الإقليم تقريباً، تبرز مؤشرات وجود المنغنيز، وهو من المعادن الحيوية في صناعة الصلب والبطاريات، وتتركز بعض خاماته في مناطق متفرقة من ساحل البحر الأحمر وشمال بورتسودان، وفي تكوينات رسوبية ومتحولة تظهر على هيئة عدسات وعروق معدنية قريبة من السطح، لكنها لم تدخل بعد في مرحلة الإنتاج الصناعي الواسع.

أما التيتانيوم، والذي يوجد عادة في صورة الإلمنيت والروتيل، فيرتبط بشكل أساسي بالرمال المعدنية على امتداد ساحل البحر الأحمر، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود احتمالات جيولوجية جيدة، لكن دون تحويلها إلى احتياطات اقتصادية مثبتة أو مشاريع تعدين ضخمة، وهو ما يضعه حتى الآن في خانة الإمكان غير المستغل.

في مناطق أخرى من السودان، خاصة في كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان، تظهر تكوينات جيولوجية أكثر تعقيداً ترتبط بالصخور فوق القاعدية، وهي بيئات معروفة عالمياً بإمكانية احتوائها على النيكل والكوبالت والكروم، وهي معادن تدخل مباشرة في الصناعات الدفاعية والبطاريات عالية الأداء، إلا أن مستوى الاستكشاف التفصيلي في هذه المناطق لا يزال محدوداً للغاية.

وفي الشمال السوداني تمتد مناطق واسعة من الصخور القديمة ضمن الولاية الشمالية ونهر النيل، وهي مناطق تحتوي على دلائل لوجود خامات الحديد وبعض المؤشرات للنحاس وربما عناصر أخرى مرتبطة بالدرع النوبي، لكنها لا تزال في مرحلة الدراسات الأولية أكثر من كونها احتياطات مؤكدة.

أما دارفور والنيل الأزرق فتمثلان مناطق أقل استكشافاً نسبياً، رغم وجود إشارات جيولوجية متنوعة لعدد من المعادن، إلا أن ضعف البنية التحتية وصعوبة الوصول الأمني جعلا عمليات المسح الجيولوجي فيها أقل كثافة مقارنة بشرق السودان.

في هذا المشهد تتضح مفارقة السودان الأساسية، فالدولة تمتلك تنوعاً جيولوجياً واسعاً يمتد من الذهب إلى المعادن الصناعية والحرجة، لكن هذا التنوع لم يتحول بعد إلى قاعدة إنتاجية منظمة وفق المعايير الدولية المعروفة في تصنيف الاحتياطات مثل JORC أو NI 43-101، وهو ما يعني أن جزءاً كبيراً من الثروة المعدنية السودانية لا يزال في مرحلة المؤشرات وليس في مرحلة الاقتصاد الفعلي.

من هنا يتداخل الاقتصاد بالسياسة بشكل مباشر، فغياب الاستكشاف المتقدم وغياب الاستقرار المؤسسي يفتحان الباب أمام اقتصاد غير رسمي واسع يعتمد على التعدين الأهلي وشبكات محلية تتعامل مع الموارد باعتبارها مصدراً مباشراً للسيولة، وليس جزءاً من استراتيجية تنموية طويلة المدى.

معادلة دقيقة

وفي نهاية هذا التحليل، يبدو السودان أمام معادلة دقيقة، فالمعادن الموجودة فيه، من الذهب المنتشر في الشمال والشرق والغرب، إلى النحاس والمنغنيز في الشرق، والكروم في كردفان، والتيتانيوم المحتمل في البحر الأحمر، والنيكل والكوبالت في الصخور القاعدية، تشكل خريطة ثروة كبيرة، لكنها غير مكتملة التفعيل بعد.

وهنا يكمن جوهر التنافس العالمي الحديث، فالقوة لم تعد فقط في امتلاك الموارد، بل في القدرة على تحويلها إلى قيمة صناعية واستراتيجية داخل نظام عالمي يُعاد تشكيله بسرعة كبيرة، حيث يصبح السودان ليس مجرد بلد غني بالمعادن، بل سؤالاً مفتوحاً حول من سيستطيع تحويل هذا الغنى إلى استقرار، ومن سيبقى عالقاً بين الإمكان والتعطيل.

الخرطوم ليست ثكنة عسكرية وليست غنيمة حرب

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد الكاتب تكرار قرارات حظر السلاح والمظاهر العسكرية في الخرطوم دون تنفيذ فعلي، متسائلاً عن جدوى إصدار القرارات نفسها مراراً بينما لا يزال السلاح منتشراً والمجموعات المسلحة حاضرة في العاصمة. ويرى أن المشكلة ليست في القرارات، بل في غياب الإرادة والآليات اللازمة لتطبيقها.

يشير إلى أن الخرطوم دفعت ثمناً باهظاً بسبب انتشار التشكيلات المسلحة، حيث ارتبط وجودها بحوادث نهب واعتداءات واستيلاء على الممتلكات وانتهاكات بحق المدنيين، ما أدى إلى تدهور الأمن وتعطيل الحياة الطبيعية في المدينة.

يؤكد الكاتب أن استعادة هيبة الدولة لا تتحقق بالبيانات والتصريحات، بل بحصر السلاح في يد المؤسسات النظامية وإنهاء أي وجود مسلح خارج إطار القانون. كما يحذر من أن التعايش بين الدولة والمليشيات يؤدي إلى إضعاف السلطة وخلق مراكز نفوذ متنافسة.

يخلص إلى أن الخرطوم بحاجة إلى خطة واضحة لإزالة المظاهر المسلحة واستعادة طابعها المدني، مع تطبيق القانون على الجميع دون استثناء. فالعاصمة، بحسب الكاتب، لا يمكن أن تستعيد استقرارها ما دام القرار الأمني موزعاً بين جهات مسلحة متعددة خارج سلطة الدولة.

في الأنباء أن لجنة أمن ولاية الخرطوم أعلنت مجدداً و(للمرة الكم ما عارف) حظر حمل السلاح والدراجات النارية وإخلاء العاصمة من المظاهر العسكرية.

وبغض النظر عن أهمية القرار من حيث المبدأ، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة ليس هو ماذا قررت اللجنة، بل لماذا لم تُنفذ القرارات السابقة التي صدرت بالصيغة نفسها تقريباً طوال الفترة الماضية، فأهل الخرطوم لم يسمعوا بهذا القرار للمرة الأولى. فقد سبقته عدد من القرارات والتوجيهات والتعميمات التي تحدثت عن حصر السلاح، وضبط القوات غير النظامية، وإنهاء المظاهر العسكرية داخل المدن.

لكن الواقع ظل يقول شيئاً مختلفاً تماماً، إذ بقيت الخرطوم مسرحاً للسلاح المنفلت، وممراً للمجموعات المسلحة، وميداناً لاستعراض القوة خارج إطار الدولة ومؤسساتها الرسمية.

المشكلة الحقيقية ليست في صياغة القرار، بل في الجهة التي يفترض أن يشملها القرار. فالمواطن العادي لا يمتلك قوات عسكرية ولا نقاط ارتكاز ولا عربات قتالية. أما القوى المسلحة التي انتشرت في العاصمة خلال الحرب وما بعدها، فهي التي تملك السلاح الثقيل والخفيف، وهي التي حولت أجزاء واسعة من المدينة إلى مناطق نفوذ ومراكز سيطرة وأماكن جباية ونقاط تفتيش.

لقد دفعت الخرطوم ثمناً باهظاً لوجود التشكيلات المسلحة المتعددة داخلها. فخلال الحرب وما أعقبها، ارتبط اسم هذه المجموعات بسلسلة طويلة من الانتهاكات التي وثقتها منظمات حقوقية وتقارير إعلامية وشهادات مواطنين، من نهب الممتلكات الخاصة والعامة، والاستيلاء على المنازل، وفرض الإتاوات، والاعتقالات التعسفية، وانتهاكات حقوق المدنيين، وصولاً إلى ترويع السكان وتعطيل الحياة الطبيعية في المدينة.

ولا يمكن الحديث عن استعادة الأمن بينما يظل السلاح منتشراً خارج الأطر النظامية. فالدولة لا تستعيد هيبتها بالبيانات والتصريحات، وإنما باحتكار القوة المشروعة. وكل التجارب أثبتت أن التعايش بين الدولة والمليشيات ليس حلاً، بل وصفة دائمة للفوضى وعدم الاستقرار.

الأخطر أن تكرار القرارات دون تنفيذ يخلق أزمة ثقة بين المواطن والسلطة. فكل إعلان جديد يواجهه الناس بالسؤال نفسه: هل سيكون هذا القرار مختلفاً هذه المرة؟ وهل ستشمل الإجراءات جميع المجموعات المسلحة بلا استثناء؟ أم أن الأمر سينتهي كما انتهت القرارات السابقة، إلى مجرد عناوين عريضة في وسائل الإعلام دون أثر ملموس على الأرض؟

إن الخرطوم التي عانت من الحرب والدمار والنزوح تستحق أكثر من قرار جديد. تستحق خطة واضحة وجدولاً زمنياً معلناً وآليات تنفيذ شفافة. تستحق أن تعود مدينة للمدنيين، لا أن تصبح ساحة للمسلحين، وعاصمة للدولة لا منطقة نفوذ للقوى المتعددة.

فالاختبار الحقيقي لا يبدأ عند إصدار القرار، بل عند أول نقطة تفتيش غير قانونية يتم تفكيكها، وأول قطعة سلاح خارج القانون تتم مصادرتها، وأول مجموعة مسلحة تُجبر على مغادرة العاصمة. عندها فقط يمكن الحديث عن تحول حقيقي، أما قبل ذلك فسيبقى القرار مجرد حلقة جديدة في سلسلة طويلة من القرارات التي أُعلنت من قبل.

والخرطوم التي دفعت من أمنها واستقرارها وأرواح أهلها ثمناً باهظاً، لم تعد تحتمل المزيد من البيانات التي تبقى حبيسة الورق. إنها بحاجة إلى دولة تستعيد سلطتها كاملة، لا إلى قرارات تتكرر دون أن تُنفذ.

لقد تحولت الخرطوم خلال سنوات الحرب من عاصمة يُفترض أن تكون رمزاً لسلطة الدولة إلى مساحة مزدحمة بالقوى المسلحة والتشكيلات العسكرية المتعددة ونقاط التفتيش والارتكازات المختلفة. وأصبح المواطن في كثير من الأحيان لا يعرف إن كان يتعامل مع مؤسسات دولة أم مع مراكز نفوذ متفرقة، لكل منها سلطتها وأسلوبها وقواعدها الخاصة.

والسؤال الجوهري هنا هو: إذا كانت المظاهر العسكرية داخل العاصمة تمثل خطراً على الأمن، فلماذا تُركت كل هذه الفترة؟ وإذا كانت الأسلحة خارج سيطرة الدولة تهدد الاستقرار، فلماذا لم يتم جمعها منذ وقت طويل؟ وإذا كانت المليشيات تمثل مشكلة حقيقية، فلماذا ظل التعامل معها محكوماً بالحسابات السياسية لا بالقانون؟

الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها أن الخرطوم دفعت ثمناً باهظاً لوجود الجماعات المسلحة داخلها. فالانتهاكات التي شهدتها العاصمة لم تكن مجرد حوادث فردية معزولة، بل تحولت إلى ظاهرة واسعة تركت آثاراً عميقة في حياة الناس.

عشرات الآلاف من الأسر فقدت منازلها أو تعرضت ممتلكاتها للنهب والاستيلاء. مؤسسات عامة وخاصة تعرضت للتخريب

والتدمير. أحياء كاملة عاشت تحت وطأة الخوف وانعدام القانون. مواطنون تعرضوا للاعتقال التعسفي أو الابتزاز أو الإذلال على نقاط السيطرة المختلفة.

وما زالت ذاكرة الناس تحتفظ بصور المنازل المنهوبة، والمحال التجارية المدمرة، والسيارات المسروقة، والمرافق العامة التي تحولت إلى أطلال بفعل الحرب والفوضى المسلحة.

لهذا فإن القضية ليست قضية مظاهر عسكرية فحسب، وكأن الأمر يتعلق بمشهد بصري مزعج يجب إخفاؤه عن الشوارع. القضية أعمق من ذلك بكثير. إنها قضية وجود السلاح خارج سلطة الدولة.

فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ بسيط وواضح، هو أن جهة واحدة فقط تحتكر القوة المشروعة. وما عدا ذلك يصبح وصفة مفتوحة للفوضى مهما كانت الشعارات المرفوعة أو المبررات المقدمة.

لقد أثبتت تجارب السودان أن التعايش بين الدولة والمليشيات لا ينتج دولة قوية، بل ينتج سلطة ضعيفة ومراكز قوة متنافسة. وكل مرة جرى فيها تأجيل مواجهة هذه الحقيقة كانت النتيجة مزيداً من الأزمات والانقسامات والحروب.

المفارقة الساخرة أن السلطة تبدو أحياناً وكأنها تعلن الحرب على النتائج بينما تتجنب الاقتراب من الأسباب. فالسلاح المنتشر في العاصمة ليس ظاهرة طبيعية هبطت من السماء، بل هو نتيجة مباشرة لسياسات سمحت بتعدد الجيوش والتشكيلات المسلحة وتضخم النفوذ العسكري خارج المؤسسات الرسمية.

واليوم يُطلب من المواطنين أن يحتفلوا بقرار إزالة المظاهر العسكرية، بينما لا يزال السؤال الأكبر معلقاً: هل ستشمل الإجراءات الجميع بلا استثناء؟

هنا تكمن العقدة الحقيقية. فالمواطن لا يريد بياناً جديداً، بل يريد مساواة كاملة أمام القانون. يريد أن يرى السلاح يُسحب من كل جهة خارج المؤسسة النظامية. يريد أن يرى العاصمة تستعيد وجهها المدني. يريد أن يتوقف التعامل مع بعض القوى المسلحة باعتبارها استثناءً دائماً لا تنطبق عليه القواعد التي تُفرض على الآخرين.

إن الخرطوم لا تحتاج إلى مزيد من البيانات، بل إلى استعادة مفهوم الدولة نفسه. الدولة التي لا تنافسها البنادق. الدولة التي لا تتقاسم سلطتها مع المليشيات. الدولة التي لا تخشى تطبيق قراراتها على الجميع.

أما إذا ظل الأمر مجرد إعلان جديد يضاف إلى أرشيف طويل من القرارات غير المنفذة، فإن السودانيين سيجدون أنفسهم أمام الحلقة نفسها التي تتكرر منذ سنوات: بيان قوي في الصباح، وتصفيق رسمي في الظهيرة، وسلاح منفلت في المساء.

وعندها لن يكون السؤال لماذا انتشرت المليشيات، بل لماذا احتاجت الدولة كل هذا الوقت لتكتشف أن العاصمة ليست ثكنة عسكرية، وأن الخرطوم لا يمكن أن تعود للحياة ما دام قرارها موزعاً بين أكثر من بندقية.

هل يصلُحُ برنامج «بيرنام» للحكم الحالي في بريطانيا لإصلاحِ الحال في السُّودان؟

محمَّد خلف

ملخص

يناقش الكاتب العلاقة بين المصالح الاقتصادية البريطانية وتطور نظام الحكم في السودان، معتبراً أن بريطانيا لم تكن ترى السودان هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لحماية مصالحها المرتبطة بقناة السويس وطرق التجارة. لذلك، جاء انتقال السلطة إلى السودانيين عام 1956 بصورة سلمية بعد تراجع أهمية الوجود الاستعماري المباشر.

يتناول تجربة الإدارة البريطانية في السودان، خاصة أفكار دوغلاس نيوبولد حول نقل الصلاحيات إلى الأقاليم، وهي الفكرة التي أثارت شكوك بعض الوطنيين آنذاك. لكن الكاتب يرى أن مشكلات السودان اللاحقة، الناتجة عن تركّز السلطة والثروة في المركز، أعادت إحياء الدعوات إلى الفيدرالية والحكم اللامركزي.

يستعرض الكاتب نموذج «الديفلوشن» البريطاني، القائم على نقل بعض السلطات من الحكومة المركزية إلى الأقاليم مع الاحتفاظ بسيادة البرلمان المركزي. ويطرح تساؤلات حول ما إذا كان تطبيق نموذج مشابه في السودان قد ساهم في الحد من النزعات الانفصالية والصراعات الإقليمية، خصوصاً في الجنوب ودارفور.

وفي ختام المقال، يناقش الكاتب برنامج السياسي البريطاني أندي بيرنام، الذي يدعو إلى توسيع اللامركزية وتعزيز دور الدولة في الخدمات العامة. ويرى أن بعض أفكار البرنامج، خاصة نقل الصلاحيات للأقاليم، قد تكون مفيدة للسودان، بينما تبدو مقترحات أخرى مرتبطة بالنظام البرلماني البريطاني أقل ملاءمة للواقع السياسي السوداني وتعقيداته الحالية.

في 29 أكتوبر 1956، شنَّت بريطانيا، مُستعِينةً بفرنسا وإسرائيل، عدواناً ثلاثيّاً على مصر، انتهى بوقف إطلاق النَّار في 7 نوفمبر وطيِّ العلم البريطانيِّ من فوق مقرِّ هيئة قناة السُّويس؛ وفي أوَّل أيَّام ذلك العام، تمَّ في السُّودان إنزالُ علم المستعمِر وتسليمِه مطويّاً إلى الحاكم العام البريطاني مع مصافحةٍ ودِّيَّةٍ بالأيدي من قبل كلٍّ من رئيس الحكومة الوطنيَّة وزعيم المعارضة البرلمانيَّة. وفي عام 1898، قامت بريطانيا ومصرُ معاً بشنِّ عدوانٍ على السُّودان، راح ضحيَّته 11 ألفَ مواطنٍ سودانيٍّ؛ وبعد مُضي 57 عاماً على ذلك العدوان، تمَّ تسليم الحُكم إلى حكومةٍ وطنيَّة من غير إراقةِ قطرةٍ واحدةٍ من الدِّماء؛ فكيف يُمكِنُ تفسيرُ ذلك الاعتداءِ الآثم في الحالتَين، والاتِّفاق الودِّيِّ في الحالةِ الأخرى؟ في نظرنا، تكمنُ الإجابةُ في كلٍّ منها على المصالح الاقتصاديَّة الَّتي تتحكَّم في الاحتفاظ بالسُّلطة أو تفويض قدرٍ منها أو التَّخلِّي عنها تماماً؛ أي عندما تنعدمُ تلك المصالح تماماً أو يَجِفُّ معينُها تدريجيّاً.

تتأسَّس وجهةُ نظرنا هذه على أمرٍ واحدٍ مهمٍّ للغاية، وهو أنَّ المصالح البريطانيَّة لم تكُن موجودةً داخل الأراضي السُّودانيَّة، بل خارجها؛ وتحديداً، تتمثَّلُ تلك المصالح بشكلٍ أساسيٍّ في حراسةِ الملاحة البحريَّة عبر قناة السُّويس، وتأمينِ طرقِ التِّجارة البريطانيَّة من وإلى الهند وجنوب شرق آسيا؛ تماماً كما هو الحال في الوقت الرَّاهن بشأن التَّدخُّل الأمريكيِّ والأوروبِّيِّ لتأمين وصول النِّفط والموادِّ البتروكيماويَّة عبر مضيق هرمز. هذا ولم تلجأ بريطانيا إلى الاضطِّلاع بدورٍ رئيسيٍّ في غزو السُّودان إلَّا وفقاً لترتيباتٍ دبلوماسيَّة تؤدِّي في نهايةِ المطافِ إلى غضِّ الوطنيِّين المصريِّين الطَّرف عن الإدارةِ الفرنسيَّة لقناةِ السُّويس وحراسةِ الحاكم البريطانيِّ -الَّذي يعمل تحت إمرة الباب العالي- لمصالحِ بلادِه الاقتصاديَّة، بضمان حرِّيَّة الملاحة في البحر الأحمر وعبر القناة؛ لذلك، تراجعت وزارةُ المستعمراتِ البريطانيَّة، لإتاحةِ الفرصة لوزارة الخارجيَّة للإشراف التَّامِّ على هذا الملفِّ الاقتصاديِّ الهامِّ.

ولأنَّ الإدارةَ البريطانيَّة في الخرطوم لم يكُن لديها تصوُّرٌ مُسبَقٌ لحُكم السُّودان وتطويره، فقد لجأت إلى التَّجريب واعتمادِ أسلوب الخطأ والصَّواب، بالاعتمادِ على رجاحةِ عقلِ حُكَّام المديريَّات (ومعظمهم من خرِّيجي الجامعاتِ البريطانيَّة العريقة) وقوَّةِ ملاحظاتِهم وتراكُم خبراتِهم، وتبادلِ تلك الخبراتِ عبر رسائلَ راتبةٍ بينهم. ومن بين أولئك الحُكَّام، دوغلاس نيوبولد، الَّذي عمل حاكماً لمديريَّة كردفان، ثم شغل لاحقاً منصب السِّكرتير الإداري، وهو منصبٌ بمثابة رئيس الوزراء لإشرافِه على العمل التَّنفيذيِّ اليوميِّ لكلِّ الوزارات. وإضافةً لشهرةِ اهتمامِه بأمر الثَّقافة وافتتاحِه داراً لها على شارع الجامعة، اشتُهِرَ نيوبولد أيضاً باقتراحه أن تعتمد الحكومة في الخرطوم تفويض سلطاتِها أو نقلَ صلاحيَّاتها أساساً للحكم على مستوى المديريَّات. إلَّا أنَّ طائفةً من الوطنيِّين السُّودانيِّين قد تشكَّكوا في نواياه؛ وعلى الرَّغم من ترحيبهم باهتمامِه الجادِّ بأمرِ الثَّقافة، قد ظنُّوا أنَّ مقترحَه بشأن تفويض السُّلطات («ديفَلوشن»، وليس «ديليغيشن») قد قُصِد به تقسيمُ البلاد.

ما رسَّخ ظنونَ بعضِ الوطنيِّين السُّودانيِّين إزاء «تفويض» تلك السُّلطات أنَّ نيوبولد كان، رغم حبِّه للسُّودان، من المدافعين الشَّرسين عن النِّظام الاستعماريِّ والمؤمنين برسالتِه التَّنويريَّة (ومن هنا تُفهَمُ اهتماماتُه بأمرِ الثَّقافة)؛ أمَّا مَن استلمَ بعده وشهد استلامَ الرَّايةِ المطويَّة من الوطنيِّين السُّودانيِّين، وهو جيمس روبرتسون، فقد جاء في مرحلة تفكيك الاستعمار واقتناع الإدارة البريطانيَّة في الخرطوم بتسليم الحكم للوطنيِّين السُّودانيِّين؛ وكان روبرتسون، خلافاً لنيوبولد، يؤمن بالإبقاء على حكومةٍ مركزيَّة قويَّة يُديرُها سودانيُّون (وبالطَّبع، من غير اتِّحادٍ مع مصرَ أو مشاركةٍ لمصريِّين في حكم البلاد). إلَّا أنَّه بعد نيل الاستقلال وظهور عيوب الحُكم من المركز في الخرطوم وانفرادِه بالثَّرواتِ القوميَّة على حساب الأطراف الإقليميَّة، ارتفعت الأصواتُ المنادية بأنظمةِ حُكم غير مركزيَّة، أشهرها مناداة جون قرنق بالكونفدراليَّة في إطار السُّودان الموحَّد، ودعوة محمَّد إبراهيم دريج، الَّذي بحَّ صوتُه في المطالبة بتطبيق الحكم الفدراليِّ في السُّودان.

وفي بريطانيا المعاصرةِ نفسها، وهي مملكةٌ متَّحدة تضمُّ أربعَ دولٍ أو مقاطعاتٍ إقليميَّة هي: إنجلترا، وويلز، وإسكتلندا، وإيرلندا الشَّماليَّة، يُعَرِّفُ «معهد الحكومة» المرموق نقلَ الصلاحيَّاتِ بأنَّه نقلٌ قانونيٌّ للسُّلطات من البرلمان البريطانيِّ إلى إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشَّماليَّة وأجزاء من إنجلترا، ممَّا تُنشأ بموجبه حكوماتٌ إقليميَّة بدرجاتٍ متفاوتة من السُّلطة التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة، وبما يَسمَحُ للأقاليم بإدارةِ بعض مجالاتِ السِّياسة بشكلٍ مستقلٍ، بينما يحتفظُ البرلمان في ويستمنستر بالسِّيادة النِّهائيَّة والسَّيطرة على المجالات المخصَّصة

لـه، مثل الدِّفاع والشُّؤون الخارجيَّة والهجرة. وقد بدأت عمليَّةُ نقلِ الصَّلاحيَّاتِ بجدِّيَّةٍ في أواخر التِّسعينيَّات، في أعقاب استفتاءاتٍ جرت في إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشَّماليَّة. وفي إنجلترا، يُعَدُّ تفويضُ الصَّلاحيَّاتِ أمراً محدوداً. فقد أُنشئ منصب عمدة لندن ومجلس لندن في عام 2000، وتلاه إنشاءُ هيئاتٍ مشتركة لديها رؤساءُ بلديَّاتٍ منتخبون بشكلٍ مباشر، وذلك في مناطق مثل مانشستر الكبرى ومنطقة مدينة ليفربول. وتُعتبَرُ تلك الصَّلاحيَّاتُ الَّتي لدى تلك المناطق تنفيذيَّةً في المقامِ الأوَّل، وليست تشريعيَّة.

وقد احتفظ تاريخُ بريطانيا لرئيسِ وزرائها الأسبق توني بلير بمقولةٍ شهيرة، ذكر فيها أنَّ «الدِّيفَلوشن» قد دَمِلَ جُرحَ الانفصال؛ فهل كان انفصالُ الجنوب ستُستأصَلُ شأفتُه إذا ما نُقِلت إليه بعضُ صلاحيَّاتِ المركز، كما كان يأملُ جون قرنق؟ وهل كان الحديثُ عن انفصالِ دارفور سيكونُ حديثاً مُستهجَناً إذا ما فُوِّضَ قدرٌ كافٍ من الصَّلاحيَّاتِ له بعيداً عن الحزامِ النِّيلي؟ وهل سيصلُحُ برنامجُ أندي بيرنام للحكمِ الحاليِّ في بريطانيا لإصلاحِ الحال في السُّودان؟ خصوصاً إذا عرفنا أنَّ بيرنام -عمدة مانشستر السَّابق الَّذي فاز يوم الخميس الماضي في الانتخابات الفرعيَّة لدائرة ميكرفيلد، ليُنافِسَ على زعامةِ حزبِ العمَّال؛ وبالتَّالي، على رئاسةِ الحكومةِ البريطانيَّةِ نفسها- قد وضع نقلَ الصَّلاحيَّاتِ من ويستمنستر إلى مانشستر على رأسِ أولويَّاتِ حكومتِه المرتقبة. ومن ضمن برنامجه أيضاً، يسعى بيرنام إلى وضع المرافق العامَّة في يدِ الدَّولة ومساعدةِ الأسرِ الفقيرة في كسبِ سُبُلِ العيشِ الكريم.

ورغم فارقِ الأزمنة واختلاف مستوى النُّمو الاقتصادي بين المنطقتَيْن، لا تختلفُ تجربةُ أندي بيرنام السِّياسيَّة وخبرتُه الإداريَّة كثيراً عن تجربةِ وخبرةِ ابنِ جلدتِه دوغلاس نيوبولد، فقد عمل الأخير في بلاد الكبابيش الرَّعويَّة، قبل انتقالِه إلى المركز النِّيلي؛ بينما عمل الأوَّل في قطاع مانشستر الصِّناعي، توطئةً لانتقالِه لاحقاً إلى سُدَّةِ الحُكم في ويستمنستر. ومثلما تأثَّر نيوبولد بصداقاتِه العديدة لأعيانٍ من قبيلة الكبابيش أثناء فترةِ عملِه بينهم، قد صاغ بيرنام فلسفتَه السِّياسيَّة الَّتي يُطلَقُ عليها اسم «المانشستريَّة» من واقع تجربته في حُكم عاصمة وسط إنجلترا («الميدلاندز»)، ثاني أكبر مدينة في بريطانيا. وتتلخَّص تلك الفلسفة السِّياسيَّة في إحداثِ مزيدٍ من تدخُّل الدَّولة في شؤون الاقتصاد الرَّئيسيَّة، ممَّا يُقلِّصُ من حرِّيَّة رأس المال، وممَّا ينشأُ عنه وضعُ يدِ الدَّولةِ المركزيَّة على المرافقِ العامَّة، مثل المياه والكهرباء والغاز والمواصلات.

وفي السُّودان، قد مرَّت كثيرٌ من المياه الجارية تحت الجسر، أو بالأحرى مرَّت مئاتُ الآلافِ من السُّفن عبر قناةِ السُّويس في طريقها من وإلى الهند وجنوب شرق آسيا. ومع واقع الحرب الحاليَّة الدَّامية في البلاد وسريان قدرٍ من اليأس حيال عودة الحكم المدني واستئنافِ عهدٍ ديمقراطيٍّ معافًى، يبدو بندانِ رئيسيَّانِ في برنامج بيرنام السِّياسي بعيدَيْنِ كلَّ البعد عن واقع الحال في السُّودان، وهُما: تغييرُ نظامِ الفوزِ للمَرشَّح الأكثر أصواتاً واستبدالُه بنظامِ التَّمثيل النِّسبي، وإلغاءُ وظيفة «حامل الصَّوت» («ذا ويب») أو تقليلُ دوره، وهو النَّائبُ البرلمانيُّ الَّذي يتمُّ اختيارُه من قِبَلِ رئيسِ الوزراء للقيامِ بضبطِ سلوكِ أعضاءِ البرلمان من الحزبِ الفائزِ وحَملِهم على التَّصويتِ لصالح الحكومة القائمة لتنفيذِ برنامج الحزب الانتخابيِّ، أو أنَّهم سيفقدون عضويَّتهم لذلك الحزب، إلَّا إذا أمر رئيسُ الحكومةِ بأن يكونَ التَّصويتُ حُرَّاً على أحدِ مشاريع القوانين المطروحة أمام البرلمان.

إلَّا أنَّ البندَين المذكورَيْن أعلاه هما في واقع الأمر أساسُ البلاءِ وراءَ الحُكمِ الشُّموليِّ الطَّويلِ في البلاد وتعثُّرِ التَّجربةِ الدِّيمقراطيَّة القصيرةِ فيه. فمن جرَّاءِ البندِ الأوَّل، وهو الانتخابُ المباشر الَّذي يسَّرَه إلغاءُ التَّمثيلِ النِّسبي، قد تعاقب على رئاسةِ اتِّحاداتِ طلَّابِ الجامعات والمعاهد العليا في السُّودان انفرادُ التَّيَّاراتِ الإسلاميَّة بالسَّيطرةِ الكاملة عليها وتجاهلُ مطالب ما يربو على الأربعين في المئة من الطُّلَّاب، الأمر الَّذي هيَّأهم لممارسة الحُكم على مستوى الدَّولة ككل، فقد كانوا يعتبرونَ تلك الاتِّحاداتِ حكوماتٍ مصغَّرة؛ والأنكأ من ذلك كلِّه، أنَّهم نقلوا سلوك الطَّالب وأسلوبه المضطَّرب في الحياةِ إلى أروقةِ الدَّولةِ المركزيَّة وأطرافِها الإقليميَّةِ القصيَّة. أمَّا البندُ الثَّاني، وهو إلغاءُ وظيفة العضو البرلمانيِّ المسؤول عن سلوك الأعضاء، فإنَّ تثبيتَها، وليس إلغاءها، هو عينُ ما كانت تحتاجُه الفتراتُ الدِّيمقراطيَّةُ المتقطِّعة، الَّتي اتَّسمت بتغيُّب النُّوَّاب عن الجلسات وسَلبيَّتهم داخلها وتنقُّلهم حسبما اتُّفِقَ بين الأحزاب الرَّئيسيَّة؛ وربَّما تحتاجُ الفترةُ الدِّيمقراطيَّة المرتقبة هي كذلك لِمَن يرعى الانضباطَ داخل البرلمان أو يفرض حسنَ السُّلوك وسط نوَّاب الشَّعب

معركة الرواتب والمستحقات.. المعلمون يصعدون مطالبهم

ملخص

يواصل المعلمون في السودان إضرابهم للمطالبة بصرف الرواتب والمستحقات المالية المتأخرة وتحسين أوضاعهم المعيشية. وأكد عدد من المعلمين أن الإضراب حقق استجابة واسعة بسبب تزايد الشعور بالظلم الناتج عن تأخر الحقوق المالية وتراجع الأوضاع الاقتصادية.

أوضح المعلمون أن السلطات أوقفت أو أخرت صرف عدد من الاستحقاقات، مثل منح الأعياد وبدلات اللبس والسكن والترقيات، دون تقديم جدول زمني واضح لمعالجة هذه القضايا. ويرون أن استمرار تجاهل مطالبهم أسهم في تصاعد حالة الاحتقان داخل القطاع التعليمي.

أكد المشاركون في الإضراب أنهم لجأوا إليه بعد استنفاد الوسائل الأخرى، مشيرين إلى أن الرواتب الحالية لم تعد تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة. كما شددوا على أن تحسين أوضاع المعلمين ضرورة لضمان أداء رسالتهم التعليمية بصورة أفضل.

أعلنت نقابة المعلمين استمرار التحركات المطلبية في عدة ولايات، داعية إلى حل الأزمة عبر الحوار والتفاوض. كما حظيت مطالب المعلمين بدعم جهات أخرى، منها نقابة الصحافيين السودانيين، التي طالبت بالإسراع في صرف المستحقات وتحسين الأجور وإصلاح قطاع التعليم لضمان استقراره.

واصل المعلمون في السودان تنفيذ إضرابهم عن العمل للمطالبة بصرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية المتأخرة وتحسين أوضاعهم المعيشية».

أفق جديد

واصل المعلمون في السودان تنفيذ إضرابهم عن العمل للمطالبة بصرف رواتبهم ومستحقاتهم المالية المتأخرة وتحسين أوضاعهم المعيشية، مؤكدين تمسكهم بحقوقهم المشروعة ورفضهم لأي تهديدات أو إجراءات عقابية تستهدف المشاركين في الحراك.

وقال المعلم بالمرحلة الابتدائية، مصعب عبد الله، إن الإضراب حقق نجاحًا كبيرًا بالنظر إلى حجم الاستجابة الواسعة من جانب المعلمين، موضحًا أن ذلك يعود إلى شعورهم بالظلم جراء السياسات المالية التي تنتهجها الجهات المختصة على المستويين الاتحادي والولائي.

وأضاف في حديثه لـ«أفق جديد»، أن وزارة المالية بالولاية أوقفت عددًا من الاستحقاقات المالية، من بينها منحة عيد الفطر، ومنحتا عيد الأضحى، وبدل اللبس، والبديل النقدي، فضلًا عن عدم تنفيذ استحقاقات أخرى تتعلق ببدل السكن وإزالة المفارقات الوظيفية، إلى جانب تجميد الترقيات.

وأشار إلى أن الجهات المالية ظلت، رغم ذلك، تلتزم الصمت، ولم تعلن عن أي جدول زمني واضح لمعالجة المتأخرات المالية أو الاستجابة لمطالب المعلمين، الأمر الذي أسهم في استمرار حالة الاحتقان داخل القطاع.

ورأى مصعب أن إطالة أمد الإضراب دون استجابة فعلية من الدولة قد تؤدي إلى تراجع تدريجي في نسبة المشاركة، مع عودة بعض المدارس والمعلمين إلى استئناف الدراسة، نتيجة الضغوط المختلفة التي يواجهها العاملون في الحقل التعليمي.

من جهته، يقول المعلم بالمرحلة المتوسطة، عبد الحميد عوض: «لم نلجأ إلى الإضراب إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى. الرواتب الحالية لم تعد تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية لأسرنا في ظل الارتفاع المستمر للأسعار».

وأضاف في حديثه لـ«أفق جديد»: «نحن حريصون على مصلحة التلاميذ، لكن المعلم الذي يعاني من ضغوط معيشية كبيرة لا يستطيع أداء رسالته التربوية بالصورة المطلوبة».

بدورها، تقول المعلمة بدور خالد: «هناك مستحقات مالية لم تُصرف منذ فترة طويلة، إضافة إلى بدلات وعلاوات نطالب بتنفيذها وفق القرارات المعلنة. هذه حقوق وليست امتيازات».

وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»: «الإضراب حق مشروع تكفله القوانين والمواثيق، ونرفض أي تهديدات أو إجراءات تستهدف المعلمين بسبب مشاركتهم في الحراك المطلبي».

وتابعت بالقول: «خلال سنوات الحرب تحمل المعلمون أوضاعًا استثنائية، وكثيرون فقدوا مصادر دخل إضافية وممتلكاتهم، لذلك أصبحت معالجة أوضاعهم المعيشية ضرورة عاجلة».

وأكدت نقابة المعلمين السودانيين استمرار التحركات المطلبية في عدد من الولايات، مشيرة إلى أن مطالب المعلمين والمعلمات تتركز على تحسين الأجور، وصرف المتأخرات المالية، وتوفير بيئة عمل مناسبة، داعية إلى معالجة الأزمة عبر الحوار والتفاوض بدلًا من اللجوء إلى أساليب التهديد والعقوبات.

ومع اتساع نطاق الإضرابات لتشمل عددًا من الولايات، تتزايد وتيرة التنسيق بين لجان المعلمين بشأن برامج التصعيد، في إطار جهود موحدة للضغط من أجل تحقيق المطالب، وسط دعوات متواصلة لتعزيز وحدة الصف والحفاظ على التنظيم باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لاستمرار الحراك.

وفي موازاة ذلك، جددت نقابة الصحافيين السودانيين دعمها لمطالب المعلمين، مؤكدة أن المعالجات الأمنية أو الإدارية لن تسهم في إنهاء الأزمة، وأن الحل يكمن في الحوار الجاد والاستجابة لمطالب العاملين في قطاع التعليم.

ودعت النقابة إلى الإسراع في صرف المستحقات المالية، وتحسين الأجور، وفتح ملف إصلاح شامل للقطاع التعليمي، بما يضمن استقرار العملية التعليمية وصون حقوق المعلمين والعاملين في المجال التربوي.

وزارة المالية بالولاية أوقفت عددًا من الاستحقاقات المالية، من بينها منحة عيد الفطر، ومنحتا عيد الأضحى، وبدل اللبس، والبديل النقدي

الرغيف وأسعاره
حرب السودانيين داخل الحرب

ملخص

يتناول التقرير أزمة ارتفاع أسعار الخبز في السودان، التي أصبحت جزءاً من المعاناة اليومية للمواطنين في ظل الحرب والتدهور الاقتصادي. فمع كل صباح يواجه السودانيون زيادات جديدة في الأسعار، حيث تقلص عدد الأرغفة التي يمكن شراؤها بالمبلغ نفسه، ما جعل الخبز هاجساً يومياً للأسر.

يرجع أصحاب المخابز هذه الزيادات إلى ارتفاع أسعار الدقيق والوقود وتكاليف التشغيل، إضافة إلى انقطاع الكهرباء، مما دفع العديد من المخابز إلى الإغلاق بسبب الخسائر المتراكمة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض المعروض من الخبز وارتفاع أسعاره في الخرطوم وعدد من الولايات الأخرى.

تفاقمت الأزمة مع غياب البدائل المنزلية، نتيجة ارتفاع أسعار غاز الطهي واستمرار انقطاع الكهرباء، بينما يرى خبراء اقتصاديون أن الحرب في السودان وارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب التوترات الإقليمية أسهما في زيادة أسعار الخبز والسلع الأساسية، إلى جانب تراجع قيمة الجنيه السوداني.

يشير التقرير إلى تصاعد الانتقادات الموجهة للحكومة بسبب غياب حلول ملموسة للأزمة المعيشية، في وقت يواجه فيه ملايين السودانيين فقدان الوظائف وتآكل الدخل. ويخلص إلى أن أزمة الرغيف أصبحت رمزاً لمعاناة المواطنين الذين يخوضون حرباً أخرى داخل الحرب، عنوانها تأمين لقمة العيش.

الخرطوم: الزين عثمان

بسخرية مريرة، يتداول سودانيون مقيمون في قطر خبر زيادة أسعار الخبز، وهي زيادة قد تبدو مستغربة في دولة مستقرة اقتصادياً، غير أن المفارقة سرعان ما تتجسد في تعليقهم بأن الزيادة ارتبطت بـ«الرغيف السوداني». وما يبدو مثيراً للدهشة في قطر، يظل مثيراً للشفقة في السودان، حيث يتحول كل شروق للشمس إلى إعلان غير رسمي عن سعر جديد لرغيف الخبز.

فكل صباح جديد في السودان يعني بداية رحلة جديدة من المعاناة، يواجه خلالها المواطنون واقعاً أكثر قسوة من سابقه. يقول هاشم النور، الذي عاد إلى منزله في الخرطوم بعد رحلة طويلة من التشرد، في حديثه لـ«أفق جديد»: «أصبحنا نخاف من شروق الشمس». ويضيف: «الأمر لا علاقة له بالمسيرات القادمة من السماء في الحرب، وإنما بالمسيرات التي تستهدفنا كل صباح. ولا يتعلق بالكهرباء، فقد اعتدنا غيابها، ولا بالعلاج، وإنما برغيف الخبز الذي يصبح مع كل صباح بسعر جديد». ويشير إلى أن سكان الخرطوم يستيقظون اليوم على واقع بيع أربع رغيفات بألف جنيه، بينما تتحول في مناطق أخرى إلى ثلاث رغيفات فقط بالمبلغ ذاته.

ويرى عبد الرحيم يوسف، صاحب أحد المخابز، أن ارتفاع أسعار الخبز جاء اضطرارياً، ويرتبط بصورة مباشرة بالزيادة المستمرة في أسعار مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها الدقيق، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود، خاصة في ظل انعدام استقرار التيار الكهربائي أو ضعفه، الأمر الذي يجعل تشغيل المخابز أكثر كلفة. ويؤكد أن هذه العوامل لم تعد مجرد ظواهر عابرة، وإنما أصبحت واقعاً دائماً قد يدفع كثيراً من أصحاب المخابز إلى إغلاق أبوابهم نهائياً، مضيفاً: «نحن نعمل لنربح، ولا أظن أن أحداً سيواصل العمل من أجل أن يخسر. ما يحدث مرتبط بالوضع العام في البلاد، والمخابز ليست استثناءً».

وعلى امتداد العاصمة الخرطوم وعدد من الولايات، تتزايد لافتات «مغلق» على أبواب المخابز، في مشهد يعكس عمق الأزمة التي يعيشها هذا القطاع الحيوي، إذ لم يعد الإغلاق قراراً استثنائياً، بل تحول إلى خيار اضطراري للهروب من الخسائر اليومية. ومع كل مخبز يتوقف عن العمل، تتراجع كميات الخبز المتوفرة في الأسواق، لتزداد الأزمة تعقيداً، وترتفع الأسعار بوتيرة متسارعة.

ولا تبدو الأزمة مقتصرة على الخرطوم، المدينة التي يخوض سكانها معركة يومية من أجل البقاء، فقد امتدت إلى ولايات أخرى. ففي منطقة المعيلق بولاية الجزيرة، تداول أحد المواطنين مقطع فيديو يؤكد فيه أن ثلاث رغيفات فقط تباع بجنيه واحد، في مؤشر على اتساع رقعة الأزمة. وفي مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض، ارتفعت أسعار الخبز أيضاً، بالتزامن مع تقليص أحجام الأرغفة، وهو الأسلوب الذي يلجأ إليه أصحاب المخابز للتخفيف من آثار ارتفاع تكاليف التشغيل، مع تجنب زيادات أكبر في الأسعار، في ظل سوق منهكة وجيوب مواطنين لم تعد تحتمل مزيداً من الأعباء.

ولم تعد الأزمة مقتصرة على ارتفاع أسعار الخبز وحده، بل تعمقت مع غياب البدائل التي يمكن للمواطنين اللجوء إليها. فربات البيوت أصبحن عاجزات عن صناعة الخبز في المنازل بسبب انقطاع الكهرباء من جهة، وارتفاع أسعار غاز الطهي من جهة أخرى. ولم تجد إحدى ربات المنازل ما تختصر به المشهد سوى عبارة موجعة: «من لم يمت بالحرب سيموت بالجوع».

ويُرجع خبراء اقتصاديون ارتفاع أسعار الخبز والسلع الغذائية في السودان، كما في عدد من الدول، إلى اضطراب إمدادات الوقود نتيجة الحرب الإيرانية، إلى جانب استمرار الحرب داخل السودان، فضلاً عن التدهور القياسي الذي شهده الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية.

وبحسب متخصصين، فإن الارتفاع في أسعار الوقود والخبز وبقية السلع الغذائية يرتبط أيضاً بزيادة أسعار النفط عالمياً نتيجة الصراع في المنطقة، بالتوازي مع الآثار المدمرة للحرب الدائرة بين الجيش السوداني و«قوات الدعم السريع»، والتي فاقمت بصورة كبيرة الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

ويؤكد الخبراء أن الزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات تشكل عبئاً إضافياً على المواطن السوداني الذي أنهكته الحرب، محذرين من أن هذه المتغيرات الاقتصادية ستقود إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة أكبر، وهو ما سينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية التي يعتمد عليها السودانيون في حياتهم

اليومية.

وبذلك، تبدو الحرب الإيرانية عاملاً مؤثراً في سعر رغيف الخبز الذي يشتريه سكان أمبدة بمدينة أم درمان، غير أن هذه الأزمة لا يمكن فصلها عن الحرب المستمرة في السودان، والتي سبقت الحرب الإيرانية بوقت طويل، إذ فقد ملايين السودانيين وظائفهم ومصادر دخلهم التي كانت تمكنهم من شراء احتياجاتهم الأساسية، لتتداخل آثار الحرب مع موجة الارتفاع الجنوني للأسعار، وتضعهم أمام سؤال يومي يتعلق بكيفية تدبير سبل العيش.

وفي خضم هذا الواقع، يفرض السؤال نفسه: أين الحكومة؟ فبالنسبة لكثيرين، فتحت أزمة الخبز الباب أمام مقارنات بين أوضاع السودانيين في السابق وما آلت إليه أحوالهم اليوم. كما أصبحت الأزمة إحدى الوسائل التي يستخدمها أنصار النظام السابق لاستدعاء واقع الحياة في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، مستندين إلى أن سعر رغيف الخبز آنذاك كان أقل من جنيه واحد، رغم أن الأزمات الاقتصادية في تلك الفترة كانت أحد أبرز العوامل التي قادت إلى اندلاع الثورة والإطاحة بالنظام.

وفي المقابل، لم يصدر رئيس وزراء حكومة الأمل أي توجيهات تتعلق بأسعار الخبز، في وقت تسربت فيه أنباء عن اتجاه وزارة المالية إلى زيادة سعر الدولار الجمركي، بينما جمدت وزارة التجارة قرارها السابق بحظر استيراد عدد من السلع من الخارج. ويرى مراقبون أن التراجع عن تلك القرارات يمنح المواطنين صورة أوضح عن أولويات الحكومة في التعامل مع احتياجاتهم اليومية، من الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والعلاج، وصولاً إلى رغيف الخبز، وهي قضايا تبدو، في نظر كثيرين، في ذيل سلم اهتمامات السلطة المنشغلة بملفات أخرى لا يأتي المواطن في مقدمتها.

وفي ظل هذا المشهد، قد تتحول أربع رغيفات بألف جنيه إلى ثلاث غداً، وربما تصبح رغيفتين بالمبلغ نفسه في وقت لاحق. وإذا بلغ سعر الرغيفة الواحدة ألف جنيه في سودان الحرب والمسيرات والفساد وشعارات «مجد البندقية»، فلن يبقى أمام السلطة، وفق رؤية كثير من المواطنين، سوى أن تخرج لتبيع لهم «الأمل»، ويحدثهم رئيس وزرائها بالفرنسية قائلاً: «اكلوا كيك».

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي
من يملك حق تأسيس السودان؟ (1-3)

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يتناول الكاتب الأزمة السودانية باعتبارها ليست مجرد حرب أو فشل في إدارة السلطة، بل نتيجة تاريخ طويل من تآكل بنية الدولة وغياب اتفاق وطني حول طبيعتها ودورها.

يوضح أن النقاشات السياسية منذ الاستقلال ظلت تدور حول من يحكم السودان داخل إطار الدولة القائمة، دون إعادة النظر في أسسها أو في العقد الاجتماعي الذي يربط مكوناتها المختلفة.

يشير الكاتب إلى أن الحرب الحالية كشفت عمق الأزمة، حيث لم تعد المشكلة في تداول السلطة فقط، بل في غياب تعريف مشترك للدولة والشرعية والمواطنة، ما يجعل الحلول التقليدية غير كافية..

يخلص إلى أن تجاوز الأزمة يتطلب الانتقال من منطق "العملية السياسية" إلى منطق "العقد الاجتماعي"، عبر إعادة تأسيس الدولة بمشاركة أوسع من المجتمع لضمان سلام واستقرار دائمين..

تكتسب أطروحة بابكر فيصل حول العملية السياسية أهميتها من أنها لا تتعامل مع الحرب السودانية باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية بين أطراف متصارعة، بل باعتبارها نتيجة تاريخية لمسار طويل من الفشل السياسي وتراكم الاختلالات البنيوية داخل الدولة السودانية. وهي بذلك تحاول الانتقال من وصف الوقائع إلى تفكيك الأسباب التي جعلت الحرب ممكنة أصلًا.

غير أن قيمة أي تشخيص لا تُقاس فقط بقدرته على تفسير الماضي، بل أيضًا بقدرته على استشراف المستقبل.

وهنا يبرز السؤال الذي لم يُطرح بالقدر الكافي:

ماذا لو كانت الأزمة السودانية قد تجاوزت بالفعل حدود «العملية السياسية» نفسها؟

فمنذ الاستقلال ظل الخلاف بين القوى السودانية يدور حول سؤال واحد: من يحكم السودان؟

كانت الإجابات تختلف باختلاف الأيديولوجيات؛ فالإسلاميون رأوا الحل في الدولة العقائدية، والقوميون في الدولة الوطنية المركزية، واليسار في الدولة الاجتماعية، والحركات المسلحة في إعادة توزيع السلطة والثروة.

لكن الجميع، رغم اختلاف المرجعيات، ظلوا يتحركون داخل الإطار الفكري ذاته: اعتبار الدولة القائمة حقيقة نهائية، وأن المشكلة تكمن فقط في هوية من يجلس على قمة هرمها.

كانت المعركة دائمًا حول السلطة، لا حول الدولة نفسها.

ولعل هذا هو الخطأ المعرفي الأكبر الذي حكم التجربة السودانية الحديثة.

فالدولة ليست حدودًا جغرافية، ولا مؤسسات أمنية، ولا مباني حكومية. الدولة في معناها الأعمق هي اتفاق تاريخي بين جماعات مختلفة على العيش المشترك داخل فضاء سياسي واحد. وهي عقد اجتماعي يمنح الشرعية للسلطة ويمنح المواطنين شعورًا بالانتماء إلى مصير مشترك. وعندما يتآكل هذا العقد، لا تصبح الأزمة أزمة حكومة أو نظام حكم، بل أزمة وجود سياسي وأخلاقي مشترك.

وهذا تحديدًا ما تكشفه الحرب الحالية.

فما يجري في السودان لا يشبه الصراعات التقليدية التي تنتهي بانتصار طرف على آخر أو بتسوية سياسية بين المتحاربين. لأن الحرب نفسها أصبحت تعبيرًا عن أزمة أعمق تتعلق بتآكل الأساس الذي قامت عليه الدولة الوطنية منذ الاستقلال.

ولهذا تبدو المقارنة مع أوكرانيا مفيدة من زاوية ومضللة من زاوية أخرى.

ففي أوكرانيا، رغم حجم الدمار، ظلت الدولة قائمة باعتبارها مرجعية وطنية متفقًا عليها. الحرب هناك تدور دفاعًا عن الدولة. أما في السودان فالحرب تدور داخل الدولة وعلى تعريفها ومعناها ومستقبلها.

ولذلك فإن السؤال السوداني أكثر جذرية من سؤال الانتقال الديمقراطي أو التسوية السياسية.

إنه سؤال التأسيس.

والتأسيس يختلف جذريًا عن الإصلاح.

فالإصلاح يفترض وجود بناء قابل للترميم، أما التأسيس فيفترض الاعتراف بأن الخلل أصاب الأساسات نفسها.

ومن هنا تبدو معظم الأطروحات السياسية المطروحة وكأنها تحاول معالجة أزمة القرن الحادي والعشرين بأدوات القرن العشرين. فالمحاصصة، وتقاسم المناصب، والحكومات الانتقالية، والوثائق الدستورية، كلها أدوات صُممت لإدارة نزاعات داخل دولة مستقرة نسبيًا، لا لإعادة بناء دولة يتنازع مواطنوها على تعريفها ومصدر شرعيتها.

الأكثر خطورة أن كثيرًا من النخب السودانية ما زالت تتعامل مع الحرب باعتبارها انقطاعًا مؤقتًا عن المسار السياسي، بينما قد تكون الحرب في حقيقتها إعلانًا عن نهاية ذلك المسار كله.

وهنا تظهر ثغرة جوهرية في معظم أدبيات العملية السياسية.

إذ يجري الحديث باستمرار عن كيفية إشراك الأطراف المختلفة في التسوية، لكن قليلًا ما يُطرح سؤال المسؤولية السياسية. فمن غير المعقول أن تتحول النخب التي شاركت في إنتاج الأزمة، أو عجزت عن منعها، إلى المرجعية الوحيدة لصناعة المستقبل.

فالمجتمعات التي تتعلم من كوارثها لا تكتفي بالمحاسبة الجنائية على الجرائم، بل تطور أيضًا شكلًا من أشكال المساءلة السياسية والأخلاقية عن الفشل.

ليس المقصود الإقصاء أو الانتقام، بل كسر الحلقة التاريخية التي أعادت تدوير النخب نفسها في كل مرحلة انتقالية، حتى أصبح الفشل السياسي في السودان يتغير في الأسماء والشعارات بينما تبقى آلياته ونتائجه كما هي.

فالأزمة السودانية ليست أزمة أفراد بقدر ما

هي أزمة طبقة سياسية كاملة استنفدت قدرتها على إنتاج الحلول، لكنها ما زالت تحتكر حق الحديث باسم المستقبل.

لكن التحدي الأكبر لا يكمن في الاتفاق على شكل الدولة الجديدة، بل في تحديد من يملك حق تأسيسها.

فجميع المبادرات المطروحة حتى الآن تفترض أن القوى التي تنازعت على السلطة خلال العقود الماضية هي نفسها التي ستتولى صياغة المستقبل. وهي فرضية تبدو منطقية من منظور موازين القوى، لكنها إشكالية من منظور بناء الدولة.

فالتاريخ يعلمنا أن لحظات التأسيس الكبرى لا تنجح عندما تتحول إلى تسوية بين المتنافسين على السلطة، وإنما عندما تصبح عقدًا جديدًا بين المجتمع والدولة.

فالانتقال من الحرب إلى السلام لا يتحقق بمجرد جمع النخب حول طاولة تفاوض، بل بإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة ومصدر الشرعية نفسه.

ولهذا فإن الأزمة السودانية قد تحتاج إلى التفكير خارج الصندوق الذي حكم النخب منذ الاستقلال. قد تحتاج إلى مؤتمر تأسيسي وطني واسع يتجاوز الأحزاب والحركات المسلحة إلى المجتمعات المحلية والنقابات والمهنيين والنازحين واللاجئين والإدارات الأهلية والجامعات ومراكز المعرفة. وقد تحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم على أساس الشراكة لا الهيمنة، وبين الدولة والمواطن على أساس الحقوق لا الولاءات.

كما قد تحتاج إلى مرحلة انتقالية مختلفة في فلسفتها وأهدافها؛ مرحلة لا يكون هدفها توزيع السلطة، بل إعادة بناء المؤسسات وإنتاج شرعية جديدة وتأسيس قواعد حكم تمنع عودة الحرب مهما تغيرت الحكومات.

فالديمقراطية ليست صندوق اقتراع فقط، والسلام ليس وقف إطلاق نار فقط، والدولة ليست سلطة مركزية فقط.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث بعد هذه الحرب هو أن يتوقف القتال بينما تستمر الأفكار التي أنتجته.

فالحروب لا تبدأ بالرصاص أولًا، بل تبدأ عندما تعجز المجتمعات عن إنتاج صيغة عادلة للعيش المشترك، وعندما تتحول السياسة من وسيلة لإدارة التنوع إلى أداة لاحتكار الحقيقة والسلطة والثروة.

ولهذا فإن معركة السودان القادمة لن تكون معركة سلطة بقدر ما ستكون معركة معنى.

معركة حول ماهية الدولة، وحدود الشرعية، ومصدر المواطنة، وشكل العقد الاجتماعي الجديد.

إن أخطر أوهام المرحلة الراهنة هو الاعتقاد بأن السلام يمكن أن ينتج من إعادة ترتيب موازين القوى بين النخب ذاتها التي فشلت في إدارة الدولة لعقود. فالسودان لا يواجه اليوم أزمة حكم فحسب، بل أزمة شرعية تأسيسية تتعلق بمن يملك الحق الأخلاقي والسياسي في رسم مستقبل البلاد. وإذا كانت الحرب قد كشفت حدود الدولة القديمة وعجز نخبها، فإن التحدي الحقيقي يكمن في فتح المجال أمام قوى المجتمع الحية لتصبح شريكًا في صناعة العقد الاجتماعي الجديد، لا مجرد متلقٍ لنتائج تفاهمات النخب.

فالدول لا تؤسسها البنادق ولا المواثيق وحدها، وإنما تؤسسها إرادة جماعية تتوافق على معنى المواطنة والعدالة والشراكة في المصير. ومن دون هذا التحول، قد تنتهي الحرب عسكريًا، لكن أسبابها ستبقى كامنة في بنية الدولة نفسها، تنتظر جولة جديدة من الصراع.

فالسؤال الحقيقي لم يعد اليوم: من يحكم السودان؟ ولا حتى: كيف نوقف الحرب؟

بل: كيف نؤسس دولة لا تجعل الحرب خيارًا متكررًا في كل جيل؟

وعند هذه النقطة تحديدًا يصبح السؤال الأهم ليس كيف نعود إلى ما قبل الحرب، بل كيف نتجاوز تاريخًا كاملًا من البحث عن الحكام إلى مرحلة جديدة من البحث عن الدولة نفسها.

فربما تكون المهمة التاريخية لجيل ما بعد الحرب ليست اختيار سلطة جديدة، وإنما تأسيس السودان من جديد عبر عقد اجتماعي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين المركز والأقاليم، وبين السلطة والشرعية.

عندها فقط يمكن أن يصبح السلام مشروعًا دائمًا لا هدنة مؤقتة، وأن تتحول الدولة من ساحة صراع على السلطة إلى إطار جامع للمواطنة والعدالة والشراكة الوطنية.

إذن من العملية السياسية تنتقل الأفكار والأطروحات نحو معركة العقد الاجتماعي الجديد الذي سيحدد من يملك حق تأسيس السودان.

هذه هي النقطة التي تنتقل فيها الأسئلة من حدود العملية السياسية إلى فضاء العقد الاجتماعي الجديد، ومن البحث عن تسوية للحرب إلى البحث عن أسس الدولة نفسها.

السودان الذي لم يره السودانيون

سلسلة مقالات تحليلية

محمد أحمد شبشة

ملخص

بدأت فكرة السلسلة عندما صادف الكاتب محمد أحمد شبشة خبراً أميركياً عن قرب اكتمال هدم مبنى يُدعى «معبد السودان» في مدينة نيو برن بولاية كارولاينا الشمالية. ورغم بساطة الخبر، استوقفه اسم «السودان» المرتبط بمبنى أميركي بعيد عن السودان المعروف.

أثار الاسم فضول الكاتب ودفعه للتساؤل عن كيفية وصول اسم السودان إلى مدينة أميركية صغيرة، وما المعاني أو التصورات التي كانت وراء اختياره قبل أكثر من قرن. ومن هنا بدأت رحلة البحث والاستقصاء.

خلال ثلاثة أيام من البحث المكثف، اكتشف الكاتب أن السؤال البسيط يقود إلى موضوعات تاريخية وثقافية أوسع تتعلق بصورة السودان وحضوره في الوعي الأميركي عبر فترات مختلفة من التاريخ.

نتج عن هذا البحث إعداد سلسلة «السودان الذي لم يره السودانيون»، التي يراها الكاتب بداية لمشروع أكبر يهدف إلى استكشاف كيفية تناول السودان وتمثيله في الإعلام والثقافة الأميركية عبر الزمن، وليس نهاية لهذا المسار البحثي.

كيف وُلدت هذه السلسلة؟

في صباح الرابع عشر من يونيو 2026، وأنا أتصفح الأخبار على عادتي اليومية، توقفت أمام خبر لم يكن له في الظاهر أي علاقة بما أتابعه عادةً. نشر موقع WITN الأميركي خبراً مقتضباً من مدينة نيو برن بولاية كارولاينا الشمالية يقول إن عملية هدم «معبد السودان للشرينرز» باتت على وشك الاكتمال، وإن المبنى الذي شُيّد عام 1951 وظل لعقود معلماً بارزاً في وسط المدينة بقبته المميزة قد أُزيل ليحل محله موقف سيارات يتسع لأكثر من مئتي مركبة.

لم يكن الخبر يستغرق دقيقة للقراءة. لكنني لم أستطع المضي قدماً.

شيء ما في العنوان أوقفني: «معبد السودان.» ليس السودان الدولة التي تشغل تفكيري وتملأ تقاريري، بل «السودان» اسماً لمبنى في مدينة أميركية صغيرة على بعد آلاف الأميال من الخرطوم وأم درمان. كيف وصل هذا الاسم إلى هناك؟ ولماذا؟ وأيّ سودان كان في أذهان من أطلقوه قبل أكثر من قرن؟

أمضيت ثلاثة أيام بلياليها أبحث عن إجابة لهذا السؤال الذي بدا في البداية بسيطاً، ثم تفرّع وتشعّب وفتح أبواباً لم أكن أتوقع أن تكون خلف خبر مقتضب عن مبنى مهدوم في كارولاينا الشمالية. كانت نتيجة ذلك الانغماس هذه السلسلة من المقالات، التي أعتبرها نقطة بداية لا خاتمة؛ إذ يظل البحث الأرشيفي الشامل في تغطية السودان في الإعلام الأميركي عبر تاريخه الحديث مشروعاً مفتوحاً أرجو العودة إليه في المستقبل بأدوات أكثر اتساعاً وتفرغ أعمق.

الخبر الذي أشعل الفتيل

Sudan Shriners Temple demolition nears completion for new parking lot

By WITN Web Team | Published: Jun. 14، 2026

NEW BERN، N.C. (WITN) - The process for demolition of a New Bern building is almost complete. The Sudan Shriners Temple in Downtown New Bern came down Friday to space parking lot. The +200 clear space for a 1951 square-foot temple was built in-42،000 and is the birthplace of the Sudan Shriners،

a philanthropic organization supporting the Shriners Hospitals for Children. Residents driving in Downtown New Bern for decades have become used to seeing the dome on the Shriners Temple. Now with the demolition almost complete، piles of rubble remain. The Sudan Temple was flooded during Hurricane Florence beyond repair and has remained vacant since.

Copyright 2026 WITN. All rights reserved.

اقترب اكتمال هدم معبد السودان للشرينرز لإقامة موقف سيارات جديد

إعداد: فريق موقع WITN

تاريخ النشر: 14 يونيو 2026

نيو برن، كارولاينا الشمالية – أعلنت السلطات أن عملية هدم أحد المباني في مدينة نيو برن أوشكت على الاكتمال.

فقد جرى هدم معبد السودان للشرينرز الواقع في وسط المدينة يوم الجمعة، تمهيداً لتحويل الموقع إلى موقف سيارات يتسع لأكثر من 200 مركبة.

وقد شُيّد المبنى الذي تبلغ مساحته 42 ألف قدم مربعة عام 1951، ويُعدّ الموقع الذي شهد نشأة منظمة «سودان شرينرز»، وهي منظمة خيرية تدعم مستشفيات شرينرز للأطفال.

وعلى مدى عقود، اعتاد سكان نيو برن الذين يقودون سياراتهم في وسط المدينة رؤية القبة المميزة لمعبد الشرينرز بوصفها أحد معالم المكان.

أما اليوم، ومع اقتراب اكتمال عملية الهدم، فلم يتبقَّ سوى أكوام من الأنقاض.

وكان المعبد قد تعرّض لفيضانات ناجمة عن إعصار فلورنس بشكل تجاوز إمكانية إصلاحه، وظل المبنى خالياً منذ ذلك الوقت.

حزب رئيس الوزراء الإثيوبي يحقق فوزاً ساحقاً وسط تزايد المخاوف من اندلاع صراع جديد

ملخص

حقق حزب الازدهار بزعامة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد فوزاً كاسحاً في الانتخابات العامة، بحصوله على 438 مقعداً من أصل 501، ما يضمن له تشكيل الحكومة الجديدة واستمرار آبي في السلطة لولاية جديدة تبدأ في أكتوبر المقبل.

يرى أنصار آبي أن النتيجة تمنحه تفويضاً لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية، لكن الانتخابات جرت في ظل اتهامات بالقمع وضعف مشاركة المعارضة، إضافة إلى استمرار الاضطرابات الأمنية في عدة مناطق من البلاد.

تتصاعد المخاوف من عودة الصراع، خاصة في إقليمي تيغراي وأمهرة، حيث قاطعت جماعات مسلحة الانتخابات، بينما استُبعدت تيغراي بالكامل من التصويت وسط توتر متزايد بين الحكومة وقادة الإقليم رغم اتفاق السلام الموقع عام 2022.

يحذر مراقبون من أن التوترات الداخلية، إلى جانب الخلافات مع إريتريا والتشابكات الإقليمية المرتبطة بالسودان، قد تدفع إثيوبيا نحو أزمة أوسع، في وقت تدعو فيه أطراف دولية إلى خفض التصعيد واستئناف الحوار السياسي.

تقرير: كالب موجيسبي

يُعتبر رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد الفائز الأكبر في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في البلاد، حيث احتفظ حزبه بأغلبيته البرلمانية الساحقة، على الرغم من أن الانتخابات طغى عليها الصراع واتهامات القمع وقلة مشاركة أحزاب المعارضة.

سيشكل حزب الازدهار، الذي فاز بـ 438 مقعدًا من أصل 501 مقعدًا متنازعًا عليها، الحكومة الجديدة، ومن المقرر أن يؤدي آبي أحمد اليمين الدستورية لولاية جديدة في بداية أكتوبر. ويُعدّ هذا الأمر بمثابة مكسب كبير لأنصار آبي، الذين يعتقدون أنه سيواصل تحقيق المكاسب الاقتصادية التي أشرف عليها.

لكن آخرين يخشون أن الانقسامات الداخلية والتحديات الأمنية التي تواجه ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان ستزداد سوءاً مع تولي آبي زمام الأمور.

وصل الرجل البالغ من العمر 49 عامًا إلى السلطة لأول مرة وسط احتجاجات مناهضة للحكومة في عام 2018، وقد تم الإشادة به في البداية لحملته الرامية إلى رأب الصدع - على الرغم من أنه أغضب السياسيين من منطقة تيغراي الشمالية الذين هيمنوا على الحكومة لأكثر من عقدين.

وبعد عام واحد فقط، فاز بجائزة نوبل للسلام، ويرجع ذلك أساساً إلى جهوده في إنهاء الأعمال العدائية مع إريتريا، جارة إثيوبيا الشمالية.

لكن خبراء الأمن يخشون أن البلاد قد تعود إلى الحرب، في حين أن حركات التمرد العنيفة والدموية في منطقتي أمهرة وأوروميا في إثيوبيا لا تظهر أي علامة على نهايتها.

في يوم الانتخابات، لم تفتح 143 مركز اقتراع في أكثر منطقتين اكتظاظاً بالسكان في البلاد بسبب مخاوف أمنية ناجمة عن جماعات مسلحة تقاتل الحكومة.

رفضت ميليشيات فانو في أمهرة وجيش تحرير أورومو المحظور في أوروميا، وكلاهما يريدان مزيداً من الحكم الذاتي، الانتخابات ونتائجها.

الوضع مقلق أيضاً في تيغراي، التي لا تزال تتعافى من حرب أهلية استمرت عامين وانتهت فقط في عام 2022. وقد تم استبعاد المنطقة وسكانها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة، والذين يتألفون من 38 دائرة انتخابية، بشكل كامل من الانتخابات وسط مخاوف متزايدة من اندلاع القتال مرة أخرى.

تقع تيغراي على الحدود مع إريتريا، وخلال الحرب، تحالفت قواتها مع القوات الحكومية الإثيوبية. وقد اتُهمت بارتكاب فظائع واسعة النطاق ضد المدنيين التيغرايين، وهو ما نفته القوات الإثيوبية. ولكن منذ انتهاء النزاع، تدهورت العلاقات بين أديس أبابا وأسمرة بشكل حاد.

تتهم إريتريا، بساحلها الممتد على طول 1350 كيلومترًا (840 ميلًا)، إثيوبيا غير الساحلية بأن لديها مطامع إمبريالية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تحدث آبي أحمد مرارًا وتكرارًا عن حاجة بلاده لاستعادة منفذها إلى ميناء على البحر الأحمر ، والذي فقدته عندما نالت إريتريا استقلالها عام 1993.

في تحول دراماتيكي، تحالفت أسمرة الآن مع قادة تيغراي - وإذا اندلع أي صراع جديد، فمن المرجح أن تقف إريتريا إلى جانب قوات تيغراي والعكس صحيح.

كما اتُهمت أديس أبابا بالتورط في الحرب الأهلية في السودان، الذي يقع على الحدود مع كل من إثيوبيا وإريتريا.

وقد زعمت تقارير متعددة أن أديس أبابا دعمت إحدى الفصائل المتحاربة في السودان، وهي قوات الدعم السريع، على الرغم من أن إثيوبيا نفت ذلك مراراً وتكراراً.

في حين أن من المعروف منذ فترة طويلة أن القوات الإريترية والتيغراية تربطها علاقات وثيقة بالجيش السوداني، الذي يقاتل قوات الدعم السريع.

كل هذا يشكل مزيجاً ساماً قد ينتشر في جميع أنحاء المنطقة - ولا يبدو أن آبي على وشك لعب دور صانع السلام.

كان من المفترض أن تنتهي العداوة بين حكومة آبي وجبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF)، الحزب المهيمن في المنطقة، باتفاق السلام الموقع في نوفمبر 2022.

لكن كلا الجانبين يتهم الآخر بانتهاك ذلك الاتفاق.

كان هذا الصراع من بين أكثر الصراعات دموية في هذا القرن، حيث قدّر وسيط الاتحاد الأفريقي عدد القتلى بنحو 600 ألف شخص، إذ دفعت المعارك المنطقة إلى حافة المجاعة. واتُهمت الحكومة بعرقلة وصول المساعدات الغذائية إلى المنطقة ، وهو اتهام نفته.

«المخاطر حقيقية ومدفوعة من كلا الجانبين»، هذا ما قاله كاميرون هدسون، المحلل المختص

بشؤون أفريقيا والذي عمل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية، لبي بي سي.

قبيل الانتخابات مباشرة، أعادت جبهة تحرير شعب تيغراي إدارة ما قبل الحرب، وحلت الإدارة المؤقتة التي عينها رئيس الوزراء آبي أحمد. وقال هدسون: «يتحمل التيغرايون مسؤولية التوترات المتزايدة، وقد قاموا بتحركات وتصريحات تشير إلى أنهم يستعدون لاستئناف القتال».

هناك تقارير تفيد بأن جبهة تحرير شعب تيغراي تقوم بتجنيد الشباب قسراً للانضمام إلى قواتها.

قال شيويت ووداسي، وهو عضو في حزب سالساي وياني، وهو حزب سياسي معارض يعمل في تيغراي، لبي بي سي: «يشعر الناس في تيغراي بالقلق لأن العديد من الشباب يتم تجنيدهم للانضمام إلى الجيش».

قال شاب من بلدة أدوا لبي بي سي تيغرينا كيف ذهب رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية إلى منزله و»أخبرونا أنهم يحتجزوننا للانضمام إلى الكفاح المسلح».

نفت السلطات المحلية وجود أي «تجنيد قسري».

«يتلقى الشباب ببساطة تدريباً للدفاع عن أنفسهم»، هذا ما قاله تسفاي عبادي، رئيس الأمن في شمال غرب تيغراي.

ومع ذلك، يقول هدسون إن هذه الإجراءات التي اتخذتها جبهة تحرير شعب تيغراي كانت مدفوعة أيضًا بأبي، الذي «ابتعد عن الاتفاق وقام بتحركات تهديدية تجاه شعب تيغراي».

أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخراً تحذيراً ودعا إلى «خفض فوري للتصعيد» في شمال إثيوبيا.

أعلنت الولايات المتحدة - وهي محرك رئيسي

يقول آبي أحمد إنه يُحدث تحولاً في اقتصاد ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان

وراء اتفاقية السلام لعام 2022 - هذا الأسبوع عن فرض قيود مستهدفة على تأشيرات الدخول لـ «الأعضاء المتشددين في جبهة تحرير شعب تيغراي وأفراد أسرهم المباشرين».

لم يذكر أسماءهم، لكنه قال إنهم «أفراد مسؤولون عن تقويض حل الأزمة في منطقة تيغراي أو متواطئون فيه».

لا يعتقد ماغنوس تايلور، المحلل المختص بشؤون القرن الأفريقي في مركز أبحاث مجموعة الأزمات الدولية، أن الحرب ستعود قريباً. لكنه يقول إن استمرار التوتر المنخفض يمثل «سيناريو خطيراً». وقال لبي بي سي: «مع هذه السياسة الإقليمية شديدة الاستقطاب والسامة، والتي تعتقد فيها أديس أبابا أن جبهة تحرير شعب تيغراي تقف إلى جانب أعداء إثيوبيا، هناك احتمال أكبر لتصعيد الأمر إلى صراع إقليمي يتمحور حول تيغراي».

بالنسبة لشيويت، السياسي المعارض في تيغراي، تكمن المشكلة في أن كل جانب عنيد ولا أحد منهما على استعداد «لمعالجة خلافاتهما من خلال المفاوضات».

«أعتقد أنهم ينتظرون التوقيت المثالي لفرض سلطتهم. وهذا قد يؤدي إلى القتال.»

بحسب هدسون، فإن الأشهر القادمة قد تحدد مستقبل إثيوبيا. «أعتقد أن هناك قلقاً مشروعاً يساور الكثيرين منا من أن [آبي] يستخدم توطيد سلطته السياسية لإنهاء الصراع في تيغراي أو معالجته بشكل نهائي».

إيران انتصرت في الحرب لكنها قد تخسر السلام

طهران على وشك المبالغة في تقدير قوتها

ملخص

يرى الكاتب أن إيران خرجت من الحرب الأخيرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل في موقع أقوى مما كانت عليه، رغم الأزمات الداخلية التي كانت تعانيها. فقد اكتسبت ورقة ردع استراتيجية تتمثل في قدرتها على التأثير في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وهو ما منحها نفوذاً جديداً في مواجهة خصومها.

يحذر من أن هذا النفوذ قد يتحول إلى عبء إذا حاولت طهران استغلاله بفرض رسوم أو قيود دائمة على السفن العابرة للمضيق. فمثل هذه الخطوة قد تثير توترات جديدة، وتدفع الدول المتضررة إلى البحث عن بدائل تقلل من أهمية المضيق وتضعف قوة الردع الإيرانية مستقبلاً.

يشير الكاتب إلى أن مذكرة التفاهم الموقعة بين إيران والولايات المتحدة أوقفت الحرب مؤقتاً، لكنها تركت العديد من القضايا الجوهرية دون حل، مثل الملف النووي ومستقبل إدارة مضيق هرمز. ويرى أن فرص التوصل إلى اتفاق شامل ما تزال محدودة بسبب انعدام الثقة المتبادل وتعقيدات العقوبات والخلافات السياسية.

يخلص إلى أن التحدي الحقيقي أمام إيران ليس كسب الحرب، بل إدارة مرحلة ما بعدها بحكمة. فاستقرار البلاد يتطلب تحسين العلاقات مع الجوار، والالتزام بالتعهدات النووية، ومعالجة الأزمات الداخلية. أما السعي لاستثمار الانتصار بصورة مفرطة فقد يقود إلى صراعات جديدة ويبدد المكاسب التي حققتها.

بقلم نيت سوانسون

عندما شنت الولايات المتحدة وإسرائيل حربهما على إيران أواخر فبراير، كان النظام في طهران في موقف ضعف غير مسبوق. فقد واجه أزمات اقتصادية وبيئية وجودية، وتراجعاً في قدراته الدفاعية، واضطرابات داخلية وتدقيقاً خارجياً عقب حملة قمع وحشية في يناير ضد الاحتجاجات، أسفرت عن مقتل الآلاف من مواطنيه. ولكن بعد أربعين يوماً من الحرب وشهرين من وقف إطلاق نار هش، خرجت الجمهورية الإسلامية سالمة، أكثر جرأة، ومسلحة بردع جديد يبدو أقوى من جميع الأسلحة التي دمرها خصومها بالغارات الجوية: سيطرتها على مضيق هرمز. وفي أواخر أبريل، أقر وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بأن المضيق أصبح «سلاحاً نووياً اقتصادياً» لإيران. بات العالم يدرك الآن أنه في حال تعرض إيران للهجوم، فسوف تغلق المضيق، مما سيؤدي إلى اضطراب أسواق الطاقة العالمية.

بصراحة، خسر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحرب والمفاوضات لإنهائها. لكن إذا بالغت طهران في رد فعلها، فقد تخسر السلام الذي يليها. تؤجل مذكرة التفاهم الموقعة بين إيران والولايات المتحدة حل معظم القضايا الشائكة (بما في ذلك القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني) إلى فترة تفاوض مدتها 60 يوماً. إلا أن الوضع في مضيق هرمز سيكون أكثر تعقيداً مما يتصوره الكثيرون. تنص المذكرة على المرور الآمن للسفن التجارية مجاناً لمدة 60 يوماً، بينما تسعى إيران، وربما الولايات المتحدة، إلى تحديد آلية إدارة المضيق بعد انتهاء الحرب. لكن سواء تم التوصل إلى اتفاق نهائي أم لا، فقد أوضحت إيران أنها تعتزم فرض قيود ورسوم جديدة على السفن التجارية العابرة للمضيق بعد انتهاء فترة التفاوض. صرح رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، كبير المفاوضين الإيرانيين، بشكل صريح أن «مضيق هرمز لن يعود أبداً إلى حالته السابقة» و«بطبيعة الحال، سنفرض رسوماً مقابل الخدمات التي نقدمها».

من المفهوم لماذا قد يغري مثل هذا الترتيب إيران. فقد تكبدت البلاد خسائر اقتصادية فادحة خلال الحرب، وهي حريصة على دحض أي تصورات متبقية عن ضعفها. لكن الإصرار على الوضع الراهن الذي لا يفتح مضيق هرمز بالكامل أمام حركة الملاحة البحرية دون رسوم أو ضرائب، يُهدد بتقويض قدرة إيران على الردع التي اكتسبتها حديثاً، ويزيد من احتمالية عودة الصراع. وقد يُحدث ذلك اضطراباً دائماً في حركة الشحن العالمية، ومن خلال تسريع جهود العالم لإيجاد طرق بديلة، يُخفض التكاليف التي سيتكبدها خصوم إيران في شن حرب مستقبلية. وبالتالي، قد يصبح مضيق هرمز بؤرةً لعدم الاستقرار ما بعد الحرب. ومثلما بالغ ترامب في تقدير ميزته الاستراتيجية عندما شن الحرب، قد تكون طهران على وشك ارتكاب الخطأ نفسه الآن بعد انتهاء الحرب.

صفقة أم لا صفقة

تُرسّخ مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية، المؤلفة من 14 بنداً، الهدنة الهشة لإطلاق النار في إيران ولبنان، وتؤكد أن إيران لن تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وتتعهد بأن الولايات المتحدة ستنهي فوراً حصارها البحري وتمنح إيران استثناءات من وزارة الخزانة تسمح لها ببيع نفطها. كما تحدد المذكرة معالم اتفاق نهائي افتراضي، بما في ذلك رفع العقوبات بالكامل مقابل التخلص من اليورانيوم عالي التخصيب الإيراني، وتفاهم غير محدد بشأن تخصيب اليورانيوم الإيراني مستقبلاً.

لكن على الرغم من أن الوثيقة تشير إلى استئناف الملاحة من الخليج العربي إلى بحر عُمان، وتقديم إيران تنازلات نووية، وتخفيف العقوبات، إلا أنها تترك التفاصيل معلقة. وتجعل العقبات الكبيرة من غير المرجح التوصل إلى اتفاق نهائي خلال 60 يوماً، أو حتى على الإطلاق. لم تُبدِ واشنطن الصبر اللازم لإتمام اتفاق نووي معقد يتطلب إجراءات رصد وتحقق جديدة. وقد صُمم نظام العقوبات الأمريكي الحالي ضد إيران، الذي وُضع خلال ولاية ترامب الأولى، خصيصاً لمنع العودة إلى اتفاق نووي، وذلك من خلال استخدام تصنيفات عقوبات متداخلة تحت سلطات متعددة، مما أدى عمداً إلى خلق تعقيدات قانونية وإدارية. وسيتطلب الأمر ابتكاراً لفك هذا النظام.

قد لا يرغب القادة الإيرانيون الجدد في أي شيء يتجاوز اتفاقاً ضيقاً وذا طابع ظرفي مع الولايات المتحدة. فهم لا يثقون بالتزام ترامب باتفاق شامل، نظراً لانسحابه عام 2018 من خطة العمل الشاملة المشتركة بعد ثلاث سنوات من إقرارها، ولأن الولايات المتحدة وإسرائيل قتلتا والد المرشد الأعلى مجتبى خامنئي

ووالدته وزوجته وابنه. صحيح أن بنود مذكرة التفاهم تصب في مصلحة إيران، إلا أن الفجوة بين الشروط النهائية التي ترغب طهران وواشنطن في قبولها قد تكون شاسعة لدرجة تجعل التوصل إلى اتفاق كامل أمراً مستحيلاً. أخيراً، قد تستخدم إسرائيل نفوذها لعرقلة أو تقويض أي اتفاق أوسع، لا سيما إذا كانت بنود المذكرة مجحفة بحقها كما تشير التقارير.

لكن وضع مضيق هرمز يُلقي بظلاله على كل هذه الأمور. فإذا لم يتم ترسيخ التفاهم بشأن مضيق هرمز، فقد تندلع الحرب بسهولة. إن عدم إعادة هذا الممر المائي الدولي إلى وضعه السابق قبل الحرب دون عوائق أمر لا يمكن تحمله.

اللعب بالنار

لن تتخلى إيران عن سيطرتها الجديدة على مضيق هرمز بسهولة. ففي مايو/أيار، أنشأت إيران آلية جديدة، هي هيئة مضيق الخليج العربي، لإدارة المضيق. وكجزء من هذه العملية، أعلنت إيران من جانب واحد سيطرتها على منطقة بحرية موسعة (تتعدى على المياه الإقليمية العمانية والإماراتية)، وألزمت السفن بالحصول على تصريح مسبق لعبور المضيق، وأشارت إلى أن السفن العسكرية غير الصديقة غير مرحب بها في عبوره. كما أعربت إيران باستمرار عن اهتمامها الشديد بتحقيق مكاسب مالية من المضيق.

لم تكن أي من هذه الظروف موجودة قبل اندلاع الحرب. وقد صرّح ترامب مراراً وتكراراً بأنه لن يسمح لإيران بفرض رسوم على مضيق هرمز، لكن القادة الإيرانيين أبلغوا وسائل الإعلام والشركاء الأجانب أن بلادهم تعتزم البدء في تحصيل الإيرادات من خلال رسوم بيئية وخدمية بعد انتهاء فترة التفاوض التي تمتد 60 يوماً عقب توقيع مذكرة التفاهم. واقترحت إيران إدارة هيئة إدارة مضيق هرمز بشكل مشترك مع سلطنة عُمان، التي تطل أيضاً على المضيق. وقد فرضت الولايات المتحدة مؤخراً عقوبات على الهيئة بسبب صلاتها بالحرس الثوري الإسلامي. ومع ذلك، قد توافق واشنطن، عبر مذكرة التفاهم، على المدى البعيد، على إدارة الحرس الثوري الإسلامي لمضيق هرمز بشكل أساسي.

إذا فرضت إيران رسوماً على مضيق هرمز، فلن تقتصر العواقب الوخيمة على الملاحة العالمية فحسب، بل ستنعكس سلباً على طهران أيضاً. ستتردد الشركات الأمريكية والأوروبية وغيرها من الشركات الأجنبية في الدفع أو حتى التنسيق مع كيان خاضع لعقوبات واشنطن. وعلى نطاق أوسع، ترتبط هيئة إدارة مضيق هرمز بالحرس الثوري الإيراني، الخاضع بدوره لعقوبات من الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا ودول كبرى أخرى. حتى لو انضمت عُمان إلى الهيئة ووافقت الولايات المتحدة في نهاية المطاف على نظام الرسوم، فإن أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم قد يصبح متاحاً فعلياً فقط لشبكة السفن الإيرانية غير المشروعة، المعروفة باسم «الأسطول الشبح»، والسفن التي لا تخضع للعقوبات الأمريكية والأوروبية. هذه نهاية غير مقبولة لدول الخليج، وكذلك لجزء كبير من آسيا

وأوروبا. وقد أخبرني دبلوماسي أوروبي مؤخراً أنه لن يتردد في التواصل مع الصين للضغط على إيران لعدم تطبيق مثل هذه الآلية.

من شأن هذا الوضع أن يُسرّع جهود المنطقة لإيجاد مسارات بديلة لتجنب مضيق هرمز، وهي مهمة تستغرق وقتاً طويلاً ومكلفة، لكنها ضرورية في حال عدم فتح المضيق بالكامل. ورغم أن الحرب قد أظهرت صعوبة إيجاد مسارات بديلة، فإن دول الخليج ستكون مدفوعة لتطوير بنية تحتية جديدة للطاقة تتجاوز المضيق. وبالمثل، فإن معارضة إيران لعبور السفن الحربية للمضيق غير مبررة. فلكل من الولايات المتحدة وفرنسا قواعد بحرية رئيسية في الخليج العربي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر المضيق، وهي ضرورية للأمن الإقليمي.

شفرة حلاقة مستقيمة

تواجه إيران خياراً حاسماً. بإمكانها استخدام مضيق هرمز إما كوسيلة لتحقيق مكاسب مالية أو كضمانة أمنية. لكن من غير المرجح أن تتمكن من الجمع بين الأمرين. فقيمة المضيق الرادعة تعتمد كلياً على مصداقية التهديد بإغلاقه. ففي اللحظة التي تحاول فيها إيران استغلال المضيق لتحقيق مكاسب مالية أو عرقلة حرية التجارة فيه بأي شكل من الأشكال، فإنها تُضعف أقوى حجة ضد الحرب: التكلفة الباهظة للهجوم على إيران. ومن خلال فرض رسوم، ستوفر إيران مادة دسمة لشريحة واسعة من المتشددين تجاه إيران في الولايات المتحدة وإسرائيل، والذين سيرحبون بعودة الصراع ويرون في استغلال إيران للمضيق لتحقيق مكاسب مالية وسيطرتها عليه نتيجة نهائية غير مقبولة.

إن مضيق هرمز ليس القضية الوحيدة التي ستُشكّل إيران ما بعد الحرب. فبصفتها دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب على إيران الالتزام بتعهداتها والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعادة ترسيخ وجودها لضمان عدم سعيها سراً لامتلاك سلاح نووي. كما يجب عليها البدء في إعادة بناء علاقاتها مع جيرانها الذين استهدفتهم ظلماً في حرب لم يرغبوا بها. ويتعين على إيران أيضاً معالجة المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبها، وإلا فإنها ستواجه خطر الاضطرابات المنهجة التي عانت منها البلاد على مدى الثلاثين عاماً الماضية. وإذا اعتبر النظام في طهران أن الانتصار على الولايات المتحدة في المفاوضات غاية في حد ذاته، فسيكون مخطئاً خطأً فادحاً، فالحقيقة أن مذكرة التفاهم، بل وحتى اتفاقاً أوسع نطاقاً بين الولايات المتحدة وإيران، ليست سوى خطواته الأولى على طريق وعر.

قبل ستة أشهر، كانت إسرائيل والولايات المتحدة في وضع يُحسد عليه. فمهما بلغ ضعف إيران، لم تكن لتستسلم تماماً لمطالب ترامب، بما في ذلك تفكيك برنامجها النووي بالكامل. لكن كان من الممكن أن تُفكّر في اتفاق شامل يُجنّبها الحرب ويُخفّف العقوبات التي تشتد الحاجة إليها، مقابل تنازلات كبيرة بشأن برنامجها النووي وسلوكها الإقليمي. ولكن بدلاً من استغلال الإنجازات العسكرية لحرب الأيام الاثني عشر في يونيو/حزيران 2025 لتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد، صعّدت الولايات المتحدة وإسرائيل الموقف بتهور، وانتهى بهما الأمر في وضع أسوأ. والآن، تقف إيران على مفترق طرق مماثل؛ فهي تعتقد أنها انتصرت في الحرب الأخيرة، ومن المرجح أن يُغريها استغلال تفوقها. لكنها قد تُعرّض نفسها للانتكاس بسهولة.

يرغب معظم العالم في إعادة فتح مضيق هرمز دون رسوم أو ضرائب. لكن حرية الملاحة البحرية عبر المضيق تصب أيضاً في مصلحة طهران. على إيران أن تستلهم من التاريخ الأمريكي وتتبع توجيهات الرئيس أبراهام لينكولن لجنرالاته بعد استسلام الكونفدرالية في أبوماتوكس: «دعوهم يرحلون برفق». بعبارة أخرى: قاوموا إغراء فرض أقصى عقوبة. إذا دفعها غرور إيران إلى السعي لمعاقبة الولايات المتحدة في مضيق هرمز، فلن تتمكن من إرساء الشروط المستدامة التي تحتاجها لتعزيز فرص بقائها. إن القدرة على إغلاق المضيق هي أقوى ضمانة أمنية امتلكتها الجمهورية الإسلامية على الإطلاق، فهي أكثر ديمومة ومصداقية وأسرع استخداماً من الردع النووي. وأفضل ما يمكن لطهران فعله الآن هو عدم استخدامها.

نيت سوانسون زميل أول مقيم ومدير مشروع استراتيجية إيران في المجلس الأطلسي. شغل منصب مدير ملف إيران في مجلس الأمن القومي من عام 2022 إلى عام 2025. وفي ربيع وصيف عام 2025، عمل ضمن فريق التفاوض الإيراني التابع لإدارة ترامب.

المصدر: مجلة FORIEGN AFFAIRS

حين تصبح الشعارات بديلاً عن التفكير
الحلقة الثانية: هل نختلف حول القضايا أم حول معاني الكلمات؟

عبده الحاج

ملخص

تناول المقال صعوبة الوصول إلى حلول للأزمة السودانية، ليس فقط بسبب الاختلاف حول الحلول، بل بسبب التباين في فهم طبيعة المشكلة نفسها. فبينما يركز البعض على وقف الحرب وإنقاذ الأرواح، يرى آخرون أن الأولوية يجب أن تكون لمعالجة الجذور العميقة للأزمة. ويؤكد الكاتب أن الأمرين لا يتعارضان، فإيقاف النزيف العاجل يجب أن يسبق البحث عن العلاج النهائي.

يشبّه الكاتب الخلافات السودانية بقصة العميان والفيل، حيث يرى كل طرف جزءاً من الحقيقة ويتعامل معه باعتباره الحقيقة الكاملة. فالأزمة السودانية معقدة ومتعددة الأبعاد، ولا يمكن تفسيرها بسبب واحد أو رؤية واحدة. لذلك فإن الاعتراف بحدود المعرفة والاستعداد للاستماع للآخرين يعدان شرطين أساسيين لفهم الواقع بصورة أشمل.

ينتقد الاعتماد على الشعارات والمصطلحات السياسية الجاهزة مثل «دولة 56» و«المركز والهامش» و«العلمانية» دون تحديد معانيها بدقة. فكثير من الناس يستخدمون الكلمات نفسها وهم يقصدون أشياء مختلفة، مما يجعل الخلاف يدور أحياناً حول تعريف المصطلحات أكثر من جوهر القضايا. ويرى الكاتب أن فهم المشكلات يبدأ أولاً بتوضيح المفاهيم قبل بناء الأحكام والحلول عليها.

يخلص الكاتب إلى أن مساحة الاتفاق بين السودانيين قد تكون أكبر مما تبدو عليه، إذ يتفق معظمهم على أهداف مثل السلام والعدالة والكرامة الإنسانية، لكنهم يختلفون في التشخيص والأولويات. لذلك يدعو إلى الحوار والتعاون والاستفادة من مختلف الخبرات والرؤى، مؤكداً أن الحقيقة لا يحتكرها فرد أو جماعة، وأن تجاوز الأزمات يتطلب العمل المشترك بدلاً من التمسك بالشعارات والتفسيرات الأحادية..

بينما تستمر الحرب في تمزيق السودان، ويستمر معها النزوح واللجوء والقتل والدمار وانهيار سبل العيش، لا تتوقف أيضاً محاولات السودانيين للبحث عن مخرج من هذه المأساة. وقد تعددت المبادرات واللقاءات والحوارات، واجتمع الناس مرات عديدة أملاً في الوصول إلى أرضية مشتركة تساعد على وقف الحرب وفتح طريق نحو السلام وإعادة بناء الدولة.

لكن كثيراً من هذه المحاولات تعثر قبل أن تصل إلى نتائج ملموسة. وأحياناً لا يكون سبب التعثر هو الاختلاف حول الحلول فقط، بل الاختلاف حول طبيعة المشكلة نفسها. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الأولوية يجب أن تكون لإيقاف الحرب وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، يرى آخرون أن الأزمة أعمق من ذلك، وأنه لا بد أولاً من الاتفاق على حل جذري للمشكلة السودانية.

ولا شك أن البحث عن الجذور أمر مهم، بل لا يمكن لأي شعب أن يبني مستقبله دون أن يفهم أسباب أزماته. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يتعارض البحث عن العلاج النهائي مع إيقاف النزيف الجاري الآن؟ فالطبيب لا يترك مريضاً ينزف حتى يكتمل التشخيص، بل يوقف النزيف أولاً وقبل كل شيء ثم يواصل البحث عن الأسباب والعلاج. وإلا فإن المريض قد لا يبقى حياً إلى أن يكتمل التشخيص أصلاً، وعندها قد لا تكون هنالك قيمة تذكر للتشخيص السليم أو العلاج الناجع.

يتفق جميع السودانيين اليوم على أن السودان يمر بأزمة عميقة، لكن ما إن يبدأ الحديث عن أسباب هذه الأزمة حتى تتعدد التشخيصات بصورة تكاد تجعلنا نتحدث عن بلدان مختلفة لا عن بلد واحد. فهناك من يرى أن أصل المشكلة هو دولة 56، وهناك من يردها إلى المركز والهامش، وهناك من يراها في الهوية أو الدين أو العلمانية أو النخب السياسية أو المؤسسة العسكرية أو غير ذلك من التفسيرات.

والاختلاف في حد ذاته ليس مشكلة، بل قد يكون أمراً صحياً وضرورياً إن أحسنّا استخدامه. فالمشكلة تبدأ حين يتحول كل رأي إلى حقيقة مطلقة، وكل تشخيص إلى يقين لا يقبل المراجعة.

وهنا تحضر إلى الذهن القصة المعروفة عن العميان الذين طُلب منهم وصف فيل. فوصفه كل واحد منهم بحسب الجزء الذي لمسه؛ أحدهم لمس ساقه فظنه شجرة، وآخر لمس جانبه فظنه حائطاً، وثالث لمس خرطومه فظنه ثعباناً، ورابع لمس نابه فظنه رمحاً. ولم يكن أي منهم كاذباً، ولم يكن أي منهم يختلق شيئاً من عنده، فكل واحد منهم وصف ما عرفه بالفعل.

لكن المشكلة لم تكن في أن كل واحد منهم عرف جزءاً من الحقيقة، وإنما في أنه تعامل مع الجزء الذي عرفه وكأنه يكفي لتفسير الصورة كلها.

وربما لا يخطر ببال أي منهم أنه يملك الحقيقة كلها، بل لعل كثيرين يرفضون هذا الوصف إذا قيل لهم. لكن الإنسان قد يتصرف أحياناً كما لو كان يملكها. فحين يرفض أن يرى إلا ما يراه هو، أو يسمع إلا ما يؤكد قناعته المسبقة، أو يختزل الواقع كله في تفسير واحد، فإنه يقع - من حيث لا يشعر - في الخطأ نفسه الذي وقع فيه أولئك العميان.

ولعل ما نراه اليوم في الساحة السودانية يشبه ذلك إلى حد بعيد. فكل طرف يلمس جانباً من الأزمة ثم يتعامل معه وكأنه التفسير الكامل لكل ما جرى ويجري. فيتحول الجزء إلى الكل، ويتحول التشخيص الجزئي إلى تفسير شامل، ثم يبدأ الصراع حول أي جزء يمثل الحقيقة الكاملة.

والخطأ هنا ليس في معرفة جزء من الحقيقة، فالإنسان بطبيعته لا يرى الصورة كاملة، وإنما في إنكار ما لا نعلم. فكثيراً ما ننكر ما لم نختبره نحن، أو ما لم يقع داخل إطار تجربتنا الخاصة، أو ما لا ينسجم مع التصور الذي استقر في أذهاننا. ومتى ما بدأ الإنكار توقف التعلم، لأن الذي يظن أنه وصل إلى الحقيقة الكاملة لا يعود لديه ما يتعلمه من الآخرين، بينما يظل الذي يدرك حدود معرفته قادراً على الاستماع والمراجعة والتطور.

ولعل كثيراً من أزماتنا الفكرية والسياسية تبدأ من هنا. فبدلاً من أن يكون الحوار وسيلة لاكتشاف ما لا نعلمه والعمل على تلاقح الرؤى والأفكار، يتحول إلى وسيلة للدفاع عما نظن أننا نعلمه. وبدلاً من أن نجلس لنتعلم من بعضنا البعض، نجلس أحياناً لنثبت لبعضنا البعض أننا على حق. ولهذا كثيراً ما نخرج من الحوار بالأفكار نفسها التي دخلنا بها، وربما أكثر تفرقاً.

ومع ذلك، فإن مجرد الجلوس إلى طاولة الحوار يظل عملاً إيجابياً في حد ذاته، حتى حين لا يحقق النتائج المرجوة. فالشعوب لا تتعلم الحوار بترك الحوار، ولا تتعلم العمل المشترك بالابتعاد عنه، وإنما تتعلم بالممارسة والخطأ والمراجعة والتصحيح والتطوير. وكما يتعلم الفرد من أخطائه، تتعلم المجتمعات أيضاً من تجاربها المتراكمة. ولهذا فإن تعثر بعض الحوارات لا ينبغي أن يقودنا إلى اليأس من الحوار نفسه، بل

إلى تحسينه وتطويره وتوسيع قاعدته.

ولعل من أكبر أخطائنا أننا ننتظر أحياناً حواراً كاملاً أو توافقاً كاملاً قبل أن نبدأ العمل المشترك، مع أن الواقع يعلمنا أن التوافق نفسه يتطور بالممارسة. فالناس لا يتعلمون كيف يعملون معاً إلا حين يعملون معاً، ولا يتعلمون كيف يختلفون بصورة صحية إلا حين يجربون الاختلاف ويكتشفون حدوده وأضراره ومخاطره.

ثم إن افتراض أن ما نعرفه نحن مجهول بالضرورة عند الآخرين ليس دائماً صحيحاً. فقد يكون عند غيرنا من المعرفة أو الخبرة أو زاوية النظر ما ليس عندنا نحن. ولهذا فإن الحوار الحقيقي لا يقوم على افتراض أن طرفاً يعلم والآخر يجهل، وإنما على احتمال أن يكون لدى كل طرف شيء يمكن أن يضيفه إلى الصورة الكلية. فكما أن عندنا ما نود أن نقوله للآخرين، قد يكون عند الآخرين أيضاً ما نحتاج نحن إلى سماعه.

ومن أخطر ما تفعله الشعارات الجاهزة أنها تعفينا من مشقة التفكير، لأنها تقدم تفسيراً بسيطاً ومريحاً لمشكلات معقدة ومتداخلة. ولعل الحديث المتكرر عن دولة 56 يقدم مثالاً واضحاً على ذلك. فمنذ سنوات أصبح المصطلح يتردد وكأنه تفسير جاهز لأزمة السودان كلها، مع أن السؤال الذي نادراً ما يُطرح هو: ماذا نعني أصلاً بدولة 56؟ وهل يكفي هذا الوصف وحده لتفسير ما جرى خلال ما يقارب سبعين عاماً من التاريخ السوداني؟

ولعل الإنصاف يقتضي أن ننظر إلى تجربة الاستقلال في سياقها الحقيقي لا في سياقنا نحن. فذلك الجيل لم يبدأ من تجارب سودانية سابقة يمكن أن يتعلم منها، ولم تكن أمامه الخبرات العالمية المتاحة لنا اليوم، ولم تكن وسائل الاتصال ونقل المعرفة كما نعرفها الآن. لقد بدأ تقريباً من نقطة الصفر، وحاول أن يبني دولة وطنية حديثة في ظروف بالغة التعقيد. ورغم ذلك فقد وضع اللبنات الأولى للدولة السودانية الحديثة وأسهم في بناء مؤسسات وخدمة مدنية وكفاءات مهنية داخل السودان وخارجه شهد لها كثيرون بالكفاءة والانضباط.

وهذا لا يعني أن التجربة كانت كاملة أو خالية من الأخطاء، لكنه يعني أن الإنصاف يقتضي أن نرى ما أصابوا فيه كما نرى ما أخطأوا فيه، وأن نتعامل مع التجارب السابقة بوصفها مادة للتعلم لا مادة للشيطنة أو التقديس.

وليس المقصود من هذا الحديث الدفاع عن دولة 56 أو تبرئتها من الأخطاء، وإنما التنبيه إلى خطر تحويل التاريخ إلى شماعة نعلق عليها إخفاقات الحاضر. فحتى إذا افترضنا أن بعض النخب أخطأت أو قصرت، فإن السؤال يظل قائماً: أين نحن من هذه المعادلة؟ وأين المجتمع؟ وأين المواطن؟

فلا يُفترض أن يكون الشعب مجرد متفرج على ما تفعله النخب، بل هو مصدر السلطة وصاحب الحق في الرقابة والمحاسبة والتغيير. ولهذا فإن اختزال الأزمة كلها في النخب وحدها قد يتحول هو الآخر إلى نوع من التبسيط المخل. فالمجتمعات لا تتغير فقط بتغيير الحكومات، أو تغيير النخب، وإنما تتغير أولاً بارتفاع مستوى الوعي العام، وبقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم، ومراقبة ومحاسبة من استأجروهم ليديروا شؤونهم نيابة عنهم.

وربما كان من الأسهل أن نبحث دائماً عن شماعة خارجية نعلق عليها الأخطاء، لكن الأصعب والأكثر فائدة هو أن نسأل أنفسنا أيضاً: ما الذي كان يمكن أن نفعله نحن بصورة أفضل؟

وما الذي ما زلنا قادرين على فعله اليوم؟

والأمر نفسه ينطبق على كثير من المصطلحات التي تملأ حياتنا السياسية. فالعلمانية، والتهميش، والمركز والهامش، والديمقراطية، والفيدرالية وغيرها من المفاهيم أصبحت تتردد كثيراً في الخطاب العام، لكن قليلاً ما نتوقف لنسأل إن كنا نعني بها الشيء نفسه.

خذ مثلاً مفهوم المركز والهامش. فكثير من الناس يتعاملون معه باعتباره مفهوماً واضحاً ومتفقاً عليه، بينما يختلف الناس اختلافاً واسعاً حول المقصود به. فهل نتحدث عن التهميش السياسي أم الاقتصادي أم التنموي أم الثقافي أم الجغرافي أم كل ذلك معاً؟ بل إن مفهوم الهامش نفسه قد يصبح نسبياً أحياناً، فما يعتبر هامشاً من زاوية معينة قد يبدو مركزاً من زاوية أخرى. فقد نجد داخل العاصمة نفسها مناطق تعاني من أوضاع وخدمات تجعلها أقرب إلى الهامش من بعض المناطق البعيدة عنها جغرافياً. ولا يعني ذلك إنكار وجود مظالم حقيقية أو اختلالات تنموية واضحة، وإنما يعني أن فهم المشكلة يبدأ أولاً بتحديد المقصود بالمصطلحات التي نستخدمها قبل أن نبني عليها الأحكام والحلول.

والأمر نفسه ينطبق على العلمانية وغيرها من المفاهيم الكبرى. فالعلمانية التي يتحدث عنها الناس ليست نموذجاً واحداً متفقاً عليه، فالتجربة الفرنسية تختلف عن الأمريكية، وتختلف عن البريطانية، وتختلف عن غيرها من التجارب. وكذلك الأمر في كثير من النماذج التي توصف بأنها دينية، فحتى الذين يتحدثون عن الدولة الدينية لا يقصدون دائماً الشيء نفسه ولا يستحضرون النموذج نفسه. ولهذا كثيراً ما يستخدم الناس الكلمة نفسها وهم يقصدون أشياء مختلفة تماماً.

وربما لهذا السبب نجد أنفسنا أحياناً مختلفين حول الأوصاف والمسميات أكثر مما نحن مختلفون حول المعاناة التي نراها جميعاً، أو حول كثير من الأهداف التي نسعى إليها. فنحن قد نتفق على وجود أزمة، ونتفق على الحاجة إلى السلام والعدالة والكرامة الإنسانية، ثم نختلف بعد ذلك حول تفسير الأزمة أو الطريق المؤدي إلى تلك الغايات.

وبعد كل ذلك يمكن أن نعود إلى السؤال الذي بدأنا به: هل نختلف حول القضايا أم حول معاني الكلمات؟

ولعل الإجابة التي توحي بها تجاربنا أقرب إلى أن كثيراً من خلافاتنا ليست خلافات كاملة حول الغايات، بقدر ما هي خلافات حول فهم المشكلات وتعريف المصطلحات وتشخيص الواقع وترتيب الأولويات. فحين ننتقل من الشعارات إلى المضامين نكتشف أحياناً أن مساحة الاتفاق أكبر مما تبدو عليه في الخطاب السياسي والإعلامي.

وربما كانت هذه واحدة من المشكلات التي ظلت تضعف قدرتنا على العمل الوطني المشترك. فالثورات لا تنجح بالشعارات وحدها، ولا تتقدم الشعوب بمجرد الاتفاقات النظرية، وإنما حين تتحول مساحات الاتفاق إلى عمل مشترك، وحين تتكاتف الجهود حول ما يجمع الناس لا حول ما يفرقهم.

وإذا كان كل منا يرى جزءاً من الصورة، وإذا كانت الحقيقة أكبر من أن يحتكرها فرد أو جماعة، فإن مشكلة السودان الراهنة أيضاً أكبر من أن تحلها جماعة واحدة أو تيار واحد أو حزب واحد مهما حسنت نواياه أو عظمت ثقته في نفسه. فالأزمات الكبيرة لا تواجه بالإقصاء، وإنما بتجميع الحكمة والخبرة والجهد الإنساني أينما وجد. وما لم نتعلم كيف نستمع لبعضنا البعض، وكيف نستفيد مما عند الآخرين من معرفة وتجربة، فإننا سنظل ندور حول الأزمات نفسها ونكرر الأخطاء نفسها بأسماء وشعارات مختلفة.

ولا يعني ذلك أن هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجهنا، ولا أننا نزعم أنها التفسير الكامل لتعثرنا السياسي. بل لعل الخطأ الذي نحذر منه هنا هو نفسه أن نختزل الواقع في سبب واحد أو تفسير واحد. ولهذا نحاول في هذه السلسلة أن نسلط الضوء على بعض الجوانب التي نراها مؤثرة في أزمتنا، لا باعتبارها الحقيقة كلها، وإنما باعتبارها أجزاء من صورة أكبر تحتاج إلى أن تكتمل.

فالحقيقة أكبر من أن يحتكرها فرد أو جماعة، وأوسع من أن تختزلها لافتة أو شعار. والإنسان أكبر من المذاهب، والوطن أكبر من أن يختزل في فكرة واحدة أو جماعة واحدة أو تفسير واحد. وهي لا تقترب منا حين نتعصب لما نعرفه، وإنما حين نمتلك الشجاعة لنراجع ما نعرفه على ضوء ما نجهله.

ومن هنا ننتقل إلى جانب آخر لا يقل أثراً في واقعنا السياسي. فإذا كان بعض الناس يجلسون إلى طاولة الحوار وهم أسرى لتشخيصاتهم المسبقة، فماذا عن الذين يرفضون الحوار من الأساس، ويختارون الوقوف خارجه؟

ذلك ما سنحاول الاقتراب منه في الحلقة القادمة.

الإسلام والعلمانية وأزمة الدولة لا أزمة الشعارات

محمد عمر شمينا

ملخص

يناقش المقال الجدل التاريخي حول العلاقة بين الإسلام والعلمانية في السودان والعالم العربي، موضحاً أن القضية تتجاوز الصراع بين الشعارات لتتصل بأسئلة بناء الدولة وإدارة التنوع وتحقيق الاستقرار. ويرى أن اختزال النقاش في ثنائية «إسلام أو علمانية» لا يساعد على فهم تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي.

يشير الكاتب إلى أن العلمانية نشأت في أوروبا استجابة لظروف تاريخية خاصة تتعلق بصراع الكنيسة مع السلطة السياسية، بينما يختلف السياق الإسلامي الذي لم يعرف مؤسسة دينية تحتكر السلطة على النحو الأوروبي. كما يؤكد أن العلمانية ليست نموذجاً واحداً، بل تتعدد صيغها بين التشدد والمرونة.

يوضح أنه في الحالة السودانية، ظل الجدل حول الدين والدولة حاضراً منذ الاستقلال بسبب التنوع الثقافي والديني في البلاد. إلا أن النخب السياسية كثيراً ما استخدمت هذه القضية كأداة للاستقطاب والتخوين، بدلاً من جعلها مدخلاً لحوار وطني حول المواطنة والحقوق والعدالة.

يخلص الكاتب إلى أن أزمة السودان الحقيقية ليست في اختيار دولة إسلامية أو علمانية، بل في ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون والثقافة الديمقراطية. فالتحدي الأساسي يتمثل في بناء دولة عادلة تستوعب التنوع، وتحمي الحقوق، وتمنع احتكار السلطة باسم الدين أو الحداثة، عبر عقد اجتماعي يضمن المساواة لجميع المواطنين.

منذ أكثر من قرن، يحتل الجدل حول العلاقة بين الإسلام والعلمانية موقعاً متقدماً في النقاشات الفكرية والسياسية في العالم العربي والإسلامي. وفي السودان على وجه الخصوص، لم يكن هذا الجدل مجرد ترف فكري أو خلاف نظري بين المثقفين، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة بناء الدولة، وتوزيع السلطة، وإدارة التنوع، وحتى بمصير الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

وفي كل مرة تتفاقم فيها الأزمات السياسية أو تندلع الحروب، يعود السؤال ذاته بصيغ مختلفة: هل تكمن أزمة الدولة في حضور الدين داخل المجال السياسي أم في غيابه؟ وهل يمكن التوفيق بين المرجعية الإسلامية ومقتضيات الدولة الحديثة، أم أن العلاقة بين الإسلام والعلمانية هي بالضرورة علاقة صدام وتناقض؟

غالباً ما يُقدَّم هذا السؤال في صورة ثنائية حادة: إما الإسلام وإما العلمانية، إما الدولة الدينية وإما الدولة المدنية. غير أن هذه المقاربة، رغم بساطتها وجاذبيتها الخطابية، لا تساعد كثيراً في فهم الواقع. فهي تختزل تجارب إنسانية معقدة في شعارات متقابلة، وتغفل اختلاف السياقات التاريخية التي نشأت فيها الأفكار وتطورت.

لقد نشأت العلمانية في أوروبا استجابةً لظروف تاريخية خاصة. فقد عرفت أوروبا قروناً طويلة من الصراع بين الملوك والكنيسة، وبين السلطة الزمنية والسلطة الدينية. وكانت المؤسسة الكنسية تمارس نفوذاً واسعاً في السياسة والتعليم والقضاء والحياة العامة، الأمر الذي أدى إلى حروب دينية دامية وصراعات مريرة حول الحق في الحكم واحتكار الحقيقة الدينية. ومن هذه التجربة برزت العلمانية بوصفها محاولة لإعادة تنظيم المجال العام، ومنع احتكار المؤسسة الدينية للسلطة السياسية، وضمان استقلال الدولة عن الصراعات اللاهوتية.

غير أن نقل هذا المفهوم إلى العالم الإسلامي لم يكن أمراً سهلاً. فالإسلام، من الناحية التاريخية،

لم يعرف مؤسسة كهنوتية مشابهة للكنيسة الأوروبية تحتكر تفسير الدين أو تدّعي احتكار العلاقة بين الإنسان وربه. ولم يكن هناك بابوية تمنح الشرعية للحكام أو تحرمهم منها. ولذلك رأى كثير من المفكرين المسلمين أن استنساخ التجربة الأوروبية كما هي لا يراعي خصوصية التجربة الإسلامية واختلاف ظروف نشأتها.

وفي المقابل، فإن اختزال العلمانية في كونها مرادفاً للإلحاد أو الحرب على الدين لا يعكس حقيقتها كاملة. فالعلمانية ليست نموذجاً واحداً جامداً، بل طيف واسع من التجارب. فهناك علمانية متشددة تسعى إلى حصر الدين بالكامل في المجال الخاص، وهناك صيغ أكثر مرونة تركز على حياد الدولة تجاه الأديان، وضمان حرية المعتقد، والمساواة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية.

ومن هنا، فإن القضية الأساسية ليست في المفاضلة المجردة بين الإسلام والعلمانية، بل في الإجابة عن أسئلة أكثر عمقاً: كيف تُدار الدولة الحديثة في مجتمع متنوع؟ وكيف يمكن حماية الحقوق والحريات العامة؟ وما هي الضمانات التي تمنع استغلال الدين لتحقيق الهيمنة السياسية، أو استخدام العلمانية نفسها كوسيلة لإقصاء المتدينين؟

لقد شهد الفكر الإسلامي الحديث اجتهادات متعددة للإجابة عن هذه الأسئلة. فذهب بعض المفكرين إلى أن الإسلام وضع قيماً ومقاصد عامة مثل العدل، والشورى، والكرامة الإنسانية، وتحقيق المصلحة العامة، ولم يفرض نموذجاً سياسياً جامداً صالحاً لكل زمان ومكان. وبناءً على ذلك، فإن أشكال الحكم يمكن أن تتطور وفق احتياجات المجتمعات، ما دامت تحقق تلك المقاصد وتحفظ حقوق الناس.

في المقابل، رأى آخرون أن الإسلام يقدم تصوراً متكاملاً للحياة السياسية، وأن الفصل بين الدين والدولة يتعارض مع شمولية الرسالة الإسلامية. وبين هذين الاتجاهين نشأت مساحات واسعة من الاجتهادات التي حاولت التوفيق بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات

الدولة الحديثة دون الوقوع في أسر النماذج المستوردة أو التفسيرات الجامدة.

أما في السودان، فقد اكتسب هذا الجدل طابعاً أكثر حساسية وتعقيداً. فمنذ الاستقلال عام 1956، ظل سؤال الهوية وطبيعة الدولة حاضراً في قلب المشروع الوطني السوداني. فالسودان ليس مجتمعاً أحادياً، بل هو فضاء متعدد الأعراق والثقافات واللغات والانتماءات الدينية. ورغم أن أغلبية السكان تدين بالإسلام، فإن هذا التنوع فرض تحديات حقيقية أمام بناء دولة يشعر جميع مواطنيها بالانتماء إليها.

وقد تعاملت النخب السياسية مع قضية الدين والدولة بطرق مختلفة. فبعضها رفع شعار تطبيق الشريعة باعتباره الطريق إلى تحقيق العدالة والإصلاح الأخلاقي، بينما رأت تيارات أخرى أن حياد الدولة تجاه الأديان هو الضمان الأساسي لتحقيق المواطنة المتساوية ومنع التمييز.

غير أن المشكلة لم تكن دائماً في الشعار المرفوع، بل في كيفية توظيفه. فقد تحولت قضية الدين والدولة في كثير من الأحيان إلى أداة للاستقطاب السياسي. فكل من دعا إلى العلمانية وُصم أحياناً بأنه معادٍ للإسلام أو مستهدف لهوية المجتمع، بينما جرى تصوير كل حديث عن المرجعية الإسلامية باعتباره مشروعاً لإقامة استبداد ديني وإلغاء التعددية السياسية. وهكذا أُغلقت مساحات الحوار، وحلّ التخوين محل النقاش العقلاني.

لقد عكست الاتفاقيات السياسية الكبرى هذا التعقيد بوضوح. فمن اتفاقية أديس أبابا عام 1972 التي حاولت معالجة جذور الصراع في جنوب السودان، إلى اتفاقية السلام الشامل عام 2005 التي أنهت أطول حرب أهلية في القارة الأفريقية، ظل سؤال العلاقة بين الدين والدولة أحد أكثر الملفات حساسية. وحتى بعد ثورة ديسمبر 2019، عاد الجدل مجدداً حول مفهوم الدولة المدنية والعلمانية وحدود المرجعية الدينية في الدستور.

لكن التجربة السودانية أثبتت أن اختزال الأزمة الوطنية في ثنائية الإسلام والعلمانية لا يكفي لفهم أسباب الفشل المتكرر. فالدولة التي رفعت شعارات دينية لم تنجح بالضرورة في تحقيق العدالة أو مكافحة الفساد أو حماية الحقوق، كما أن القوى التي رفعت شعارات مدنية لم تكن دائماً قادرة على تقديم نموذج ديمقراطي متماسك أو بناء توافق وطني واسع.

وقد كشفت الحرب السودانية الراهنة، بصورة أكثر إيلاماً، أن الأزمة الأعمق تتمثل في ضعف المؤسسات، وغياب الثقافة الدستورية، واستسهال اللجوء إلى العنف، وتحويل الاختلافات الفكرية والثقافية إلى أدوات للصراع على السلطة. فالمشكلة ليست فقط في النصوص التي تُكتب في الدساتير، بل في الإرادة السياسية التي تحترم تلك النصوص، وفي وجود مؤسسات مستقلة قادرة على حمايتها.

إن الدولة العادلة لا تُقاس بالأسماء التي تطلقها على نفسها، وإنما بقدرتها على صون كرامة الإنسان. فالدولة التي تتحدث باسم الإسلام لكنها تنتهك الحقوق وتصادر الحريات وتغيب فيها العدالة، لا تعبر بالضرورة عن القيم الإسلامية التي تقوم على الإنصاف والرحمة والمسؤولية الأخلاقية. وفي المقابل، فإن الدولة التي تتبنى العلمانية لكنها تمارس القمع وتضيق على مواطنيها، تفقد المبررات التي قامت عليها فكرة حياد الدولة وحماية الحريات.

إن التحدي الحقيقي أمام السودانيين لا يكمن في اختيار شعار ينتصرون له، بل في بناء عقد اجتماعي جديد يستوعب تنوعهم، ويضمن المساواة بينهم، ويحول دون احتكار الدولة باسم الدين أو باسم الحداثة. فالمجتمعات لا تُدار بالشعارات، وإنما بالمؤسسات، وسيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان باعتباره الغاية الأساسية لأي نظام سياسي.

ولعل السؤال الذي ينبغي أن يطرحه السودانيون على أنفسهم اليوم ليس: هل نريد دولة إسلامية أم دولة علمانية؟ بل كيف نبني دولة عادلة لا يشعر فيها أحد بأنه مواطن من درجة أقل؟ وكيف نجعل من الدين مصدراً للقيم الأخلاقية الجامعة لا أداة للإقصاء السياسي؟ وكيف نضمن أن تبقى الدولة ملكاً لجميع أبنائها، لا غنيمة يتنازعها المنتصرون؟

فربما لم يكن الصراع الحقيقي في السودان، طوال هذه العقود، بين الإسلام والعلمانية بقدر ما كان صراعاً بين مشاريع مختلفة سعت إلى احتكار الدولة وإقصاء الآخرين. وربما يكون المدخل إلى المستقبل ليس في الانتصار النهائي لأحد الشعارين، بل في القدرة على التعايش مع الاختلاف، والاتفاق على قواعد عادلة لإدارته.

فهل يمتلك السودانيون الشجاعة الكافية للانتقال من معركة الشعارات إلى معركة بناء الدولة، أم سيظلون أسرى سؤال لم يحسنوا طرحه منذ الاستقلال؟

شبكات الكارتلات تعمل على ترسيخ وجودها بشكل أكبر في أفريقيا

ملخص

يتناول التقرير التوسع المتزايد لشبكات الكارتلات اللاتينية، خاصة المكسيكية، في أفريقيا، حيث لم تعد القارة مجرد ممر لتهريب المخدرات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، بل أصبحت أيضاً مركزاً لإنتاج المخدرات الاصطناعية مثل الميثامفيتامين. وقد كشفت مداهمات حديثة في جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا عن وجود مختبرات مرتبطة بعناصر من كارتلات مكسيكية.

يوضح أن هذه الكارتلات استعانت بخبراء وكيميائيين مكسيكيين لنقل المعرفة التقنية وتدريب شبكات محلية على تصنيع المخدرات وتهريبها. كما استفادت من ضعف الرقابة وانتشار الفساد في عدد من الدول الأفريقية لتوسيع نشاطها وبناء شبكات نفوذ أكثر استقراراً داخل القارة.

يرجع هذا التوسع إلى عدة عوامل، منها ارتفاع الطلب العالمي على المخدرات الاصطناعية، وسهولة إنتاجها، إضافة إلى الضغوط الأمنية المتزايدة على الكارتلات في أمريكا اللاتينية نتيجة الحملات الأمريكية لمكافحة المخدرات، ما دفعها إلى البحث عن مواقع إنتاج وطرق تهريب بديلة.

يحذر من أن تنامي وجود الكارتلات في أفريقيا لا يهدد الأمن عبر تجارة المخدرات فقط، بل قد يؤدي إلى نقل الأسلحة والتقنيات والخبرات الإجرامية، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيّرة، إلى جماعات مسلحة وشبكات إجرامية محلية. ويرى أن هذا التطور قد يزيد من تعقيد التحديات الأمنية ويضعف قدرات الدول الأفريقية على مواجهة الجريمة المنظمة.

تتبنى شبكات الكارتلات نهجًا عمليًا في أفريقيا لتسهيل تدفقات المخدرات إلى أسواق الوجهة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

تقرير: The Soufan Center

في الأسبوع الماضي، نفّذت مديرية التحقيقات في الجرائم ذات الأولوية التابعة لجهاز شرطة جنوب أفريقيا، والمعروفة باسم «وحدة الصقور» النخبوية، مداهمة لمزرعة ريفية في سوارت روغنز، حيث عثرت على مختبر صناعي ضخم يحتوي على أكثر من 481 كيلوغرامًا من الميثامفيتامين، تُقدّر قيمتها بنحو 61 مليون دولار. لم يُحطّم هذا الاكتشاف أرقامًا قياسية وطنية، إلا أنه أكّد اتجاهًا متزايدًا في جنوب أفريقيا وعموم القارة الأفريقية: تورط مواطنين مكسيكيين مرتبطين بعصابات المخدرات في إنتاج المخدرات الاصطناعية محليًا.

أكدت السلطات الجنوب أفريقية أن مداهمة مايو 2026 كانت واحدة من كل أربع مداهمات مرتبطة بشبكات عصابات المخدرات المكسيكية خلال العامين الماضيين. كما كشفت اكتشافات إضافية لمواقع إنتاج الميثامفيتامين في غابة أبيداغبا النيجيرية في مايو/أيار 2026 وقرية أوليب الكينية في سبتمبر/أيلول 2024 عن تورط جماعات إجرامية من أمريكا اللاتينية، وتحديدًا عصابتي سينالوا وخاليسكو للجيل الجديد (CJNG) المكسيكيتين. وفي جميع الحالات، أُلقي القبض على فنيي مختبرات وكيميائيين مكسيكيين، يُشار إليهم غالبًا باسم «الطهاة»، وخبراء لوجستيين، لعملهم في هذه المنشآت - التي غالبًا ما كانت مُتنكرة في هيئة مزارع أو مصانع إقليمية - حيث قدموا المشورة لجهات محلية حول كيفية الحصول على المواد الكيميائية اللازمة لإنتاج المخدرات غير المشروعة، وتجميع وتفكيك مختبرات مؤقتة، ونقل العمليات بين المواقع، وتهريب المخدرات إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية.

إن وجود منظمات الجريمة اللاتينية في أفريقيا ليس بالأمر الجديد على الإطلاق. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، استخدمت منظمات تهريب المخدرات غرب وشمال أفريقيا كنقطة عبور لتدفقات الكوكايين إلى الأسواق الأوروبية. ومع مرور الوقت، أقامت جماعات مثل «بريميريو كوماندو دا كابيتال» (PCC) البرازيلية، وعصابات المخدرات الكولومبية، وجماعات مكسيكية مثل سينالوا، وزيتاس، و CJNG، شراكات تعاونية مع عصابات إجرامية محلية، وجماعات جهادية، وحتى مع أجهزة إنفاذ القانون في دول مثل نيجيريا، وغينيا بيساو، وموزمبيق، ومالي، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وذلك أساسًا لتهريب الكوكايين. إلا أن هذا التعاون لم يُترجم إلى وجود مكثف لأمريكا اللاتينية. وكما تشير الخبيرة فاندا فيلباب براون، فقد انتهجت شبكات عصابات المخدرات اللاتينية - وخاصة سينالوا - في البداية نهجًا أقل رسمية، حيث اعتمدت على الشبكات المحلية لتنفيذ عمليات تهريب المخدرات غير المشروعة تمهيدًا لوصولها إلى أوروبا.

مع ذلك، حفّز تطور أسواق المخدرات والوضع الجيوسياسي جماعات الكارتل، مثل كارتل سينالوا وكارتل خاليسكو للجيل الجديد، على تغيير استراتيجيتها وطبيعة نشاطها في أفريقيا بشكل جذري. أولًا، شهدت الأسواق العالمية، بما فيها مراكز الاستهلاك في أفريقيا، طفرة هائلة في توفر المواد الاصطناعية والطلب عليها، لا سيما المنشطات الأمفيتامينية كالميثامفيتامين. هذا، إلى جانب سهولة إنتاج هذه المخدرات وانخفاض تكلفتها - باستخدام مواد كيميائية ذات استخدام مزدوج قادرة على التحايل على القوانين - يخلق حوافز للإنتاج المحلي في الدول الأفريقية. ثانيًا، توفر العديد من دول القارة ظروفًا مواتية للجماعات الإجرامية المحلية والأجنبية على حد سواء لتصنيع المخدرات الاصطناعية. وكشف مؤشر الجريمة المنظمة في أفريقيا أن 92,5% من الدول الأفريقية في عام 2025 أظهرت ضعفًا في قدرتها على مواجهة الجريمة المنظمة، حيث ساهم تفشي الفساد وضعف المؤسسات وتراجع قدرات الرقابة والمتابعة في ترسيخ وجود الجريمة. أخيرًا، كان لحملة إدارة ترامب القمعية الشرسة ضد المنظمات الإجرامية العابرة للحدود دورٌ في ذلك، إذ فشلت في القضاء على أنشطة الكارتلات تمامًا، بل وتسببت في تفاقم الوضع، حيث امتد الإنتاج والاتجار إلى خارج مناطق عمليات الكارتلات التقليدية. وقد فرض نهج الولايات المتحدة المتمثل في شنّ ضربات عشوائية على قوارب مدنية يُشتبه في تهريبها للمخدرات عبر البحر، ودعم عمليات اغتيال كبار أباطرة المخدرات مثل زعيم كارتل «إل مينشو»، واستخدام عملاء المخابرات في تفكيك مختبرات إنتاج المخدرات، وغيرها من التدابير، مخاطر أكبر على المنظمات الإجرامية العابرة للحدود المحلية. مع ذلك، فقد أتاحت سنوات انخراطها خارج أمريكا اللاتينية في أوروبا وأفريقيا وشرق آسيا فرصًا لتنويع أنشطتها، وخفض تكلفة الإنتاج، والاقتراب أكثر من

يُعدّ اكتشاف منشأة لإنتاج مخدر الميثامفيتامين في جنوب أفريقيا مؤخرًا أحدث حلقة في سلسلة من عمليات مداهمة مختبراته الكبرى في كينيا ونيجيريا.

أسواقها المستهدفة.

أثار هذا التوجه قلقًا بالغًا لدى وكالات إنفاذ القانون الأمريكية والعالمية، لا سيما مع تزايد مخاطر التفاعل والتعاون مع الجماعات الإجرامية العاملة في أنحاء القارة. وبشكل عام، يتزايد القلق بشأن تبادل التقنيات والأسلحة والتكتيكات بين عصابات المخدرات المكسيكية والشبكات الإجرامية المحلية، الأمر الذي قد يُعقّد الأمن والحوكمة ومكافحة التهريب. ويُبدي المسؤولون والمحللون الخبراء قلقًا بالغًا إزاء مشاركة تكنولوجيا الطائرات المُسيّرة وإجراءات المناورة التي وظّفتها عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية، ليس فقط في عمليات تهريب المخدرات، بل أيضًا ضد السلطات المحلية والمدنيين، مع الجماعات الأفريقية.

أعرب قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، الجنرال داغفين آر. إم. أندرسون، عن قلقه إزاء الإرهاب المرتبط بتجارة المخدرات في أفريقيا، وذلك خلال شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي. وأوضح أن 11 من أصل 12 مختبرًا للمخدرات داهمتها الاستخبارات الأمريكية في دول أفريقية شريكة، كان لأفراد من عصابات المخدرات المكسيكية دورٌ فيها. وباستثناء التقارير التي تفيد بتورط جماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تهريب المخدرات على نطاق ضيق، لا يوجد دليل يُذكر على تعاون وثيق بين شبكات عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية والمنظمات الإرهابية المحلية فيما يتعلق بالإنتاج والاتجار على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن تصنيف إدارة ترامب لعصابات مثل سينالوا وCNJG كمنظمات إرهابية أجنبية مطلع العام الماضي، يعزز اهتمام الولايات المتحدة وقدرتها على الاستجابة.

يشير الانتشار المتزايد لمختبرات تصنيع الميثامفيتامين في أنحاء أفريقيا إلى أن القارة تفقد بسرعة مكانتها كمحطة عبور ومنصة انطلاق لتدفقات المخدرات المتجهة إلى أوروبا. كما يشير ذلك إلى تزايد تورط ودعم شبكات الكارتلات في أمريكا اللاتينية، حيث يسعى المجرمون إلى التكيف والتنويع في ظل الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد منظمات تهريب المخدرات. ولا يقتصر التواجد الأكبر والأكثر مباشرة لكارتلات مثل سينالوا وخاليسكو الجيل الجديد على نقل المعرفة حول إنتاج المخدرات غير المشروعة وتهريبها، بل يشمل أيضًا تبادل الأسلحة والتكتيكات والعلاقات التي قد تشجع العصابات الإجرامية المحلية والميليشيات والمنظمات الإرهابية.

The Soufan Center

هو منظمة مستقلة غير ربحية مقرها مدينة نيويورك. مهمتها هي توفير أبحاث وتحليلات واستراتيجيات متطورة لاستباق ومواجهة التحديات الأمنية الأكثر إلحاحًا في العالم.

استبعاد فلول النظام البائد

هل يقود إلى سلام مستدام أم يفتح الباب لحرب جديدة؟

الهادي الشواف

ملخص

يناقش المقال الجدل حول استبعاد فلول النظام البائد من العملية السياسية في السودان، متسائلاً عما إذا كان ذلك يقود إلى سلام مستدام أم يفتح الباب لصراعات جديدة. ويرى الكاتب أن القضية تتجاوز البعد الأخلاقي إلى حسابات سياسية واستراتيجية تتعلق بمستقبل الاستقرار في البلاد.

يوضح الكاتب أن الحركة الإسلامية ليست مجرد حزب سياسي، بل شبكة واسعة من المصالح والنفوذ داخل مؤسسات الدولة والمجتمع، مما يجعل استبعادها الكامل أمراً معقداً. كما أن الحظر السياسي وحده لا يضمن إنهاء نفوذها، بل قد يدفعها للعمل بصورة غير معلنة وخارج الرقابة.

يؤكد أن ترك عناصر النظام السابق دون محاسبة يشكل خطراً على التحول الديمقراطي، مستشهداً بتجارب ما بعد ثورة ديسمبر وما تلاها من أزمات. لذلك يرى أن أي عملية استبعاد يجب أن ترتبط بالعدالة الانتقالية والمحاسبة القانونية، مع التمييز بين المتورطين في الجرائم وبين القواعد غير المتورطة.

يخلص الكاتب إلى أن تحقيق السلام المستدام يتطلب استراتيجية متوازنة تجمع بين تفكيك النفوذ المالي والأمني للنظام السابق، وإصلاح المؤسسات، وضمان العدالة والمصالحة المجتمعية. فالهدف ليس الإقصاء في حد ذاته، بل منع عودة الاستبداد مع الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار السياسي.

عندما تنتهي الحروب لا تنتهي السياسة معها، بل يبدأ في الواقع فصل أشد تعقيداً وأكثر خطورة على المدى البعيد، والسودان اليوم أمام اختبار مصيري لا يتعلق فقط بوقف إطلاق النار أو تقاسم السلطة، بل بسؤال جوهري: كيف يمكن بناء سلام مستدام؟ وهل يفضي إبعاد فلول النظام البائد الذي حكم ثلاثة عقود إلى استقرار حقيقي، أم أنه ينطوي على بذور تفكك قادم؟ ويظل سؤال مشاركة أو استبعاد فلول النظام البائد من العملية السياسية من أكثر الأسئلة إثارة للجدل في المشهد السوداني الراهن، خاصة في ظل تعقيدات الانتقال السياسي، وتختلف الإجابات باختلاف المنظور الذي يُنظر من خلاله إلى القضية: هل الأولوية للعدالة والمحاسبة أم للاستقرار السياسي ووقف الحرب؟

هذه المساحة قد لا تكون كافية للإجابة على كافة الأسئلة أو حتى تقديم إجابات شافية، ولكن نحاول تقديم بعض المؤشرات الدالة لفتح مزيد من الأسئلة، وهي ليست محاولة لتبرئة أو تسويق فلول النظام البائد، فسجله في انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجرائم والحروب الداخلية موثق ولا يقبل الجدل، غير أن السياسة التحليلية تقتضي أن نفصل بين الحكم الأخلاقي والتقدير الاستراتيجي، وهو تمييز غائب في كثير من النقاشات الدائرة، والتساؤل هنا: أي المسارات أكثر قابلية للحياة، وأيها يفضي إلى كارثة جديدة؟

في الواقع ما يسمى بالحركة الإسلامية لا تعتبر حزباً بالمعنى الكلاسيكي، إنها منظومة معقدة ومتشعبة الجذور مكنت نفسها في الجيش والأجهزة الأمنية والمنظومة القضائية والاقتصاد المدني والبنية القبلية في مناطق واسعة. ثلاثون عاماً من الحكم لم تنتج حزباً سياسياً عادياً، بل أنتجت شبكة من المصالح المتداخلة والولاءات المتشعبة التي يصعب بترها دون المساس بالجسد الوطني برمته، وبالتالي تحتاج إلى هندسة خاصة تستوعب كل هذه التعقيدات.

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الاستبعاد القانوني، أي المنع من المشاركة، لا يفضي بالضرورة إلى التفكيك الفعلي، فالتجربة السياسية في المنطقة تكشف أن الأحزاب المحظورة كثيراً ما تجد مسارات أخرى لإعادة إنتاج نفسها عبر واجهات بديلة، وقد تتحالف مع أطراف جديدة وتندمج في الأجهزة التي من المفترض أنها جُردت منها، فاستبعادها من الطاولة لا يسقطها من الخارطة، بل يحولها من فاعل مرئي يمكن مراقبته ومحاسبته إلى قوة خفية تعمل خارج أي إطار رقابي.

في المقابل، فإن بقاء فلول النظام البائد مطلقي السراح يشكل خطراً بنيوياً مستمراً، إذ تثبت المرحلة التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018م أن التسوية السياسية مع عناصر النظام القديم أفرزت تحالفاً قاتلاً أنتج حرب الخامس عشر من أبريل 2023م. بهذا المنطق فإن الاستبعاد ليس ثأراً بل ضرورة ووقاية استراتيجية، فلا يمكن بناء دولة ديمقراطية ما لم تتخلص من القوى التي دمرت مؤسساتها، والحجة في جوهرها هي أن الإدماج يعطي شرعية لمن لا يستحق ومكافأة للمجرم، ويرسل رسالة خاطئة مفادها أن الجرائم لا عواقب لها.

وهذا المسار قد يكون له جدواه في حالة تتوفر له شروط بعينها، منها قدرة مؤسسية حقيقية على فرض الاستبعاد وتطبيقه بشكل صارم، وتعدد حزبي راسخ يملأ الفراغ، ومسار واضح للمحاسبة يفصل بين من ارتكب جريمة وعموم القاعدة، وضمانة أمنية قوية تمنع الارتداد، وغياب أي من هذه الشروط يحول الاستبعاد من علاج إلى داء عضال.

تشير بعض أدبيات بناء السلام إلى ما يمكن أن نسميه نظرية التوتر الكلاسيكي بين «السلام الخبزي» و«السلام العادل». الأول يقدم الاستقرار على العدالة، والثاني يقدم العدالة على الاستقرار. كلا المقاربتين تتبنيان إطاراً أحادياً لا يعكس التعقيد السوداني، والتجربة الجنوب أفريقية في نهاية الفصل العنصري قدمت نموذجاً مختلفاً للجنة الحقيقة والمصالحة، لم تبرئ مرتكبي الجرائم، لكنها أتاحت لهم مساراً للاعتراف مقابل العفو المشروط. لم يكن ذلك تساهلاً مع الظلم، ولكن كان توسلاً بالظلم ذاته لبناء جسر عبور نحو مستقبل مختلف، والسودان يحتاج إلى عبقرية مشابهة ومسارات تفرق بين الاستئصال المؤسسي للفساد والمحاسبة الفردية على الجرائم، وبين تحميل كل عضو في حزب الفلول المسؤولية الجماعية.

السلام الحقيقي في السياق السوداني لن يُبنى عبر معادلة صفرية بين منتصر يفرض شروطه ومهزوم يقبلها تحت الإكراه، والتاريخ المتكرر لاتفاقيات السلام التي انهارت من نيفاشا وأديس أبابا وما تلاها يبين أن التسويات التي لا تعالج مسألة الحرب والأزمة السودانية الشاملة معالجة جذرية تراعي البعد الهوياتي والسياسي لكل الأطراف هي مجرد

هدنات مؤجلة تعود بعدها حرباً أكثر ضراوة.

لذا فإن عملية إبعاد المؤتمر الوطني وواجهاته تحتاج إلى هندسة خاصة نابعة من التجربة السودانية بتعقيداتها، ولا شك في أن معظم سيناريوهات إفشال وتعطيل الفترة الانتقالية وحتى إشعال حرب الخامس عشر من أبريل خطط لها ونفذها وأدارها فلول النظام البائد بامتياز، لهذا ولكي تتوقف الحرب ويتحقق سلام مستدام وفترة انتقالية مستقرة يجب تفكيك ترسانة المؤتمر الوطني المالية والأمنية، وهذه الخطوة تحتاج إلى استراتيجية شاملة وفعالة ومتدرجة، توازن بين تفكيك النفوذ وبين الحفاظ على الاستقرار المجتمعي والأمني، تبدأ من تفكيك الأذرع الأمنية عبر مراجعة شاملة للجيش والشرطة والأجهزة الاستخباراتية لضمان عدم وجود خلايا مرتبطة بالحركة الإسلامية، مع إحلال عناصر مهنية غير مسيسة.

وهندسة وإدارة العدالة الانتقالية تتناسب مع الواقع المعقد، من خلال محاكمات عادلة وشفافة للقيادات المتورطة في جرائم، وتفعيل المراقبة المجتمعية وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في كشف أي محاولات لإعادة تنظيم الحزب سراً أو عبر واجهات اجتماعية جديدة، مع التحصين ضد التدخل الخارجي عبر مراقبة العلاقات الخارجية لفلول الحركة الإسلامية، ووضع سياسات دبلوماسية وأمنية للحد من نفوذهم الخارجي، مع وضع برامج إعادة الدمج بتوفير مسارات بديلة للعناصر غير المتورطة في جرائم، لتقليل احتمالية تحولهم إلى مصدر تهديد ومخزون لصناعة العنف.

وذلك وفق عملية متدرجة بخطوات محسوبة من خلال تطهير المؤسسات الأمنية تدريجياً مع مراقبة دقيقة ووضع البدائل لمنع الفراغ الأمني، وإنشاء لجنة وطنية للعدالة الانتقالية تضمن المحاسبة دون انتقام، وتفعيل الرقابة البرلمانية والمجتمعية على الأجهزة الأمنية، وإطلاق برامج توعية ومصالحة مجتمعية لتقليل الاستقطاب، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة أي دعم خارجي لفلول النظام البائد.

الخلاصة هي أن استبعاد فلول النظام البائد لا يعني فقط منعه من المشاركة السياسية، بل يتطلب هندسة أمنية ومجتمعية متكاملة توازن بين تفكيك نفوذه ومنع عودة الاستبداد، وبين الحفاظ على السلم الأهلي ومنع اندلاع حرب جديدة.

في اليوم العالمي للاجئين.. السودان جرحُ مفتوح وقصصُ تبحث عن وطن

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال مأساة اللاجئين السودانيين في اليوم العالمي للاجئين، في ظل الحرب المستمرة منذ أبريل 2023، والتي تسببت في أكبر أزمة نزوح ولجوء يشهدها العالم حالياً. فقد أُجبر نحو 14 مليون سوداني على مغادرة منازلهم، بينهم ملايين النازحين داخل البلاد واللاجئين في دول الجوار.

يشير الكاتب إلى أن الأرقام لا تعكس وحدها حجم المعاناة، فخلف كل لاجئ قصة إنسانية مؤلمة؛ أطفال فقدوا تعليمهم، وأسر تفرقت، وأفراد اضطروا لبدء حياة جديدة في بيئات غريبة وسط تحديات المعيشة والعمل والرعاية الصحية.

يستحضر المقال فيلم الذي يروي معاناة لاجئين سودانيين فروا من الحرب إلى كينيا ثم إلى الولايات المتحدة، The Good Lie موضحاً أن اللجوء لا ينهي المعاناة، بل يفتح فصلاً جديداً من التحديات المرتبطة بالاندماج والحنين إلى الوطن، وهو ما يعيشه ملايين السودانيين اليوم.

يخلص الكاتب إلى أن اللاجئين السودانيين لا يحتاجون إلى الشفقة بقدر حاجتهم إلى الحماية والكرامة والدعم الحقيقي. ويرى أن أفضل احتفاء باليوم العالمي للاجئين هو العمل على إنهاء الحرب وتحقيق سلام دائم يتيح للملايين العودة إلى ديارهم واستعادة حياتهم ومستقبلهم.

في العشرين من يونيو من كل عام، يقف العالم أمام واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً، ألا وهي قضية اللاجئين؛ أولئك الذين انتزعتهم الحروب من بيوتهم، وأجبرتهم على حمل أوطانهم في الذاكرة. وفي هذا اليوم، تبدو المأساة السودانية أكثر حضوراً من أي وقت مضى، بعدما تحولت الحرب إلى أكبر أزمة نزوح ولجوء يشهدها العالم اليوم، تاركةً ملايين السودانيين بين مخيمات النزوح وحدود الدول المجاورة، وأحلام العودة التي تتآكل مع مرور الأيام.

تكشف الأرقام حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023؛ فقد أُجبر ما يقارب 14 مليون سوداني على الفرار من ديارهم، بينهم نحو 9 ملايين نازح داخل البلاد، وأكثر من 4 ملايين لاجئ عبروا الحدود إلى دول الجوار، ليصبح واحدٌ من كل أربعة سودانيين شخصاً اقتلعته الحرب من منزله.

وتستضيف دول الجوار، وفي مقدمتها مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وليبيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، مئات الآلاف من الأسر التي تواجه يومياً تحديات الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، في ظل فجوات كبيرة في التمويل الإنساني واحتياجات تتزايد باستمرار.

لكن هذه الأرقام، على ضخامتها، لا تحكي سوى جزء من الحقيقة؛ فخلف كل رقم طفلٌ فقد مدرسته، وأمٌّ تركت منزلها على عجل، وأبٌ يبحث عن عمل في بلد لا يعرف لغته، وأسرةٌ تفرقت بين الحدود، وشابٌ حمل مستقبله في حقيبة صغيرة لا تتسع إلا للذكريات والأمل.

وقد ذكرتنا قناة (MBC 2) بهذه المأساة الإنسانية في واحدة من أكثر القصص تأثيراً، فقد أعادت، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، عرض فيلم «The Good Lie» الذي جسد وضع اللاجئين السودانيين إبان حرب الجنوب. يروي الفيلم رحلة مجموعة من الأطفال السودانيين الذين أجبرتهم الحرب والصراعات على السير أكثر من سبعمائة كيلومتر عبر الأدغال والحدود نحو كينيا، يواجهون الجوع والعطش والموت في كل خطوة. كانت رحلة النجاة تلك كافية لتكون قصة كاملة، لكنها لم تكن سوى البداية.

فبعد سنوات من الحياة في مخيمات اللجوء، يصل ثلاثة منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، معتقدين أن المعاناة قد انتهت، لكنهم يكتشفون أن اللجوء ليس نهاية الألم، وإنما هو بداية لتحديات جديدة؛ لغة مختلفة، وثقافة غريبة، ووطن بعيد، ومحاولات يومية للاندماج والعيش بكرامة، بينما تظل قلوبهم معلقة بإخوتهم وأحبابهم الذين ينتظرون فرصة النجاة.

وملايين السودانيين يعيشون التجربة ذاتها اليوم؛ فما نشاهده على الشاشة يتكرر في الواقع كل يوم؛ عائلات تقطع مئات الكيلومترات سيراً على الأقدام، وأطفال يولدون في المخيمات، وأمهات يحملن أبناءهن بحثاً عن مكان آمن، وشباب يتركون أحلامهم خلفهم من أجل البقاء على قيد الحياة. وتحمل لنا وسائل التواصل الاجتماعي يومياً عشرات المقاطع لما يتعرض له اللاجئون السودانيون في مختلف الدول من مطاردة وإهانة يندى لها الجبين.

إن اللاجئ السوداني لا يحتاج إلى الشفقة، بقدر ما يحتاج إلى الاعتراف بإنسانيته وحقه في الحماية والكرامة والاندماج، وإلى تضامن دولي حقيقي يضمن له التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، ويعمل، في الوقت نفسه، على معالجة جذور الأزمة وإنهاء الحرب التي دفعت به إلى المنفى.

وفي اليوم العالمي للاجئين، لا ينبغي أن يكون الحديث عن السودان مجرد استعراض للأرقام والإحصاءات، بل تذكيراً بأن وراء كل خيمة قصة، ووراء كل رحلة نزوح منزلاً تُرك على عجل، ومدينة تنتظر أبناءها، وطفلاً يحلم بأن يعود إلى مقعده الدراسي، وأماً لا تزال تحتفظ بمفتاح بيتها إيماناً بأن العودة ليست حلماً مستحيلاً.

يبقى الوطن بالنسبة للاجئ السوداني أكثر من مجرد مكان؛ إنه الذاكرة والهوية، والعائلة واللغة والمستقبل. ولذلك، فإن أعظم احتفاء باليوم العالمي للاجئين هو العمل من أجل سلام دائم يوقف نزيف الحرب، ويعيد ملايين السودانيين إلى بيوتهم، ليعيشوا في وطن لا يُجبر أبناءه على البحث عن الأمان بعيداً عنه، بل يمنحهم الحق في الحياة والكرامة والأمل.

الاتجاه الخامس

الأبيض.. المعركة الأخيرة

د. كمال الشريف

ملخص

يتناول المقال مدينة الأبيض بوصفها إحدى أهم مدن السودان تاريخياً وثقافياً واقتصادياً، إذ ارتبط اسمها بالتنوع الاجتماعي والتجاري، وبرز أبناؤها في مجالات الفكر والإعلام داخل السودان وخارجه، خاصة في قطر حيث تركوا أثراً واضحاً في الصحافة والثقافة.

يشير الكاتب إلى المكانة الاستراتيجية للأبيض، موضحاً أنها أصبحت هدفاً رئيسياً في الصراع الدائر بالسودان، وأن بعض الأطراف تعتبر السيطرة عليها مفتاحاً للتأثير في مجريات الحرب. كما تتباين الروايات حول أوضاع المدينة ومستوى التهديد الذي تواجهه.

يقارن بين وضع الأبيض وما حدث في الفاشر، منتقداً أداء بعض الجهات المسؤولة في إدارة المعركة هناك. كما يبرز حجم المأساة الإنسانية في الفاشر من قتل ونزوح واسع، وسط غموض المعلومات وصعوبة الوصول إلى صورة دقيقة لما يجري على الأرض.

يخلص الكاتب إلى أن معركة الأبيض قد تكون المرحلة الحاسمة في حرب أبريل، نظراً لموقع المدينة وأهميتها الوطنية. ويؤكد أن الأولوية يجب أن تكون لحماية المدنيين وسكان المدينة وتلبية احتياجاتهم الإنسانية، قبل التركيز على الجوانب العسكرية والدفاعية.

الأبيض... مدينة التاريخ التي يعرفها الأقباط والهنود والإنجليز واليهود.. وعصارة شعب السودان.

مدينة التاريخ والثقافة والمجتمعات التي يطل شعاع أولادها في كل أنحاء المعمورة.

والأبيض مدينة لها طعم خاص عند أهل الدوحة، قطر.

كما قال لي الشيخ أحمد بن علي في تسعينات القرن الماضي، إنه يزور الأبيض كل يوم مرتين، في الصباح مع القهوة، وفي المساء مع ريحة الورق وطعم المطابع من إخوة سودانيين يديرون عجلة الصحافة في قطر، ويؤسسون أفخر الصحف وأميز الكتب والندوات في قطر.

ويقول أهل قطر عن مدينة الأبيض إنها مدينة انتقلت منها كل شموع الفكر والأدب والإعلام إلى الدوحة.

وحالياً بدأت وكالة إعلام قطرية في إنتاج فيلم وثائقي عن أهمية مدينة الأبيض بتاريخها الفخم، من خلال طرح المشروع الإعلامي لأولادها في كثير من مدن العالم.

والأبيض مدينة حكم أهلها تجارة السودان إلى أجزاء كثيرة من الجهات التي تتعمق فيها قبائل السودان المختلفة، حتى وصلت بهم إلى أجزاء مختلفة من القارة الأفريقية وكل مدن العالم.

وقد تكون الأبيض داخل دائرة التحدي القبلي الأخيرة لمليشيا الدعم ومن يدعمها في دول الجوار الأفريقي ووكالات حرب وسيطرة أخرى في العالم.

وهي مدينة يعتبرها قادة المليشيا ومن معها في العالم البعيد والقريب نقطة سيطرة أساسية، ومنها تكون منطقة التحكم بالنسبة للسودان.

وتتضارب الأنباء حولها من سكانها مرة، ومن قيادة الجيش مرات قليلة، وهنا تجد الإعلام العربي أو الغربي أو الجهات المهتمة بالشأن السوداني يضعها في نفس دائرة حصار الفاشر في وقت سابق، وقد تكون بنفس الآلية التي أدار بها الجيش سيناريو حرب الفاشر، وهي مدينة سقطت بعد تهاون الجيش في كثير من الأحيان فيها، وجعل كثيراً من المسؤوليات الاجتماعية والعسكرية والسياسية لقوات مليشيات أخرى غير مرتبة، ولا تجد لها هوية في التاريخ العسكري.

وهذا يعتبره كثير من المحللين والمتخصصين هو سبب مباشر، وقد وصف البعض منهم بأنها من الممكن أن تكون مقصودة من بعض الأفراد أو الاتجاهات في حكومة السودان في عملية الاهتمام أو الدفاع عن الفاشر.

والفاشر هي مدينة تبقى نقطة سوداء في تاريخ المهاجمين عليها أو من كان يدعي الدفاع عنها، وتقول إحصائية أخرى إن أكثر من 210 ألف تم قتلهم وتصفيتهم عمداً من قبل المليشيا، وإن أكثر من مليون شخص تشردوا، والعالم ومنظماته حتى الآن لا يعرفون عنهم الكثير.

والفاشر هي مدينة حتى الآن بالنسبة للمنظمات الدولية دائرة مغلقة، وفي نفس الاتجاه تجد جهات أخرى تقول إن الدعم السريع بدأ فيها حركة عمران بالصورة التي يراها.

وتقع ضبابية حصار أو نظريات الدفاع عن المدينة في دائرة التخمينات بالنسبة لوسائل إعلام خارجية أو حتى نشطاء في الداخل.

وتجدها قد خرجت من منظومة التحدي والانتصارات التي كان يتعامل بها الجيش ومعاونوه المختلفون في حرب أبريل 23، التي حتى الآن فيها كثير من الطلاسم التي يمكن تفصيلها في تاريخ قادم.

وتعتبر حرب الأبيض بالنسبة لي هي دائرة الفصل في حرب أبريل، وهذا بالنسبة لموقعها وطبيعة سكانها وأرضها وتجارتها، وهي مختلفة تماماً عن مدينة الفاشر، وقد تكون أكثر قرباً لعاصمة السودان الوطنية أم درمان من عدة اتجاهات.

وهذا ما يجعل حربها هي الفصل في حرب أبريل القذرة التي ضربت أوساطاً كثيرة من السودان.

والحديث المطلوب من الحكومة والجيش هو مرتبط بالإنسان في المدينة قبل الحديث عن الدفاع عنها..

وهذا يقل كثيراً في هذه المرحلة.

في ترجمة النص المسرحي

السر السيد

ملخص

يرى الكاتب أن الترجمة لعبت دوراً محورياً في تطور المسرح الحديث، إذ أتاحت للمسرحيين الاطلاع على نصوص وتجارب عالمية متنوعة. وفي السودان بدأت ترجمة النصوص المسرحية منذ أربعينيات القرن الماضي مع ما عُرف بـ"مسرح بخت الرضا"، حيث تُرجمت أعمال لشكسبير وبرنارد شو وغيرهما، في إطار إعداد المعلمين ونشاط ثقافي مبكر.

ثم عادت حركة الترجمة بقوة في أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات مع تأسيس المعهد العالي للموسيقى والمسرح وازدهار النشاط المسرحي في الخرطوم. خلال هذه الفترة تُرجمت أعمال عالمية مهمة لكتاب مثل سوفوكليس وولي شوينكا وآرثر ميلر وأوسكار وايلد، وشارك فيها عدد من الأدباء والمترجمين السودانيين عبر مؤسسات ثقافية وجامعية مختلفة.

يوضح الكاتب أن هذه الجهود، رغم تنوعها، اتسمت بأنها فردية وغير مؤطرة ضمن مشروع وطني أو خطة مستمرة، كما ضاعت بعض ترجمات "بخت الرضا" ولم تُحفظ أو تُوثق بشكل كافٍ. إضافة إلى ذلك، لم تُدمج الترجمة بصورة فعالة داخل التيار المسرحي الأكاديمي أو المؤسسي في الجامعات والمعاهد المتخصصة.

يخلص إلى أن ضعف الاهتمام المؤسسي بالترجمة جعل المسرح السوداني أقل اتصالاً بالحركة المسرحية العالمية، ما يحدّ من تطوره ويجعله عرضة للتكرار والعزلة، مؤكداً أن الترجمة ليست مجرد نقل نصوص، بل جزء أساسي من تطوير الكتابة المسرحية نفسها.

مما لا شك فيه أن الترجمة قد لعبت دوراً كبيراً في تطور المسرح الحديث، فقد مكنت المشتغلين بهذا الفن من التعرف على الكثير من النصوص والكثير من التجارب المسرحية المتميزة.

وفي التجربة المسرحية السودانية يمكن القول إننا عرفنا ترجمة النصوص المسرحية منذ أربعينيات القرن الماضي، مع ما يُطلق عليه في دراسات المسرح السوداني (مسرح بخت الرضا)، منسوباً إلى معهد بخت الرضا الذي أنشأه الإنجليز لإعداد المعلمين. فقد شهد هذا الصرح نشاطاً ملحوظاً في ترجمة النصوص الغربية، كتلك الترجمات التي أنجزها الدكتور أحمد الطيب أحمد لنصوص شكسبير: «هاملت»، و«الملك لير»، و«عطيل»، و«روميو وجولييت»، و«الأجزاء الفكاهية من هنري الرابع». كما شارك الأستاذ جمال محمد أحمد في ترجمة مسرحية «جان دارك» لبرنارد شو، وترجم مسرحية The Playboy of the Western World للأيرلندي جون سينغ إلى «فتى الغرب المدلل»، وترجم الدكتور عبدالله الطيب مسرحية «أندروكليس والأسد» لبرنارد شو.

ثم تعود ترجمة النص المسرحي مع أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات، وهي فترة شهدت نشاطاً منتظماً وحداثياً على أصعدة الفنون كافة، وتم خلالها إنشاء المعهد العالي للموسيقى والمسرح، وبداية المواسم المسرحية على خشبة المسرح القومي، ونشاط مسرح جامعة الخرطوم.

فيترجم الأديب الطيب زروق مسرحية «إلكترا» لسوفوكليس، وتترجم الدكتورة سلمى بابكر مسرحية The Strong Breed إلى «السلالة القوية»، ويترجم الشاعر النور عثمان أبكر مسرحية The Lion and the Jewel إلى «الأسد والجوهرة»، والمسرحيتان للنيجيري وولي شوينكا، وقد عُرضتا في أوقات وأماكن مختلفة على مسارح الخرطوم، كما نُشرتا في مجلة معهد الموسيقى والمسرح.

كذلك ترجم التشكيلي عثمان وقيع الله مسرحية The Swamp Dwellers إلى «سكان المستنقع»، ثم ترجمها الأستاذ حبيب مدثر بالعنوان نفسه. وقد نُشرت الترجمتان؛ الأولى ضمن كتاب الخرطوم الصادر عن مجلة الخرطوم، والثانية ضمن منشورات وزارة الثقافة.

بينما ترجم المخرج فتح الرحمن عبدالعزيز مسرحية «فويسك» لجورج بوشنر، وترجم محمد عثمان أحمد مسرحية All My Sons لآرثر ميلر إلى «كلهم أبنائي»، ونشرتها الدار السودانية للكتب عام 1972. كما ترجم الدكتور محمود شعراني مسرحية The Importance of Being Earnest لأوسكار وايلد إلى «أهمية الجدية»، وصدرت عن دار جامعة الخرطوم للنشر عام 1995.

وترجم الدكتور نور الدين ساتي مسرحية «هاملت» إلى اللغة الفرنسية، وأخرجها الأستاذ شوقي عز الدين، وعُرضت في المركز الثقافي الفرنسي، كما جاء في واحدة من «روزنامات» الأستاذ كمال الجزولي.

وترجم الأستاذ أحمد طه أمفريب مسرحية The Island لأثول فوجارد إلى «الجزيرة»، ونشرها نادي المسرح السوداني عام 1991. وقد تكون هناك ترجمات لم أقف عليها.

ماذا سنلاحظ؟

سنلاحظ أولاً أن هذه الترجمات لم تأتِ نتيجة مشروع أو خطة، وإنما جاءت كمبادرات فردية.

ثانياً: إن الترجمات التي تمت من خلال مسرح بخت الرضا ليست موجودة الآن، فقد ذهبت إلى النسيان، وهو ما يعد خسارة كبيرة بكل المقاييس.

ثالثاً: إن الذين قاموا بترجمة هذه النصوص، وبرغم علاقتهم بالمسرح والثقافة، إلا أنهم في الغالب لا يُحسبون ضمن ما يمكن تسميته بالتيار (الأساسي في المسرح السوداني).

رابعاً: سنلاحظ أن كلية الموسيقى والدراما، والجامعات التي تضم أقساماً للمسرح، ليست منشغلة بالترجمة، على الرغم من أهميتها المعروفة في تنمية المعارف والخبرات وتحقيق المواكبة.

خاتمة

أصل إلى أننا، وبرغم العمر الطويل لحركتنا المسرحية، وبرغم أهمية الترجمة، فإن كسبنا فيها، كأدباء ومثقفين، وبشكل أخص كمسرحيين، لم يكن بالقدر المطلوب، ولا حتى بالقدر المعقول، فالحركة المسرحية التي لا تجعل الترجمة جزءاً من مشروعها ستجد نفسها مسجونة في دائرة التكرار ومنعزلة عن حركة المسرح في العالم، كما أن المسرح لا يشع على الخشبة فقط، وإنما أيضاً في الكتابة.

مصطفى سيد أحمد والحلم الفسيح

كيف أعاد صوتٌ واحد رسم خريطة الوجدان السوداني؟

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يرى الكاتب أن الفنان مصطفى سيد أحمد لم يكن مجرد مطرب، بل مشروعاً ثقافياً متكاملاً تجاوز حدود الغناء التقليدي ليصبح جزءاً من تشكيل الوعي السوداني وإعادة صياغة الوجدان الجمعي.

يوضح أن تجربته الفنية ارتبطت بما يُعرف بـ«الحلم الفسيح»، وهو رؤية إنسانية وثقافية لوطن أكثر عدلاً واتساعاً، حيث تركزت أغنياته على الإنسان البسيط في الهامش، وعلى قضايا الانتماء والعدالة والحرية.

يشير الكاتب إلى أن مصطفى لعب دوراً مهماً في فتح المجال أمام جيل من الشعراء السودانيين، إذ نقل نصوصهم إلى الجمهور وأسهم في تحويل الشعر الحديث إلى جزء من الذاكرة الشعبية عبر الأغنية.

يخلص إلى أن تأثيره تجاوز زمنه الشخصي، إذ بقي صوته ومشروعه حاضرين بوصفهما محاولة لإعادة تخيل السودان ثقافياً وإنسانياً، من خلال الفن بوصفه أداة للمعنى والجمال والمقاومة.

ثمة فنانون يملؤون زمانهم ثم يغادرون معه، وثمة فنانون ينجحون في الإفلات من الزمن نفسه. كلما ابتعدت سنوات الرحيل ازداد حضورهم، وكلما تبدلت الأجيال اكتشفهم جيل جديد كأنهم يخرجون لتوهم من رحم اللحظة. ومن هذه الفئة النادرة يأتي مصطفى سيد أحمد؛ ليس باعتباره مطرباً استثنائياً فحسب، وإنما بوصفه واحداً من أهم المشاريع الثقافية التي عرفها السودان في تاريخه الحديث.

فبعد عقود من رحيله ما يزال صوته قادراً على استدعاء ذاكرة كاملة، لا ذاكرة الأغنية وحدها، بل ذاكرة وطن بأفراحه وخيباته وأسئلته المؤجلة. وما تزال أغنياته تُستحضر كلما ضاقت البلاد بأبنائها، وكأنها محاولة دائمة لإعادة ترميم المعنى وسط الخراب.

لم يكن مصطفى سيد أحمد مشروعاً فنياً بالمعنى التقليدي. فقد تجاوز حدود الأداء الغنائي إلى فضاء أرحب، حيث تصبح الأغنية وسيلة لفهم المجتمع، وتصبح الثقافة شكلاً من أشكال المقاومة الناعمة في مواجهة القبح والعنف والتهميش.

من منظور ثقافي وأنثروبولوجي، يمكن النظر إلى تجربته باعتبارها محاولة لإعادة كتابة السردية السودانية من موقع الإنسان العادي. ففي عالمه الغنائي لا يحتل السياسيون ولا الأبطال الرسميون مركز المشهد، بل نجد المزارع والعامل والأم المنتظرة والعاشق المنكسر والقرية المنسية والمدينة التي تتغير ملامحها بصمت. كانت أغنياته تنصت لما يجري في الهامش الاجتماعي والوجداني للسودانيين، وتعيد تقديمه بوصفه جوهر الحكاية الوطنية.

لقد أدرك مصطفى مبكراً أن الثقافة الحية لا تُصنع في المراكز وحدها، بل تتشكل أيضاً في الأطراف، في البيوت البعيدة، وفي تجارب الناس اليومية. ولذلك جاءت أغنياته محملة بالمفردة السودانية وبالصور المستمدة من البيئة المحلية، دون أن تنغلق على المحلية نفسها. فقد كان يبحث دائماً عن الإنسان الكامن داخل التفاصيل.

ومن هنا تتضح ملامح ما يمكن تسميته بـ«مشروع الحلم الفسيح».

فالحلم الفسيح لم يكن مجرد تعبير شعري جميل، بل رؤية أخلاقية وثقافية متكاملة. كان حلماً بوطن أكثر عدلاً واتساعاً، وبإنسان أكثر حرية وكرامة، وبثقافة تعترف بالتنوع وتحتفي بالاختلاف. لذلك لم يكن غريباً أن ترتبط تجربته الشعرية والفنية بأسئلة الهامش والعدالة والانتماء والمصير.

ولعل الجانب الأكثر أهمية في هذا المشروع يتمثل في علاقته بالشعر السوداني الحديث. فبينما اكتفى كثير من الفنانين بالتعامل مع الأسماء المكرسة، اختار مصطفى أن يغامر باتجاه أصوات جديدة لم تكن قد نالت نصيبها من الانتشار والاعتراف.

في ذلك الوقت، كانت فرص النشر محدودة، وكانت المنابر الثقافية تضيق بكثير من التجارب الشابة. لكن مصطفى فتح أبواب الأغنية أمام جيل كامل من الشعراء الذين أصبحوا لاحقاً من أبرز رموز الثقافة السودانية. حمل معه إلى الجمهور أسماء مثل حميد، والقدال، وأزهري محمد علي، وخطاب حسن أحمد، ومحمد شمو، وجمال حسن سعيد، والنخلي، وغيرهم من المبدعين الذين وجدوا في صوته جسراً نحو الوعي العام.

لم يكن الأمر مجرد تعاون بين شاعر ومغنٍ، بل كان شراكة ثقافية حقيقية. لقد أدرك مصطفى أنّ الشعر الحديث يحمل طاقة هائلة لتجديد الأغنية السودانية، كما أدرك أن الأغنية قادرة بدورها على منح القصيدة حياة جديدة خارج حدود النخبة الثقافية.

وعندما قدّم نصوصاً مثل «البت الحديقة» لخطاب حسن أحمد، وانفتح على آفاق شعرية جديدة جسدتها أعمال مثل «غناء العزلة ضد العزلة» لصادق الرضي و«مريم الأخرى» لعبدالله شمو، كان يؤكد عملياً أن الأغنية السودانية ليست مجرد قالب طربي، بل فضاء معرفياً وجمالياً قادراً على استيعاب أكثر التجارب الشعرية حداثة وعمقاً.

هكذا تحولت أغنيات مصطفى إلى ما يشبه المكتبة الشعبية للشعر السوداني الحديث. تعرّف الناس إلى شعراء كثيرين عبر صوته قبل أن يتعرفوا إليهم عبر الكتب. وصارت القصيدة تنتقل من صفحات الدواوين إلى ذاكرة الناس اليومية، ومن فضاء القراءة الفردية إلى فضاء التلقي الجماعي.

وإذا كان بعض الفنانين يصنعون مجدهم الشخصي، فإن مصطفى سيد أحمد ساهم في صناعة مجد الآخرين أيضاً. فقد حمل صوته الخاص، لكنه حمل معه كذلك أصوات شعراء كاملين إلى قلب الوجدان السوداني. ولذلك فإن أثره لا يُقاس فقط بما غنّى، وإنما أيضاً بما أتاحه للآخرين من فرص الظهور والانتشار والتأثير.

ولعل هذا ما يفسر استمرارية حضوره حتى اليوم. فالتجارب الفنية التي ترتبط بظرف سياسي عابر تميل إلى الأفول بانتهاء ذلك الظرف، أما تجربة مصطفى فقد ارتبطت بأسئلة أعمق من السياسة اليومية: أسئلة الإنسان السوداني في بحثه الدائم عن العدالة والجمال والمعنى.

لقد رحل الجسد الذي حمل الصوت، لكن المشروع بقي مفتوحاً. بقي الحلم الفسيح نفسه؛ ذلك الحلم الذي لم يتحقق كاملاً بعد، لكنه ما يزال حياً في ذاكرة السودانيين وفي وجدانهم الثقافي.

ولهذا فإن مصطفى سيد أحمد لا يمثل مجرد فصل مهم في تاريخ الغناء السوداني، بل يمثل واحدة من أنضج المحاولات الثقافية السودانية لإعادة تخيل الوطن. وطن لا يُبنى بالقوة وحدها، ولا بالسياسة وحدها، وإنما أيضاً بالأغنية، والقصيدة، والجمال، والإيمان العميق بالإنسان.

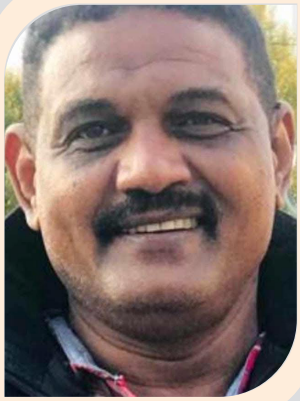

الكمدة بالرمدة
محجوب في محبة الشاي

أمير أحمد السيد

ملخص

يركّز النص على حضور «كبابة الشاي» في حياة وشعر الشاعر محجوب شريف، باعتبارها رمزاً للألفة والبيت واللمة السودانية، حيث ترتبط بالأسرة والأصدقاء والذكريات الجميلة التي تشكل جوهر الحياة اليومية..

يوضح الكاتب أن الشاي لم يكن مجرد مشروب في شعره، بل مساحة إنسانية حاضرة في قصائده ورثائياته، إذ ارتبط بالجلسات الاجتماعية البسيطة، وبمشاهد التراحم والدفء الإنساني التي عبّر عنها في مناسبات متعددة، سواء في السجن أو في الحياة العامة..

و يبرز كيف وظّف محجوب شريف صور الشاي والكبابي والكفتيرة للتعبير عن هموم الناس البسطاء، خصوصاً النساء العاملات في بيع الشاي، حيث تحولت هذه التفاصيل اليومية إلى رموز للمعاناة والصمود والكرامة الإنسانية..

يخلص الكاتب إلى أن تجربة محجوب شريف الشعرية كانت إنسانية بامتياز، تمجد البساطة والحب والناس، وتجعل من تفاصيل الحياة الصغيرة مثل الشاي نافذة واسعة لفهم المجتمع السوداني وقضاياه.

محجوب شريف، حاله حال السودانيين، خُلق عاشقاً لكباية الشاي، وكباية الشاي عند الأسرة السودانية تعني التفاف الأسرة حول صينية شاي وكبابي مرصوصة ولمّة حبان وجلسة أُنس فيها كثير من القصص والحكاوى والانديـاح والونس اللطيف.

وبالفعل قالها في قصيدته ليل السجون التي كتبها في المعتقل:

أسمعنا يا ليل السجون
نحن بنحب شاي الصباح
والمغربية مع الولاد
والزوجة والأم الحنون
والأصدقاء
وإلى اللقاء
واللمة عند الأمسيات
والتكية جنب الأغنيات

كباية الشاي كانت تعني لمحجوب الأسرة والأصدقاء والحبان والذكريات الجميلة، فكتب في السنبلاية:

وبيني وبينك الضحكة..
ورحيق الشاي
وطعم الخبز والسترة..
ومساء النور
وعمق الألفة..
بين النهر
والنخلة
وغنا الطمبور
وصدق العشرة بين الأرض..
والإنسان

وظلت كباية الشاي في كل أشعار محجوب وذكرياته الجميلة، فكتب الرثائيات، وأيضاً كانت كباية الشاي والكفتيرة حاضرة في أشعاره، فقال في رثائية الدبلوماسي والسياسي عبد الكريم ميرغني يا با مع السلامة:

يا تلك الترامس وينو الصوتو هامس
كالمترار يساسق يمشي كما الحفيف
كم في الذهن عالق ثرثرة
المعالق والشاي اللطيف
تصطف الكبابي أجمل من صبايا
بينات الروابي والضل الوريف
أحمر زاهي باهي يلفت انتباهي
هل سكر زيادة أم سكر خفيف

وفي رثائية علي المك ود باب السنط كان الشاي والقهوة حاضرين بكل معاني الألفة والجمال والحب ولمّة السودانيين الأصيلة:

والنار الدغش والريكة جنب الصاج
والشاي باللبن برادو لابس تاج
صينيتوا الذهب ترقش كبابي زجاج
والسكسك المنضوم حول الجبينة نجوم
والفنجرية تقوم تقهوج الحجاج
طق طرق يا بن القهوة كيف ومزاج
خلي النعدل الرأس ونحصل الترماج

وقد ذكر الأستاذ الصحفي خالد فتحي في ذلك:

ذات مساء شفيف منذ خمسة أعوام أطلَّ شاعر الشعب محجوب شريف على حشد في مهرجان سياسي بدار زعيم حزب الأمة الإمام الصادق المهدي بحي الملازمين العريق، يتلو أشعاراً ولا أروع.

ويواصل الأستاذ خالد:

وعوداً على بدء، في تلك الأمسية طلب محجوب شريف (حاجتين)، وقال في أولاها: (أريد أن أشرب شاي في هذا المنزل)، وعلى وقع (طلبه) دوى التصفيق بين الجماهير المحتشدة في حديقة المنزل، ولم يلبث التصفيق أن علا أكثر وأكثر عندما قال: (كمان داير بتي مي، لتهش معي على غنم الكلام)، وبالفعل خرجت مي وسط حماس الحاضرين وعاونت أباها الذي (توكأ) عليها (عشاءً)، يتذكر ما (فر) واختبأ في (خبايا) الذاكرة (القصية) من أشعاره الندية.

لم يمضِ وقت طويل في تلك الليلة حتى انتهى محجوب من تلاوة أشعاره، وما أن استوى على كرسيه حتى جاءت إليه (صينية) الشاي تجرجر أذيالها.. لا زلت أذكرها، (براد) زجاجي وحوله التفت فناجين بيضاء في مثل لونه، وصبَّ محجوب شريف (الأحمر) القاني و(شرب)، وعلى محياه (تألقت) ابتسامة وفرحة.

في حياة وأشعار وأسمار شاعر الشعب محجوب شريف ثمة احتفاء خاص بـ(الشاي)، ملأ حياته (مشوار حياته اليوماتي)، ونضحت بها أشعاره.

وتظل أشعار محجوب شريف حالة مختلفة تماماً وغاية في الإنسانية والروعة، وتمثل حالة حب غريبة لكل الناس. كان الإنسان ببساطته وجماله هو محور كل شيء، لذا حينما ضاقت الحياة على هذا الشعب العظيم واستحالت مع نظام الإسلاميين القابض، والذي أذل الشعب وأفقره، اهتمَّ محجوب كثيراً بشرائح النساء العاملات في الأعمال الهامشية. وقتها خرجت النساء النازحات من ضحايا الحروب واللاتي يسكنَّ العشوائيات بأحياء العاصمة الطرفية للعمل في بيع الشاي، وأصبحت ست الشاي مكاناً يتجمع حوله الناس يتبادلون همومهم اليومية، ولكن الجلاد لم يتركها لتسترزق

حلالاً، بل ظل يطاردها في كل مكان. وقتها فقط يظهر الأوفياء أمثال الشريف محجوب شريف، والذي كتب داعماً لها فقال:

كفتيرة تفك الحيرة
يا بت أحسن من غيرا
الريح بتهد من حيلا
بتقلل ليلا مطيرا
أمك والصحة بتنزل
بتمغرب قبل عصيرا
يا حليلا العرق اتصبب
فصّد والله جبينا
إتدنى همقلوبينا
أخوانك شفع قُصّر
لسه ما بفشوا غبينة
والحيلة قليلا بليلة
مرات بموية كسيرة
روشتة تخلى الحتة أضيق من ثقب إبيرة
جيران والحال من بعضو
نيرانم نار الحمى ضلمة
الضل كرتون وحصيرة
والعين والنية بصيرة
وحبال النجدة قصيرة
من ستة الزول لي ستة
الجتة تتكل جتة
بين كارو وبص كركوبة
وراهم شفع قصر
يرعاهم حس حبوبة
تتوسد إيدا وتوبا
تتحسس باقي عميرا
كفتيرة تفك الحيرة
يا بت أحسن من غيرا

ولذلك إنتي هنالك
في ركن السوق الشعبي
بت أمك ما بتكوسي
دروب الشك والذلة
جربتي الكسرة تعوسي
ما بسمع حسك إلا
النجمة وديك الحلة
وعجينك في البستلة
في ليل الصاج الداكن
ترميهو قميرا قميرا
كفتيرة تفك الحيرة
يا بت أحسن من غيرا
... كفتيرة تفك الحيرة
يا بت أحسن من غيرا
حليمة النيمة تلمك
في ضلها كتر خيرا

هكذا كان محجوب عظيماً جميلاً نبيلاً يعشق الإنسان ويمنحه حقه كاملاً.

حكاية من بيئتي (37)

زرافـــات الحلـــة

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يروي الكاتب ذكرى قديمة مع إحدى قريباته خلال زيارتها الأولى للخرطوم، حين اصطحبها سيراً إلى جزيرة توتي مروراً بحديقة الحيوان. وهناك لفتت انتباهها زرافة كانت تطل برأسها فوق سور الحديقة، لتصبح تلك اللحظة الطريفة واحدة من الذكريات العالقة بينهما.

ينتقل الكاتب للحديث عن حديقة الحيوان بالخرطوم، التي تأسست مطلع القرن العشرين وظلت معلماً بارزاً للتنزه حتى إغلاقها عام 1995. ويستحضر مصير آخر زرافة سودانية في الحديقة، التي نُقلت بطريقة مؤلمة بعد الإخلاء قبل أن تنفق لاحقاً، في رمز لما آلت إليه أوضاع الحياة البرية في السودان.

تجدد في ذهنه هذه الذكريات بعد انتشار فيديو مولّد بالذكاء الاصطناعي يُظهر زرافات تتجول في شوارع الخرطوم. وينتقد الكاتب هذا النوع من المحتوى المضلل، مستشهداً بتراجع أعداد الزرافات في السودان واختفائها من مناطق عديدة بسبب التوسع الزراعي غير المنظم، وضعف حماية المحميات الطبيعية، وسوء إدارة الموارد البيئية.

ويختتم بالتنبيه إلى أن الذكاء الاصطناعي، رغم فوائده الكبيرة في خدمة البيئة ورصد التغيرات الطبيعية، يمكن أن يُستخدم أيضاً لنشر معلومات مضللة والتأثير على الرأي العام. ويحذر من توظيف هذه التقنيات في تشتيت الانتباه أو «تجريف العقول»، داعياً إلى التعامل معها بوعي ومسؤولية.

في زيارتها الأولى للعاصمة نزلت (ست الجيل) بمستشفى الخرطوم، وبعد مجالسة المريضة وذويها الذين ناءت بهم الفرندات والظلال، تلفتت بحثاً عمن يقودها إلى توتي لتقضي تلك الليلة في ضيافة إحدى قريباتها، ريثما تعود في الغد إلى القرية. ووقع اختيارها على لمرافقتها، فخيرتها حين خرجنا بين قطع المسافة مشياً أو أن نركب عربة أجرة، وأعلمتها أن المسافة لا تزيد عن تلك التي نقطعها عادة بين بيوتنا ومجرى النهر، وكنت أمني نفسي بمشوار أنس مع واحدة من ألطف نساء الأسرة، فوافقت دون أن تتعلل برهق الرحلة التي بدأتها فجراً، والمسافة التي قطعها البص من شندي على الشارع الترابي، قبل أن يتمدد شريان الشمال الأسفلتي. قصدت أن أمر بها أمام حديقة الحيوان ما دمنا لن نلحق بمواعيد الدخول، ولن نتمتع بالتجول بين الأقفاص، ولنكتفي بمشاهدة الزرافة التي تمد رأسها فوق السور في الركن الجنوبي الغربي. وجاءت اللحظة التي خططت لها...

ووب علي ووب علي دي شنو المصيبة دي؟

دي الزرافة.

أمممم يقولوا لك فلانة متل الزرافة.

وضحكنا، وواصلنا طريقنا. ومنذها أصبحت الزرافة واحدة من حكاياتنا المشتركة ضمن تفاصيل ذلك المشوار ذات أصيل من لطف الخرطوم حين كان للخرطوم لطفها، ولتلك المرأة (طيبة القلب) ما تقوله في وصف الزرافة التي لم تر منها للحظة سوى الرأس وجزء من العنق. ذات الزرافة التي ربطت فيما بعد من عنقها وجُرّت بالشوارع حين قررت السلطات إخلاء الحديقة، وبيع أرضها لإحدى الدول البترولية لتقيم فيه مبنى شاهقاً لا علاقة له ببيئتنا.

حديقة الحيوان أو (حير الحيوان)، أو (حير الوحوش) منشأة تجهز بتجهيزات خاصة بغرض احتضان الحيوانات البرية، وعرضها للمشاهدة في مقابل رسوم رمزية. وقد تأسست حديقة الحيوان عام 1901 في وسط مدينة الخرطوم، ثم نقلت عام 1903 إلى موقعها الأخير بين النيل الأبيض والنيل الأزرق بمحاذاة جزيرة توتي. وأطلق عليها السودانيون مسمى (حديقة النزهة)، وظلت أحد أهم المعالم الرئيسية لتنزه سكان والريفيين حين يأتون العاصمة، إلى أن تم إخلاءها في العام 1995.

منذ أيام انتشر فيديو مولّد بالذكاء الاصطناعي يُظهر عدد من الزرافات تتجوّل بأريحية في العصمة التي لا يستطيع الآدمي أن يتجول فيها بكل تلك الحرية. ولم أتمالك نفسي حين تكاثر هطول الفيديو على صفحتي ومجموعات التواصل التي أتشاركها مع مختلف فئات المجتمع بالواتساب، من زملاء دراسة وأصدقاء، إلى مهمومين بشؤون البيئة والإبداع، فكتبت رداً على أحد كبار خبراء العلوم حين قام بنقل الفيديو (المستفز) مصحوباً بسؤال (ما رأي ناس الحياة البرية)؟ قبل أن يأتيك رد ناس الحياة البرية، ألم تلاحظ سيدي أن هناك من يسير في الشارع بلا مبالاة، دون أن يلفت نظره مظهر الزرافات، ونحن الشعب المعروف بحب الاستطلاع، إذ يمكن أن نتوقف لنشهد عراكاً بين كلبين ضالين، فما بالك بزرافات يتجولن بين ورش (حلة كوكو)؟ وكان أن تدخل أحدهم مبرراً الأمر بأن في مدينة بحري عدد من الحدائق الكبيرة التي تخصص جزءاً منها لأقفاص بعض الحيوانات البرية. ولعله يقصد حديقة حلة كوكو ذات الأنواع المحدودة من الحيوانات.

أعادتني الحادثة لخمسة عشر عاماً حين حدث أن انتشر فيديو مشابه يظهر زرافة اصطدمت بطائرة صغيرة، وكتبت يومها في زاويتي الراتبة بصحيفة العربي الجديد (13 ديسمبر 2015). وجاء المقاتل بعنوان (الظهور الأخير للزرافة السودانية)، حيث قلت:

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً صورة لحادثة تصادم بين زرافة وطائرة صغيرة، مصحوبة بخبر صغير يقول إنّ الحادثة وقعت في محمية الدندر جنوب شرق السودان. لكنّ «آخر ظهور» للزرافات في محمية الدندر كان في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وفقاً لتأكيدات الخبيرة في مجال الحياة البرية الدكتورة سلوى منصور.

هناك زرافتان سودانيتان ظهرتا بعد ذلك التاريخ. إحداهما الزرافة السودانية التي احتفل ملك وملكة بلجيكا بولادتها في إحدى حدائق الحيوان في بروكسل منتصف التسعينيات.

والثانية هي آخر زرافة سودانية في حديقة الحيوان في الخرطوم قبل قرار إزالة الحديقة في أوائل التسعينيات، ليحل محلها برج شاهق. كان مصير تلك الزرافة جرها عبر الشوارع إلى منتزه مفتوح، لكنها ما لبثت أن ماتت بعد أيام، كحال الفيل الذي عانى من الإهمال في المنتزه نفسه فمات منتحراً.

من جهتها، نشرت الأستاذة المتخصصة في تاريخ ولغات وحضارات الشرق الأوسط

والأدنى في جامعة بنسلفانيا الدكتورة (هيزر شاركي) مقالاً حول (دبلوماسية الزرافة)، تحدثت فيه عن إهداء والي مصر والسودان محمد علي باشا زرافة سودانية إلى ملك فرنسا (شارل العاشر). كما أهدى زرافتين لملكين آخرين في أوروبا عام 1827. وكانت تلك أول زرافات تُشاهد في أوروبا منذ أن وصلتها أول زرافة عام 1486. ذكرت الكاتبة أنّ الزرافة المهداة للملك الفرنسي جلبت من دارفور غربي السودان، مع روايات مختلفة حول أماكن أخرى جلبت منها الزرافات. وهو ما تدلّ عليه مشاهدة الزرافات في أماكن عديدة في السودان حتى حين قريب.

بدوره، يؤكد الخبير البيئي الدكتور معتصم نمر أنّ أحد أسباب اختفاء الزرافات وأنواع أخرى من الحيوانات النادرة في السودان، يعود إلى النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي حين أصبح التوسع في المشاريع الزراعية سمة لذلك العهد من دون مراعاة لقوانين المحميات الطبيعية، وخطط استخدام الأراضي، وضعف الوعي البيئي لدى متخذي القرار من السياسيين. ويستدل على ذلك بمقولة أحد ولاة الولايات التي تقع الدندر في نطاقها، حين قال: «تعالوا خذوا حيواناتكم خلونا نزرع». الوالي نفسه سوّق أراضي المحمية في الأسواق العربية على أنها أراض تصلح للاستثمار في مجال السياحة قبل أن تغلب عليه أطماع الزراعة تلك. والمعروف أنّ الدندر هي آخر محميات المحيط الحيوي في السودان بعد انفصال الجنوب. كما تؤكد منصور أنّ هجمات الرعاة على الدندر أخيراً سببها انفصال الجنوب الذي حرمهم مراعي واسعة كانوا يقصدونها صيفاً. انتهى.

رحم الله الدكتور معتصم وقد كان أحد مدراء الحديقة قبل ان يقيله نظام الإنقاذ ضمن مجزرة إفراغ الخدمة المدنية من الكوادر المؤهلة لإحلال أصحاب الانتماء السياسي، وفي المقابل إغلاق كل المصالح التي لا تلبي مطامعهم من حديقة الحيوانات التي لم يروا فيها إلا موقعاً جغرافياً يسيل له اللعاب.

يشغلني الآن سؤال.. لماذا يتكبد البعض مشاق إنتاج مثل هذه الفيديوهات ونشرها؟ هل يقع الأمر ضمن حملات (Kill the story) أي أشغل الناس بأمر ينسيهم ما يجري، أو ما يخطط لتمريره من قبل السلطات، الأمر الذي تلجأ له الأجهزة الأمنية في كل مرة، وقد تطورت حد استخدام الذكاء الاصطناعي بهذه الحرفية العالية؟

أم أنه مجرد تعبير عن خواء فكري و(فراغ) لدى أحد الذين لا يشغلهم الشأن العام بكل ما فيه من مآسي؟

الذكاء الاصطناعي هو مصطلح شامل لمجموعة من التقنيات القادرة على معالجة المعلومات وتقليد التفكير البشري، على الأقل ظاهرياً. ظهرت نسخات بدائية من الذكاء الاصطناعي منذ خمسينيات القرن الماضي، لكن هذه التكنولوجيا تطورت بسرعة هائلة خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التقدم في قوة الحوسبة والانفجار في طفرة البيانات، وهو أمر أساسي لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. وتتمثّل الفائدة الكبرى للذكاء الاصطناعي في قدرته على اكتشاف الأنماط في البيانات، واستخدام المعارف التاريخية للتنبؤ بدقة بالنتائج المستقبلية. ما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة لا تقدر بثمن في رصد ومراقبة البيئة، ومساعدة الحكومات والشركات والأفراد على اتخاذ خيارات أكثر صداقة للكوكب.

وتحذر منظمة الأمم المتحدة للبيئة من أن «هناك ما يسميه الخبراء بـ(التأثيرات العليا) لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، فمثلاً، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر معلومات مضللة حول تغيّر المناخ، مما يقلل من إدراك الجمهور مدى خطورة التهديد في نظر المستخدمين».

تُعلَّق آمال كبيرة على قدرة الذكاء الاصطناعي في معالجة بعض أكبر الأزمات البيئية في العالم. حيث تُستخدم هذه التكنولوجيا لرسم خرائط للتجريف المدمّر للرمال وتتبع انبعاثات الميثان، وهو غاز دفيئة قوي التأثير. لكن عندما يتعلّق الأمر بالبيئة، هناك جانب سلبي لطفرة الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المرتبطة به، وفقاً لعدد متزايد من الدراسات، تُنتج مراكز البيانات المتكاثرة التي تستضيف خوادم الذكاء الاصطناعي تُنتج نفايات إلكترونية. حيث تستهلك كميات هائلة من المياه، التي أصبحت نادرة في العديد من المناطق. كما تعتمد على المعادن الأساسية والعناصر النادرة، التي غالبًا ما يتم استخراجها بشكل غير مستدام. كما تستخدم كميات ضخمة من الكهرباء، مما يؤدي إلى زيادة انبعاث غازات الدفيئة التي تسبّب الاحتباس الحراري.

والأخطر أن هناك توجه لاستخدام الذكاء الاصطناعي لـ(تجريف العقول).. وهو ما ننوّه له، ونحذر منه..

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

بين ستة وبعشوم..
الذاكرة السودانية تعيد إنتاج مآسيها

يوسف الغوث

ملخص

يقول الكاتب إن الذاكرة السودانية تختزن رصيداً كبيراً من الأمثال والحكم التي نشأت من رحم الأزمات، ويأتي مثل «ستة وبعشوم» ليجسد حالة اجتماع الكوارث في لحظة واحدة، ويعبر عن عمق التجربة التاريخية للمجتمع السوداني.

يوضح أن جذور هذا المثل تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، حين ضربت البلاد مجاعة قاسية عُرفت بـ«سنة ستة»، نتيجة الجفاف والحروب وسياسات التهجير القسري، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وانتشار الجوع على نطاق واسع.

يشير إلى أن رمز «البعشوم» (الثعلب) ظهر في تلك الفترة كدلالة على الانتهازية، إذ استغل ضعف الناس وانتشار المجاعة، ليصبح جزءاً من الصورة الرمزية التي تجمع بين قسوة الجوع واستغلال الظروف.

يخلص الكاتب إلى أن هذا المثل يعاد إنتاجه في الواقع السوداني المعاصر مع الحرب الحالية، حيث تتكرر مظاهر المجاعة والنزوح، بالتوازي مع استغلال الأزمات واحتكار السلع وارتفاع الأسعار، ليظل المثل تعبيراً حياً عن دورة المعاناة المتجددة بين الكارثة والانتهازية.

تختزل الذاكرة السودانية في ثناياها مخزونًا هائلًا من الحكم والأمثال التي وُلدت من رحم الأزمات والتحولات الكبرى، لتظل حية ومتجددة مع كل منعطف تمر به البلاد، فالحكم والأمثال عبارة عن موروثات ومرآة تعكس واقع المجتمعات وتعبر عنه. وفي قلب هذا الموروث، تبرز عبارة «ستة وبعشوم» كواحدة من أقسى التعبيرات التي تلخص اجتماع المحن والمصائب في وقت واحد.

تعود جذور هذه العبارة إلى أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا في العام 1306 هجرية الموافق 1889 ميلادية، في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، الذي تولى قيادة الدولة المهدية بعد وفاة الإمام المهدي، واستمر حكمه من 1885 حتى 1899. وكان الخليفة معروفًا بحزمه الشديد وقراراته الصارمة، الأمر الذي جعله يفرض سياسة التهجير القسري، والتي عُرفت بـ(القم)، على قبائل غرب السودان، خاصة قبيلته التعايشة، حيث أمرهم بالهجرة جماعيًا إلى العاصمة أم درمان لتعزيز نفوذه وحماية دولته، مما تسبب في تكدس هائل للسكان وضغط كبير على الموارد.

وفي خضم هذه الظروف، ضربت البلاد مجاعة طاحنة عُرفت تاريخيًا بسنة ستة، وهو الاسم الذي أطلقه عليها السودانيون لأنها العام السادس بعد الألف والثلاثمائة في التقويم الهجري. جاءت هذه المجاعة نتيجة الجفاف الشديد، وفشل المواسم الزراعية، وانشغال الناس بالحروب، وسياسات التهجير القسري التي زادت من حدة الأزمة، فأودت المجاعة بحياة الآلاف، واضطر الجائعون إلى أكل أوراق الشجر والجلود، وحيوانات لم تكن تؤكل من قبل.

وفي تلك الأجواء القاتمة، ظهر الطرف الثاني من المعادلة، وهو (البعشوم)، أو الثعلب في الدارجة السودانية، والذي تصفه الثقافة الشعبية بالمكر والانتهازية، إذ تبدلت غريزته من الخوف من البشر إلى الاقتراب منهم، مستغلًا حالة الهزال الشديد والضعف العام، وجثث الموتى المنتشرة، ليتجول بجرأة داخل المدن والقرى مفترسًا ومستغلًا تلك النكبة.

ومنذ ذلك الحين، تحولت العبارة إلى رمزية سياسية واجتماعية حية تضرب في الثقافة السودانية للإشارة إلى وقوع الإنسان بين فكي كماشة، أو تعرضه لمصيبتين متزامنتين تعمق إحداهما جراح الأخرى، ولتعبر عن اللااستقرار المزدوج، (خطر الجوع والموت البطيء) من جهة، واستغلال الانتهازيين وضعف الناس من جهة أخرى.

وتأتي الحرب الدائرة في السودان اليوم لتعيد إحياء هذا المثل وتمنحه أبعادًا واقعية تطابق تفاصيلها التراجيدية ما حدث في الماضي بكامل حذافيره، فالبلاد تعيش فصولًا متجددة من فصول سنة ستة، حيث يواجه ملايين المواطنين خطر المجاعة الحقيقية ونقص الغذاء والدواء وانعدام الأمان وانهيار البنية التحتية، مما دفع بثلث السكان إلى النزوح واللجوء هربًا من الموت، ليجد المواطن السوداني نفسه مجردًا من أبسط مقومات العيش الكريم.

وفي موازاة هذا الوضع الإنساني الكارثي، يبرز البعشوم المعاصر في صور متعددة ليمارس ذات الدور الانتهازي الذي مارسه قديمًا. ويتضح ذلك في استغلال تجار الحروب والأزمات غياب سلطة القانون وحاجة الناس الماسة، فقاموا باحتكار السلع الضرورية ورفع أسعار المواد الغذائية والإيجارات السكنية إلى مستويات جنونية تفوق قدرة النازحين.

كما تطاول ناهبو الممتلكات على بيوت المواطنين، حيث نهبوا مدخراتهم وسياراتهم بعد أن أجبرتهم نيران القذائف على الفرار. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد ليشمل سماسرة الخدمات والابتزاز الذين يفرضون مبالغ طائلة مقابل تأمين خروج العائلات أو استخراج الأوراق الثبوتية وتأشيرات السفر، مما يجعل المواطن محاصرًا بين نيران القصف والتشرد من جهة، وبين الجشع وغياب الضمير الإنساني من جهة أخرى.

وهذا التداخل العجيب بين الموروث التاريخي والواقع المعاش يثبت أن الأمثال السودانية لم تكن مجرد حكايات للتسلية، بل كانت توثيقًا اجتماعيًا ذكيًا، قادرًا على تجاوز القرون ليعبر بدقة عن عبقرية الصمود لدى الشعب السوداني ومعاناته المستمرة مع أطماع الانتهازيين في أوقات المحن.

ليبقى الأمل معقودًا على وعي المجتمع وتكاتفه لتجاوز هذه الكماشة التاريخية نحو بر الأمان، مؤكدًا أن البلاء قد يتغير شكله عبر الزمن، لكن آلياته تظل واحدة، والصبر عليه يظل السمة الأجدر بالسودانيين.

فما حدث في سنة ستة من جوع ومجاعة لم يكن مجرد فصل منسي في كتب التاريخ، بل كان بروفة قاسية لما يعيشه السوداني اليوم، حيث تحولت نيران المدافع إلى جفاف يحرق الحقول، وتحول الخوف من البعشوم إلى خوف أشد من جشع الإنسان، ليثبت المثل الشعبي أنه ليس حكاية تروى، بل نبوءة تتجدد كلما غاب الضمير وحضر الجشع.

زاوية قائمة

الفيفا وترامب ،،،،

د/ عمر النقي

ملخص

يطرح المقال فكرة أن الرياضة والسياسة، رغم اختلاف مجاليهما، تنبعان من مصدر واحد هو الإنسان والمجتمع، وأن كليهما تطور عبر التاريخ من أشكال مثالية إلى أدوات تتداخل فيها المصالح والصراعات.

يوضح الكاتب أن الرياضة، مثلها مثل السياسة، بدأت كفضاء للسلام والقيم النبيلة، لكنها مع الزمن أصبحت وسيلة تعبر بها الدول عن قوتها وهويتها، وتُستخدم أحياناً في الدعاية والربح وإبراز النفوذ على الساحة الدولية.

يشير إلى أن العلاقة بين الرياضة والسياسة أصبحت واضحة منذ الألعاب الأولمبية الحديثة، حيث ارتبطت البطولات الكبرى بالتنافس بين الدول والأيديولوجيات، مما جعل الرياضة جزءاً من الصراع الناعم بين القوى العالمية رغم طابعها السلمي الظاهري.

يختتم الكاتب بالإشارة إلى الجدل المعاصر حول تدخل السياسة في الرياضة، خاصة في سياقات مثل كأس العالم، متسائلاً عن حدود هذا التدخل ودور المؤسسات الرياضية الدولية في الحفاظ على استقلالية الرياضة عن النفوذ السياسي.

على الرغم من اختلاف المجال بين الرياضة والسياسة واختلاف الممارسين، بالتبعية، إلا أن المصدر مشترك بينهما، إذ إنهما معاً نتاج بشري يصدر من الإنسان الذي يعايش المجتمع المتفاعل الذي يثمر لنا هذه وتلك، فإذا كانت الرياضة قديمة قدم المجتمع البشري فإن السياسة تضرب بالمثل في أغوار التاريخ البعيد.

لكن ما حدث بالفعل هو أن السياسة بدأت نقية صافية بل ومثالية كما أرادها الإغريق، في أول نظرية سياسية متكاملة في التاريخ، إلى أن جاء ميكافيلي، لينزلها من سماء المثال لتتمرغ في أرض الضرورة بما نادى به من مبدأ لا أخلاقي، صبغت به العملية السياسية منذ بداية عصر النهضة.

كما أن الأمر ذاته ينطبق على الرياضة إذ بدأت بيضاء ناصعة تمارس من أجل الحق والخير والجمال، منذ أن كانت هنالك ألعاب أولمبية، وتستمر كذلك قروناً عديدة، وإلى أزمنة قريبة، ولكن تتغلب الأمور فتتغير إلى مجرد أنشطة تقوم بتحقيق أهداف أقل ما توصف بها أنها رياضية، حيث إنها ما مورست إلا لكي تكون سياسية.

فالرياضة إطار يضم كافة الموجهات السلمية التي ترتقي بالفرد الرياضي وتسمو بذاته، ومن ثم يصبح عضواً صالحاً يسهم في بناء مجتمعه، فالرياضة صورة لنوع المجتمع، وهي يسودها عنصر المنافسة ويبدو الهدف فيها أكثر وضوحاً. صلاح فرج الله 7

ومنذ القدم كانت ولا تزال وسيلة الدولة لتحقيق أهدافها وأداتها للتعبير عن فلسفتها وأيديولوجيتها، حيث إن الرياضة قادرة بإمكاناتها الزاخرة أن تعبر عن الدولة بكل مقوماتها التاريخية والحضارية والسياسية من خلال امتداد دورها عبر المحافل الرياضية الدولية كسفيرة للدولة.

هذا بالإضافة إلى أن الرياضة لغة عالمية لجميع الشعوب وأداة لتطوير الصداقة والمحبة والسلام، وهي بديل للصراع السياسي بين الدول، وكذلك تعمق الشعور بالانتماء إلى الوطن والولاء له.

إن علاقة الرياضة بالسياسة علاقة واضحة منذ إعادة إقامة الدورات الأولمبية الحديثة عام 1896، حينما اتخذت الدول الداعية بهذه الدورات في هذه المناسبة أسلوب التعبير عن مختلف مظاهر التنافس والاختلاف السياسي، ومجالاً لمظاهر الدعاية والربح المادي، وإعلاء شأن الأجناس والأقوام على بعضها البعض، فمن دورة 1936 التي أقامتها ألمانيا النازية إلى دورة 1988، كانت ولا تزال الرياضة والسياسة تسيران معاً، وكظاهرة مميزة للتعبير عن صراع وتنافس الأمم والفلسفات السياسية والاقتصادية في عالمنا الإنساني، وأضحت هذه الظاهرة ذات أثر على واقع ومستقبل العلاقات بين الأمم.

لذلك نجد أن المشكلة الأساسية للمنظمات الرياضية في عالم اليوم تتمثل في إنشاء معيار لتمييز المسائل التي ينبغي أن تكون خاضعة لهيئات الدولة عن تلك المسائل التي ينبغي أن تتبع في شأنها المنظمات الرياضية الدولية سياسة خاصة بها لصالح الطبيعة العالمية للرياضة التنافسية. صلاح فرج الله 19

إن أي نشاط رياضي يجمع بين لاعبين متنافسين أو مجموعة من اللاعبين، فريقين متنافسين، يحاول أحدهما جاهداً أن يفوز بنتيجة المباراة في نشاط يمتاز باللياقة البدنية العالية وحسن التصرف، وخرق أحدهما قانون النشاط عمداً أو خرج عن اللياقة العامة بأسلوب اندفاعي أو عدواني، فإن هذا الشكل يعتبر من المشاكل العنيفة في الرياضة، لأن أي نشاط رياضي خاضع للقانون هو ذو طابع منظم وغير هدام.

فالرياضة كما ذكر كريستوفر هي عبارة عن حرب بدون سلاح war without weapons، كذلك هنالك العديد من الخبراء في مجال الرياضة يرون أنها أسلوب ناجح في حل المشكلات بين أنشطة الحكومات، وأيضاً هي أسلوب لدعم عملية السلام في العالم المعاصر.

رغماً عن كل ما سبق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في استضافتها للنسخة الثالثة والعشرين لكأس العالم مع المكسيك وكندا، قد فعلت أفعالاً حيال المنتخبات المشاركة ودولها، وهي معلومة للجميع.

ما هو رأيك بتدخل ترامب وصمت جياني إنفانتينو؟؟؟

وللحديث بقية،،

المريخ يشعل الميركاتو الصيفي مبكراً..

ثلاث صفقات إفريقية يتصدرها أفضل لاعب في الدوري الكيني

ملخص

أشعل نادي المريخ سوق الانتقالات الإفريقية خلال الأيام الماضية، بعدما أعلن يوم أمس الأحد عن ثلاث صفقات بارزة دفعة واحدة، وتصدر النجم الغاني إينوك موريسون قائمة الوافدين الجدد إلى القلعة الحمراء، في صفقة حظيت باهتمام واسع من وسائل الإعلام الإفريقية، خاصة في كينيا وغانا، نظراً للمكانة الكبيرة التي يتمتع بها اللاعب بعد الموسم الاستثنائي الذي قدمه مع نادي غور ماهيا الكيني.

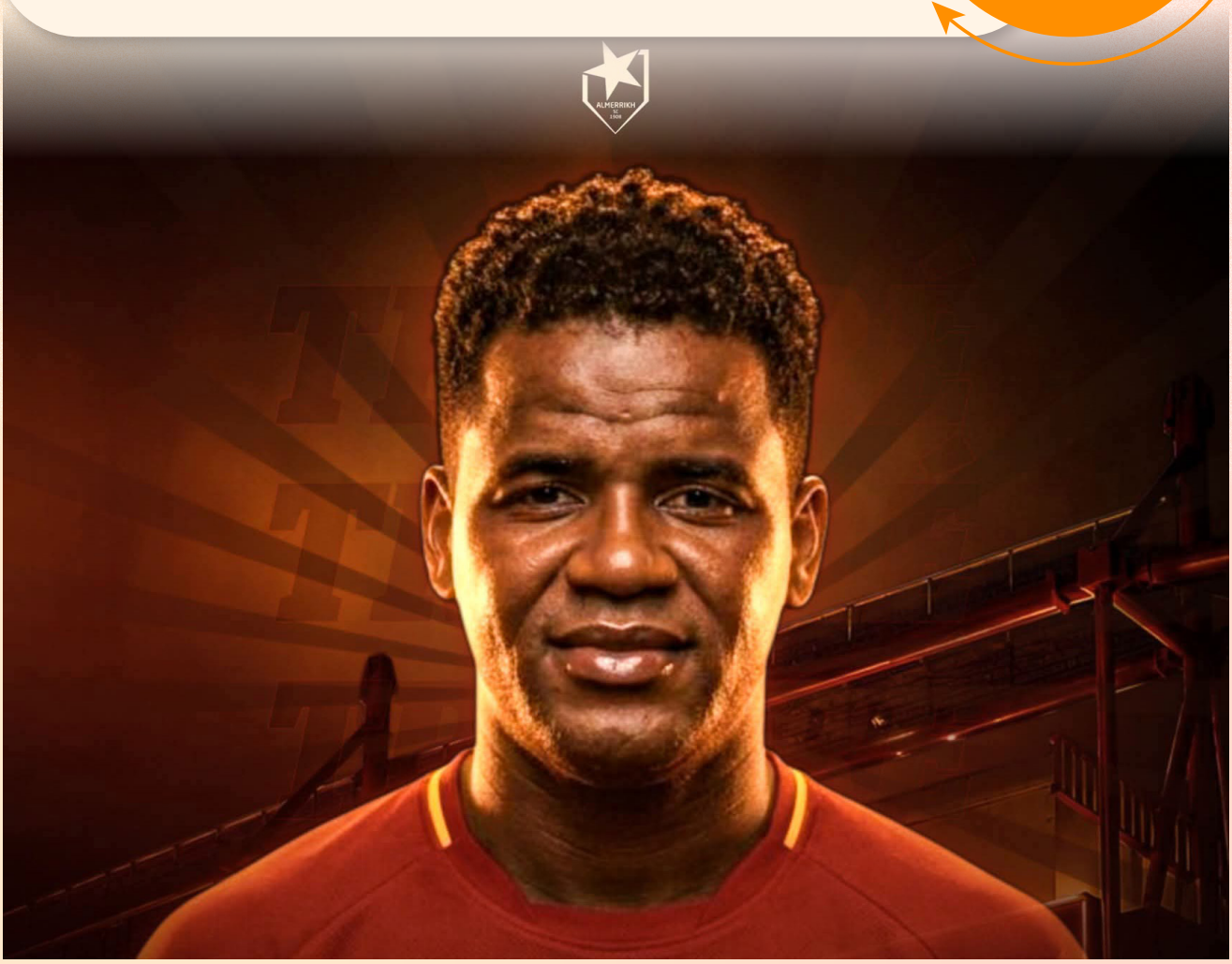

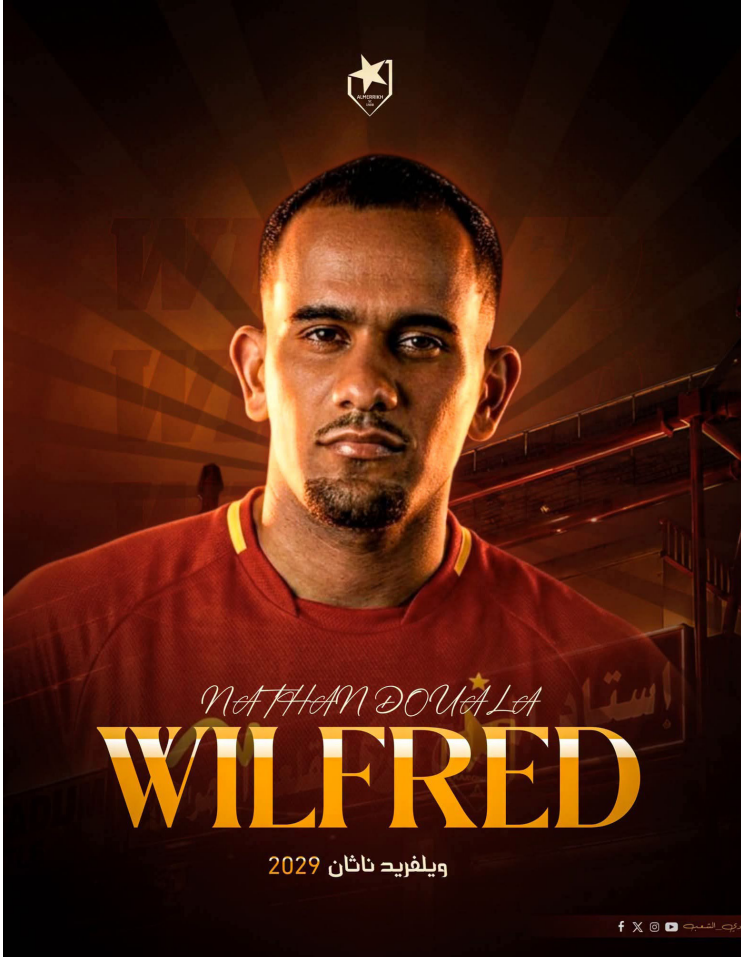

أفق جديد

وأعلن المريخ تعاقده رسمياً مع لاعب الوسط الدولي الغاني البالغ من العمر 26 عاماً بعقد يمتد حتى عام 2029، ليصبح أحد أبرز صفقات الفريق استعداداً للاستحقاقات المقبلة. وكتب النادي في بيان الترحيب باللاعب: «إينوك موريسون ينضم إلى المريخ حتى عام 2029 قادماً من غور ماهيا الكيني.. مرحباً بك في النادي الأكثر تتويجاً في السودان».

ولم يمر انتقال موريسون مرور الكرام في كينيا، حيث وصفت صحيفة «موزارت» الكينية الصفقة بأنها ضربة موجعة لنادي غورماهيا، الذي فقد أحد أهم عناصره قبل انطلاق مشواره في دوري أبطال أفريقيا وسعيه للحفاظ على لقب الدوري المحلي.

ويعد موريسون من أبرز نجوم الكرة في شرق أفريقيا خلال الموسم الماضي، بعدما لعب دوراً محورياً في تتويج غور ماهيا بلقب الدوري الكيني الممتاز. وجاءت مكافأته على الأداء المميز بحصوله على جائزتي أفضل لاعب في الدوري وأفضل لاعب وسط، متفوقاً على عدد من أبرز نجوم البطولة.

وكان اللاعب قد انضم إلى غور ماهيا في يوليو 2024 قادماً من أسانتي كوتوكو الغاني، وسرعان ما فرض نفسه نجماً للفريق بفضل إمكاناته الفنية العالية ورؤيته المميزة داخل الملعب وقدرته على التحكم في نسق المباريات وصناعة الفرص. كما لفت الأنظار قارياً خلال مواجهة الأهلي المصري في الدور التمهيدي لدوري أبطال أفريقيا، حيث قدم أداءً مميزاً رغم خسارة فريقه.

ويعول المريخ كثيراً على خبرات موريسون وقدراته الفنية لقيادة خط الوسط خلال الموسم المقبل، خاصة أن اللاعب يدخل الفريق بعد واحد من أفضل مواسمه الكروية على الإطلاق.

ولم تقتصر تدعيمات المريخ على صفقة موريسون فقط، إذ نجحت الإدارة كذلك في التعاقد مع صانع الألعاب الكاميروني ويلفريد ناثان دوالا القادم من كانون ياوندي، وهو لاعب يتميز بالمهارة والسرعة والقدرة على صناعة اللعب وصناعة الفرص للمهاجمين.

كما عزز النادي خطه الخلفي بالتعاقد مع المدافع المالي إبراهيم تراوري القادم من أوتوهو الكونغولي، في خطوة تهدف إلى زيادة الصلابة الدفاعية ومنح الجهاز الفني خيارات إضافية في الخط الخلفي خلال المنافسات المحلية والقارية.

وتؤكد هذه التعاقدات الثلاث أن إدارة المريخ تسير وفق خطة واضحة لإعادة بناء الفريق وتعزيز صفوفه بعناصر تملك الخبرة والجودة الفنية. كما تعكس رغبة النادي في الظهور بصورة مختلفة خلال النسخة المقبلة من دوري أبطال أفريقيا.